



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة -الدراسات العليا

تأثير الإفصاح عن القيمة العادلة ومخاطر السيولة على وفق IFRS 7

في جودة التقارير المالية وانعكاسه على تعظيم قيمة الشركة

(دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية التجارية المدرجة في سوق العراق
للأوراق المالية)

رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة

تقدمت بها الطالبة :

أزهار سعدي حاتم

بإشراف

أ.م. د جاسم عيدان براك المعموري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(أَيُّرَفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا

الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرًا)

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

سُورَةُ الْمَجَادِلَةِ "الآيَةُ 11"

إقرار المقوم اللغوي

اشهد أن رسالة الماجستير الموسومة ب(تأثير الإفصاح عن القيمة العادلة ومخاطر السيولة على وفق IFRS 7 في جودة التقارير المالية وانعكاسه على تعظيم قيمة الشركة) والعائدة للطالبة (أزهار سعدي حاتم) قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية وبذلك أصبحت مزهلة للمناقشة بقدر تعلق الامر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير .




الامضاء:

الاسم : أ. م. د. علياء نصرت حسن

التاريخ :

إقرار المشرف

أشيد ان اعداد الرسالة الموسومة ب (تأثير الإفصاح عن القيمة العادلة ومخاطر السيولة على وفق IFRS 7 في جودة التقارير المالية وانعكاسه على تعظيم قيمة الشركة) والتي تقدمت بها الطالبة (أزهار سعدي حاتم) قد جرى تحت اشرافي في جامعة كربلاء /كلية الإدارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة .


المشرف : أ.م. د جاسم عيدان براك المعهوري

التاريخ: / / 2024

توصية السيد رئيس القسم

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أشرح الرسالة للمناقشة)



رئيس قسم المحاسبة

2024 / /

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على إقرار المشرف العلمي والمقوم اللغوي على رسالة الماجستير/قسم المحاسبة / للطالبة (أزهار سعدي حاتم) الموسومة ب(تأثير الإفصاح عن القيمة العادلة ومخاطر السيولة على وفق IFRS 7 في جودة التقارير المالية وانعكاسه على تعظيم قيمة الشركة) اشرح هذه الرسالة للمناقشة .

أ. د. علي احمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة .

أ.م. د هاشم جبار الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة باننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة ب(تأثير الإفصاح عن القيمة العادلة ومخاطر السيولة على وفق IFRS 7 في جودة التقارير المالية وانعكاسه على تعظيم قيمة الشركة) والمقدمة من الطالبة (أزهار سعدي حاتم) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا انها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة بتقدير (ممتاز)



أ.م. د. امل محمد سلمان

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

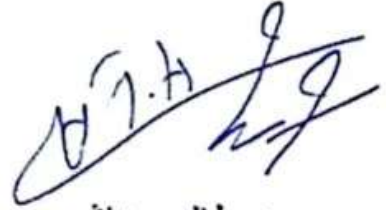
(رئيساً)



م. د. انوار عدنان خضير الدليمي

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً)



أ.م. د. حسن طالب هاشم

جامعة التقنية الجنوبية / الكلية التقنية الادارية ذي قار

(عضواً)



أ. م. د. جاسم عيدان براك المعموري

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

(عضواً ومشرفاً)

الإهداء

إلى .. شهداء أخذهم الموت ليعلم الإحياء معنى الكرامة ... (شهداء العراق) .

إلى .. من علمني أن الدنيا كفاح وشدّة على يدي كلما صعبت علي الحياة وقست شكراً

لأنك مختلف بطريقة جعلتني أقتخر بك دوماً (أبي الغالي) ... اجلالاً واحتراماً .

إلى .. الروح التي عاقت روحي . إلى من أوصاني الرحمن بها بركاً وأحساناً . إلى تلك العظيمة التي

طالما تمت أن تقرّ عينها برؤيتي في يوم كهذا وكان دعائها سرّاً ناجحاً ... (أمي الحبيبة)

إلى .. خيرة أيامي وصفوتها من كانوا حصناً وحرزاً وحباً وسعادة (أخواني وأخواتي) ...

دُمت سنداً لي لا عمر له .

إلى .. من لاحظوا تعثرنا وراهنوا على نجاحنا مرفاق الخطوة الأولى ، والخطوة ما قبل الأخيرة .

إلى أصدقاء السنين وأصحاب الشدائد من كانوا في السنوات العجاف سحاباً ممطراً الذين

تهدو عشرات مسيرتي بدعائهم وأنسوا صعابها بجبههم . إلى من كانوا واقفين خلفي مثل ظلي

مهما كثرت الصعاب أنا ممتنة (م . د شميم جميل حسين ، م . م منيرد نعمة عباس)

إلى .. كل من مدّ لي يد العون ... وفاءً وتقديراً .

بكل حُبٍّ أهديكم هذا الانجنان وثمرته ناجحاً

أزهار

الشكر والامتنان

قبل المخلوق لا بد من شكر الخالق ، فلولا فضل الله علي ورحمته لم تكن هذه الرسالة لتبصر النور . . اعترافاً بالجميل اتقدم بشكري وتقديري الكبير وعظيم الامتنان إلى مرئيس قسم الحاسبة الأستاذ المساعد الدكتور (جاسم عيدان براك المعموري) لتفضله بالموافقة على قبول الإشراف على هذه الدراسة ولما كرسه من وقت طويل ومتابعة وافية وروح علمية مخلصه من نصائح وارشادات قيمة أسهمت في أنجاز البحث واخرجه بالشكل الذي هو عليه.

أخص بالشكر والتقدير إلى م . د . (محمد عبد علي محمد علي آل فتح الله) الذي كان عوناً لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت أحياناً تقف في طريقنا هو من نزع التفاوض فينا وقدم الدعم والتحفيز الدائم طوال مدة الدراسة فله جزيل الشكر والعرفان.

كما أتقدم بجزيل شكري إلى أساتذتي في قسم الحاسبة لتعاونهم المستمر معي فجزاهم الله خير الجزاء . .

شكري وتقديري إلى السادة مرئيس وأعضاء لجنة المناقشة في إغناء البحث بالمناقشة والملاحظات القيمة.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأساتذة المقوم اللغوي والمقومين العلميين، لما أبدوه من ملاحظات قيمة وتوجيهات علمية سديدة، وأعتبر لهم عن اعتزازي واحترامي لكل آرائهم وملاحظاتهم القيمة.

الباحثة

المستخلص Abstract

يهدف البحث إلى بيان تأثير الإفصاح عن القيمة العادلة ومخاطر السيولة وفق المعيار (IFRS 7) في البيئة العراقية عن طريق اختبار تأثير الإفصاح ومخاطر السيولة على جودة التقارير المالية وتعظيم قيمة الشركة، بالتطبيق على عينة مكونة من (10) من المصارف العراقية التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وللفترة (2016-2022) أي بواقع (7) سنوات ل(10) مصارف لتكون (70) مشاهدة .

وقد تمّ قياس جميع متغيرات البحث بالاعتماد على النماذج التي طورتها الأدبيات ، حيث تمّ قياس مستوى الإفصاح عن القيمة العادلة عن طريق توحيد نسب الإفصاح الخمسة المحسوبة على اساس القوائم المالية بعد تحويلها إلى ارقام معيارية لغرض جعلها متجانسة وازالة الفروقات الناتجة عن الية احتساب كل نسبة للسنوات عينة البحث ، أما مخاطر السيولة فتمّ قياسها عن طريق مجموعة من مؤشرات السيولة ، كما تمّ قياس جودة التقارير المالية عن طريق مقياس جودة الملاءمة وايضا التمثيل الصادق ، بالإضافة الى ذلك تمّ قياس قيمة الشركة عن طريق مقياس (Tobin's Q) ، فضلا عن استخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية لاختبار فرضيات البحث ومعرفة حجم الارتباط والتأثير ومستوى المعنوية بين متغيرات البحث وباستخدام كل من برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وبرنامج التحليل الاحصائي (Eviews-v10)، فضلا عن البرنامج الاحصائي (AMOS).

وقد اظهرت النتائج التي توصل لها البحث، وجود تأثير للمتغير المستقل الأول (الإفصاح عن القيمة العادلة) تأثير مباشر في المتغير التابع (قيمة الشركة) و ينعكس تأثيره عن طريق المتغير الوسيط (جودة التقارير المالية) أي توجد وساطة، وأيضا أن للمتغير المستقل الثاني (الإفصاح عن مخاطر السيولة) تأثيراً مباشراً في المتغير التابع (قيمة الشركة) ويمكن ايضا أن ينعكس تأثيره عن طريق المتغير الوسيط (جودة التقارير المالية) أي أن هناك وساطة .

ثبت المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	الآية القرآنية
أ	الإهداء
ب	الشكر والامتنان
ج	المستخلص
د	قائمة المحتويات
هـ-و	قائمة الجداول
ز-ح	قائمة الأشكال
ز	قائمة المختصرات
ح	الملاحق
1	المقدمة
	الفصل الأول: منهجية البحث ودراسات السابقة
2-6	المبحث الأول: منهجية البحث
7-14	المبحث الثاني: دراسات سابقة وإسهامات البحث الحالي
	الفصل الثاني: الإفصاح عن القيمة العادلة ومخاطر السيولة على وفق IFRS 7 في جودة التقارير المالية وقيمة الشركة
15-31	المبحث الأول: الإفصاح على وفق IFRS7
32-50	المبحث الثاني: القيمة العادلة ومخاطر السيولة
51-74	المبحث الثالث: جودة التقارير المالية وقيمة الشركة
	الفصل الثالث: قياس متغيرات البحث واختبار الفرضيات احصائيا
75-124	المبحث الأول: شرح متغيرات البحث الرئيسية وتحليلها
125-150	المبحث الثاني: نتائج اختبار فرضيات البحث احصائيا
	الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات
151-152	المبحث الأول: الاستنتاجات
153	المبحث الثاني: التوصيات
154-172	المراجع والمصادر
X-I	الملاحق
XI	Abstract

ثبت الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
26-27	الافصاحات في القوائم المالية	2-1
28	قياس الافصاح عن القيمة العادلة عن طريق اختبار مستوى الافصاح وفقا (IFRS 7)	2-2
30-31	متطلبات الإفصاح بالأدوات المالية	2-3
34	مفهوم القيمة العادلة حسب المعايير المحاسبية	2-4
46	العوامل الداخلية والخارجية المسببة لمخاطر السيولة	2-5
63-64	مؤشرات قياس قيمة الشركة	2-6
75-76	نبذة عن المصارف عينة البحث	3-1
76	قياس الافصاح عن القيمة العادلة عن طريق اختبار مستوى الافصاح وفقا (IFRS) (7)	3-2
78	نسبة النقد إلى اجمالي الموجودات	3-3
82	نسبة الاستثمارات إلى اجمالي الموجودات	3-4
86	نسبة الودائع إلى اجمالي الموجودات	3-5
90	نسبة حق الملكية إلى اجمالي الموجودات	3-6
94	نسبة التوظيف	3-7
98	فجوة التمويل (بالدنانير)	3-8
102	نسبة فجوة التمويل	3-9
106	فجوة السيولة (بالدنانير)	3-10
110	نسبة تغطية السيولة	3-11
115	قياس جودة التقارير المالية لمصرف آشور الدولي	3-12
115-116	قياس جودة التقارير المالية لمصرف بغداد	3-13
116	قياس جودة التقارير المالية لمصرف التجاري	3-14
117	قياس جودة التقارير المالية لمصرف الخليج التجاري	3-15
118	قياس جودة التقارير المالية لمصرف الاستثمار	3-16
118-119	قياس جودة التقارير المالية لمصرف الشرق الأوسط	3-17
119	قياس جودة التقارير المالية لمصرف الأهلي	3-18
120	قياس جودة التقارير المالية لمصرف المنصور	3-19
121	قياس جودة التقارير المالية لمصرف سومر	20-3
121-122	قياس جودة التقارير المالية لمصرف المتحد	3-21
122	متوسط نسب جودة التقارير المالية لكل مصرف من مصارف عينة البحث وللمدة (2016-2022)	3-22
123-124	القيم السوقية وفق Tobin Q	3-23
125	ترميز متغيرات البحث	3-24
126	الاحصاء الوصفي لمتغيرات البحث	3-25
126	مصفوفة الارتباطات بين متغيرات البحث	3-26
127	اختبار التداخل الخطي للمتغير المستقل و المتغير الوسيط	3-27
128	اختبار استقرارية السلاسل (جذر الوحدة) لمتغيرات البحث	3-28
128	اختبار الارتباط الذاتي لمتغيرات البحث	3-29

129	اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات البحث	3-30
130	ملخص نموذج اختبار الفرضية الأولى	3-31
131	تباين اختبار الفرضية الأولى	3-32
131-132	معاملات دالة الانحدار للفرضية الأولى	3-33
134	ملخص نموذج اختبار الفرضية الثانية	3-34
134	تباين اختبار الفرضية الثانية	3-35
135	معاملات دالة الانحدار للفرضية الثانية	3-36
137	ملخص نموذج اختبار الفرضية الثالثة	3-37
138	تباين اختبار الفرضية الثالثة	3-38
138	معاملات دالة الانحدار للفرضية الثالثة	3-39
141	ملخص نموذج اختبار الفرضية الرابعة	3-40
141	تباين اختبار الفرضية الرابعة	3-41
142	معاملات دالة الانحدار للفرضية الرابعة	3-42
144	ملخص نموذج اختبار الفرضية الخامسة	3-43
145	تباين اختبار الفرضية الخامسة	3-44
145	معاملات دالة الانحدار للفرضية الخامسة	3-45
148	نتائج اختبار الفرضية السادسة	3-46
149	نتائج اختبار الفرضية السابعة	3-47

ثبت الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
6	أنموذج البحث	1-1
21	المتغيرات البنينة المؤثرة على معايير الإبلاغ المالي	2-1
35	متطلبات القيمة العادلة	2-2
40	مستويات ومداخل القيمة العادلة	2-3
45	أنواع مخاطر السيولة	2-4
68	العوامل المؤثرة على قيمة الشركة	2-5
72	كيفية تأثير المعلومات المحاسبية عن طريق ثلاث قنوات على الأداء الاقتصادي للشركة	2-6
73	العلاقة بين ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة	2-7
132	علاقة التأثير للإفصاح عن القيمة العادلة في جودة التقارير المالية	3-1
133	المدرج التكراري لبواقي الفرضية الأولى	3-2
133	التوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الأولى	3-3
136	علاقة التأثير للإفصاح عن مخاطر السيولة في قيمة الشركة	3-4
136	المدرج التكراري لبواقي الفرضية الثانية	3-5

137	التوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الثانية	3-6
139	علاقة التأثير للإفصاح عن القيمة العادلة في قيمة الشركة	3-7
140	المدرج التكراري لبواقي الفرضية الثالثة	3-8
140	التوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الثالثة	3-9
143	علاقة التأثير للإفصاح عن مخاطر السيولة في قيمة الشركة	3-10
143	المدرج التكراري لبواقي الفرضية الرابعة	3-11
144	التوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الرابعة	3-12
146	علاقة التأثير لجودة التقارير المالية في قيمة الشركة	3-13
147	المدرج التكراري لبواقي الفرضية الخامسة	3-14
147	التوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الخامسة	3-15
148	نتائج تحليل المسار لاختبار الفرضية السادسة	3-16
149	نتائج تحليل المسار لاختبار الفرضية السابعة	3-17

المختصرات

مختصر المصطلح	المصطلح باللغة الإنجليزية	المصطلح باللغة العربية
IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IRS	Internal Revenue Service	دائرة الإيرادات الداخلية
EPS	Earnings per share	ربحية السهم
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً
IASB	International Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة في الولايات المتحدة
CAP	Certified Public Accountant	المحاسب القانوني المعتمد
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير الإبلاغ المالي الدولية
IAS	International Accounting Standard	معايير المحاسبة الدولية
ROA	Rate of return on assets	معدل العائد على الأصول
ROS	Rate of return on sales	معدل العائد على المبيعات
ROE	Rate of return on equity	معدل العائد على حقوق الملكية
RG	Retained growth	معدل النمو
IFRS7	International Financial Reporting Standard	معييار الإبلاغ المالي الدولي 7
EVA	Economic Value Added	مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة
MV	Market Value Added	مؤشر القيمة السوقية المضافة
TQ	Tobin's q	مؤشر توبين كيو
ROI	Return on investment	مؤشر حساب العائد على الاستثمار

ثبت الملاحق

رقم الصفحة	التفاصيل	ت
IV-I	ملحق نموذج قياس الإفصاح	1
VIII-V	ملحق مؤشرات السيولة	2
X-IX	ملحق قياس جودة التقارير المالية وقيمة الشركة	3

المقدمة introduction

نتيجة لأهمية الإفصاح المحاسبي اهتمت المعايير الدولية بالإفصاح عن كمية المعلومات ونوعيتها التي يجب أن تتضمنها التقارير المالية، إذ أن المستثمرين يحتاجون إلى معلومات يجب على الشركات الإفصاح عنها في تقاريرها المالية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية ويزيد من ثبات الشركة في الأسواق، كما أنه من الضروري أن يتم الإفصاح عن البدائل الاستثمارية في معلومات التقارير المالية و الإفصاحات وفق (IFRS 7) يجب أن تستند إلى السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة المعدة للقوائم والتقارير المالية وكذلك تعديلات التوحيد، إذ أن هناك احتمالاً بأن المعلومات داخل الشركة المتاحة لغرض إدارة المخاطر من قبل الإدارة لم تتم باستخدام هذه السياسات المحاسبية وهنا فأن الإدارة تحتاج إلى تعديل، وهذا السبب جعل المعيار يطلب بتكرار الإفصاح حسب "الفئة" للأدوات المالية "وهي مجموعة مناسبة لطبيعة المعلومات التي تم التقرير عنها وخصائص الأدوات". كما زاد الطلب على الإفصاح عن المخاطر من جهة أخرى فقد أصبح موضوع مخاطر السيولة يمثل مصدر للقلق على مستوى العالم منذ الازمة المالية العالمية لذلك يعدّ الإفصاح عن العمليات المصرفية بكونه المصدر الأهم والأول في إيصال المعلومات بواسطة التقارير والقوائم المالية التي تظهر قيمة الشركة السوقية وما يحيط بالعمل المصرفي من مخاطر، وكلما كانت التقارير غير مظلمة زادت من ثقة المستخدمين للمعلومات في اتخاذ القرارات مما يعزز من قيمة الشركة، لوجود ارتباط قوي بين التقارير المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية مفصّل عنها تتعلق بقيمة الشركة، إذ تم التوصل إلى أن العلاقة بين التقارير المالية وقيمة الشركة ذات ترابط عن طريق قيمة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير لتقييم تلك المعلومات المفصّل عنها في التقارير.

وبناءً على أهمية متغيرات البحث فقد تمّ تقسيم البحث على أربعة فصول لتغطية جانبي البحث إذ تضمن الفصل الأول مبحثين، تضمن المبحث الأول منهجية البحث ، أما المبحث الثاني فقد استعرض دراسات سابقة ، وناقش الفصل الثاني الجانب النظري للبحث عن طريق ثلاثة مباحث، عرض الأول الإفصاح وفق معيار (IFRS7) ، أما الثاني فقد ناقش القيمة العادلة ومخاطر السيولة من حيث المفهوم والدوافع وأساليب قياسها ، في حين استعرض المبحث الثالث جودة التقارير المالية وقيمة الشركة ، أما الفصل الثالث فقد تضمّن قياس متغيرات البحث واختبار فرضياته عن طريق مبحثين، تخصص المبحث الأول بقياس متغيرات البحث، أما الثاني فقد ركّز على اختبار فرضيات البحث، واخيراً عرض الفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول

منهجية البحث و دراسات سابقة

المبحث الأول

منهجية البحث

المبحث الثاني

دراسات سابقة وإسهامات البحث الحالي

المبحث الأول

منهجية البحث Research Methodology

يتضمن هذا المبحث منهجية البحث التي تعدّ بمثابة المسار والطريقة العلمية المستخدمة لتحديد مضمون البحث، وكما يأتي:

1-1-1 مشكلة البحث Research problem

تمكن متطلبات الإفصاح طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS7) مساعدة المستخدمين للبيانات المالية في تحديد مستويات المخاطر التي تتعرض لها الشركة في مدة توفير السيولة النقدية لتغطية احتياجاتها وعليه تعظيم قيمة الشركة، ويؤثر المعيار على القطاع المصرفي بشكل نوعي حيث تمثل الأدوات المالية ما يقرب من أكثر من 90% من إجمالي الموجودات والالتزامات المالية ويؤثر تبني الإفصاح بالقيمة العادلة على أسعار الأسهم وذلك من الناحية النظرية حيث أنه عندما تتبنى الشركات الإفصاح بالقيمة العادلة تقترب نسبة سعر السهم (القيمة السوقية لحق الملكية) والقيمة الدفترية (القيمة الدفترية العادلة لحق الملكية) من الواحد مما يعني أن القيمة العادلة تنقل معلومات مهمة لمتخذي القرارات مما ينعكس على أسعار أسهم هذه الشركات. ويمكن تمثيل مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

1. هل هناك تأثير للإفصاح عن القيمة العادلة وفق (IFRS7) في جودة التقارير المالية؟
2. هل هناك تأثير للإفصاح عن مخاطر السيولة وفق (IFRS7) في جودة التقارير المالية؟
3. هل هناك تأثير للإفصاح عن القيمة العادلة وفق (IFRS7) في تعظيم قيمة الشركة؟
4. هل هناك تأثير للإفصاح عن مخاطر السيولة وفق (IFRS7) في تعظيم قيمة الشركة؟
5. هل هناك تأثير لجودة التقارير المالية في تعظيم قيمة الشركة؟
6. هل هناك تأثير للإفصاح عن القيمة العادلة في تعظيم قيمة الشركة ينعكس بشكل دال احصائياً عن طريق جودة التقارير المالية؟
7. هل هناك تأثير للإفصاح عن مخاطر السيولة في تعظيم قيمة الشركة ينعكس بشكل دال احصائياً عن طريق جودة التقارير المالية؟

1-1-2 أهمية البحث Research Importance

تكمُن أهمية البحث في أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي (الإفصاحات عن الأدوات المالية IFRS7) في جودة التقارير المالية وتأثير تلك الإفصاحات في قيمة الشركة

الاقتصادية عن طريق تحديد القيمة العادلة والسيولة التي حظيت باهتمام كبير في الابحاث المحلية والدولية ، فضلا عن بيان تأثير هذا الإفصاح على تعظيم قيمة الشركة عن طريق تقارير ذات جودة عالية تخدم الكثير من الوحدات داخل الشركة وخارجها في الحكم على مدة توفر السيولة النقدية وقدرة الشركة على الاستمرار في أداء نشاطها بجودة عالية في بيئة خالية من المخاطر، لاسيما دراستها في البيئة العراقية التي شهدت التطبيق الالزامي للمعايير ابتداء من سنة 2016.

1-1-3 هدف البحث Research objective

يهدف البحث إلى بيان تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS7) في البيئة العراقية، عن طريق اختبار تأثير الإفصاح عن القيمة العادلة ومخاطر السيولة على وفق المعيار (IFRS7) في جودة التقارير المالية وانعكاسه على تعظيم قيمة الشركة في البيئة العراقية وذلك بالتطبيق على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

1-1-4 فرضيات البحث Research hypotheses

يتبنى البحث الحالي الفرضيات البحثية الآتية في ضوء المشكلة المدروسة وهدف البدي يراد التي يراد تحقيقه:

1. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن القيمة العادلة وفق (IFRS7) في جودة التقارير المالية.
2. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن مخاطر السيولة وفق (IFRS7) في جودة التقارير المالية.
3. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن القيمة العادلة وفق (IFRS7) في قيمة تعظيم الشركة.
4. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن مخاطر السيولة وفق (IFRS7) في تعظيم قيمة الشركة.
5. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة التقارير المالية في تعظيم قيمة الشركة.
6. هناك تأثير للإفصاح عن القيمة العادلة في تعظيم قيمة الشركة ينعكس بشكل دال احصائيا عن طريق جودة التقارير المالية.
7. هناك تأثير للإفصاح عن مخاطر السيولة في تعظيم قيمة الشركة ينعكس بشكل دال احصائيا عن طريق جودة التقارير المالية.

1-1-5 مجتمع وعينة البحث Research population and sample

استنادا إلى مشكلة البحث وأهدافه وفرضياته فقد تم تحديد مجتمع وعينة البحث كالآتي :

1. **مجتمع البحث:** تم اختيار قطاع المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كمجتمع للبحث ، وتم اختيار هذا القطاع لأنه من القطاعات الرئيسية للسوق حيث تعدّ المصارف الخاصة اكبر (10) شركات من حيث الاسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية ، فضلا أن القطاع المصرفي في العراق سنة 2022 يمثل القطاع الاكبر والأول في حجم التداول حيث بلغت قيمته (348.5) مليار دينار، بما يمثل نسبة (66.9%) من المجموع الكلي في سوق العراق للأوراق المالية .
2. **عينة البحث:** تم تحديد واختيار عينة من المصارف التجارية الخاصة كعينة للبحث مثلت (10) مصارف تجارية.

1-1-6 متغيرات البحث وطرائق قياسها

Research variables and methods for measuring

1. **متغير مستقل (الافصاح عن القيمة العادلة):** تم قياس الافصاح الموحد عن القيمة العادلة بعد توحيد نسب الافصاح الخمسة المحسوبة على اساس القوائم المالية بعد تحويلها إلى ارقام معيارية لغرض جعلها متجانسة وازالة الفروقات الناتجة عن الية احتساب كل نسبة.
2. **متغير مستقل (مخاطر السيولة):** يتم قياسها عن طريق مجموعة من مؤشرات السيولة المتمثلة بالآتي:

- أ. نسبة النقد الى اجمالي الموجودات = (النقدية ÷ اجمالي الموجودات) × 100%
- ب. نسبة الاستثمارات الى اجمالي الموجودات = (الاستثمارات ÷ اجمالي الموجودات) × 100%
- ت. نسبة الودائع الى اجمالي الموجودات = {الودائع ÷ اجمالي الموجودات (المطلوبات + حقوق الملكية)} × 100%
- ث. نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات = (حق الملكية ÷ اجمالي الموجودات) × 100%
- ج. نسبة التوظيف = (القروض والسلف ÷ اجمالي الودائع) × 100%
- ح. فجوة التمويل = (معدل القروض - معدل الودائع)
- خ. نسبة فجوة التمويل = {(معدل القروض - معدل الودائع) ÷ اجمالي الموجودات} × 100%
- د. فجوة السيولة = (صافي الموجودات السائلة - المطلوبات غير المتوقعة)
- ذ. نسبة تغطية السيولة LCR = (الموجودات السائلة ÷ المطلوبات قصيرة الاجل) × 100%

3. متغير وسيط (جودة التقارير المالية): تم قياس الجودة عن طريق جودة المعلومات المحاسبية التي يتم قياسها عن طريق الملاءمة والتمثيل الصادق.
4. متغير تابع (قيمة الشركة): تم الاعتماد على مؤشر Tobin's Q لقياس قيمة الشركة .

1-1-7 حدود البحث Research limitations

1. الحدود المكانية: تم اعتبار المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ميدانا للبحث التطبيقية للبحث.
2. الحدود الزمانية: البيانات المالية للمصارف عينة البحث من سنة (2016-2022) هي المدة الخاضعة للبحث .

1-1-8 منهج البحث وادوات جمع البيانات

Research methodology and data collection tools

من أجل تحقيق أهداف البحث فقد اعتمدت الباحثة على :

1. المنهج الوصفي : اعتمد هذا المنهج الوصفي في الجانب النظري للبحث في وصف متغيرات البحث وعلاقاته ، باعتماد الباحثة على الادبيات العربية والأجنبية بما أتيح لها من كتب ودوريات، فضلاً عن رسائل الماجستير و اطاريح الدكتوراه، وما منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الأنترنت)، لتعقب آخر المستجدات العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث، فضلاً عن الابحاث السابقة التي توفرت للباحثة ذات صلة بتحقيق أهداف البحث.
2. المنهج التطبيقي: اعتمدت الباحثة هذا المنهج في تقييم وتحليل متغيرات البحث الرئيسة والفرعية على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث للسنوات (2016-2022)، فقد تمّ الرجوع إلى سوق العراق للأوراق المالية للحصول على التقارير المالية السنوية المدققة للمصارف عينة البحث .

1-1-9 اساليب التحليل الاحصائي Statistical analysis methods

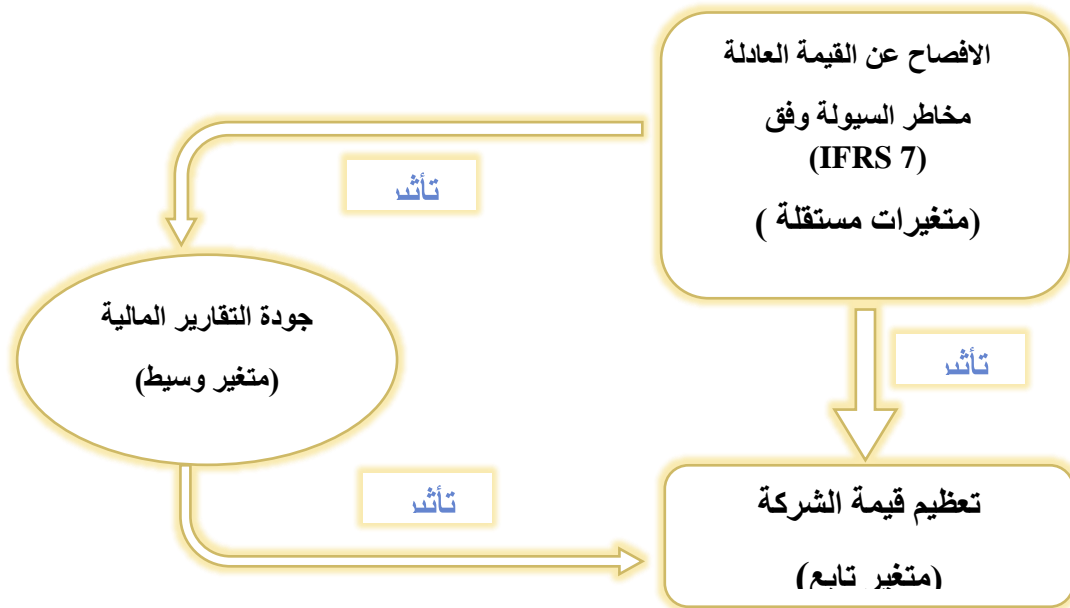
تم اعتماد ادوات التحليل الاحصائي البحث التي تتناسب مع طبيعة فرضيات البحث وذلك باستعمال كلا من البرامج الاحصائية (SPSS)، (Eviews-v10)، (AMOS)، التي ساعدت الباحثة على إنجاز هذا البحث والتوصل إلى النتائج فضلاً عن الاستعانة ببرنامج

(Microsoft Excel2019) لغرض احتساب قيم ونسب متغيرات البحث تمهيدا لأيجاد العلاقات الاحصائية بين المتغيرات ، ومن هذه الاساليب الآتي :-

1. اساليب الاحصاء الوصفي: كالوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى وأدنى قيمة ، فضلا عن استخدام One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات ، وجذر الوحدة Unit roots لاختبار قابلية السلسلة الزمنية للتنبؤ.
2. اساليب الاحصاء التحليلي : تم استخدام التحليل الاحصائي One-Sample T-test، والارتباط الذي يقيس مدى العلاقة بين المتغيرات لمعرفة ما إذا كان تغير أحدهما مرتبط بتغير الآخر ، ومعامل التحديد (R Square) الذي يقيس نسبة التباين في المتغير التابع الذي يمكن التنبؤ به عن طريق المتغيرات المستقلة والانحدار الذي يعتمد على وجود السببية ، بمعنى أن يكون التغير في المتغيرات المستقلة سببا رئيسا للتغير في المتغير التابع ، وتحليل التباين الاحادي (ANOVA) ، والانحراف المعياري لخطا التقدير (Error of the Estimate .Std)، واختبار (T) الذي يستعمل لاختبار معنوية الفروق بين متغيرين فقط ، وتحليل المسار (Path Analysis) وهو تحليل يوضح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير الوسيط عند قياس تأثيرهما في المتغير التابع.

1-1-10 أنموذج البحث Rsearch form

استنادا إلى المتغيرات الرئيسية للبحث وفي ضوء الفرضيات الرئيسية له، فقد تمت صياغة أنموذج البحث الآتي:



الشكل (1-1) أنموذج البحث

المصدر: أعداد الباحثة

المبحث الثاني

دراسات سابقة واسهامات البحث الحالي

يتضمن البحث الحالي أهم دراسات سابقة التي تم تصنيفها حسب متغيرات البحث الرئيسية والعلاقة التي تربط بينهم كالاتي :

1-2-1 الدراسات المحلية

1. دراسة (المرسومي ، 2017)	
عنوان الدراسة	"أثر مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية راس المال في أداء المصارف التجارية العراقية"
عينة الدراسة	تمثلت عينة البحث 14 مصرف تجاري مدرج في سوق العراق للأوراق المالية
هدف الدراسة	معرفة وتقييم الآثار المباشرة لكل من مؤشرات مخاطرة السيولة وكفاية راس المال المصرفي على الاداء المالي في المصارف عينة الدراسة
نتائج الدراسة	تبين من نتائج الدراسة أن هناك سيولة كبيرة في المصارف غير مستغلة أو مستثمرة بصورة ملائمة ومتطلبات الموائمة بين الربحية والسيولة بينما كان هناك تذبذب كبير في نسبة القروض إلى الودائع
الافادة من الدراسة	استخدمت في دعم الجانب النظري فضلا عن استخدامها كمعرفة جهد سابق

2. دراسة (يعقوب، باقر، 2018)	
عنوان الدراسة	"الممارسات المحاسبية للادوات المالية في ظل تطورات معايير المحاسبة الدولية "
عينة الدراسة	تم اختبار الممارسات المحاسبية من متطلبات الإبلاغ المالي على وفق المعايير الدولية ذات العلاقة بالأدوات المالية في المصارف واعتبار مصرف المنصور للاستثمار عينة للبحث .
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى ايضاح مدى التحول من الممارسات المحاسبية المحلية وفق النظام المحاسبي الموحد إلى تبني المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية وفق تعليمات البنك المركزي العراقي والمتضمن تطبيق هذه المعايير على المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للعامين 2015 كان التطبيق للمعايير يشكل اختياري أما 2016 فتم الزام جميع المصارف بتطبيق المعايير .
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات من أبرزها القصور في تطبيق الممارسات المحاسبية على وفق معايير المحاسبة الدولية (IFRS 9,IFRS7,IAS39) في القوائم المالية لمصرف المنصور في الكثير من المواضيع كالقياس المحاسبي والعرض والافصاح.
الافادة من الدراسة	استخدمت الدراسة في دعم الجانب النظري فضلا عن استخدامها كمعرفة جهد سابق

3. دراسة (الكرعوي ، 2019)	
عنوان الدراسة	"القياس بالقيمة العادلة لتحسين شفافية الإبلاغ المالي وتأثيره في دعم القرارات الاستثمارية"
عينة الدراسة	"توزيع قائمة فحص لمعرفة مدى اطلاع المستثمرين على المعايير (IFRS) والمتضمنة معيار القيمة العادلة."
هدف الدراسة	"توضيح تأثير تطبيق القياس بالقيمة العادلة في تحقيق شفافية الإبلاغ المالي وانعكاس تطبيقه في الوحدات الاقتصادية العراقية على تحقيق شفافية القوائم المالية"
نتائج الدراسة	"أن مستوى شفافية القوائم المالية عند القياس بالقيمة العادلة أعلى من مستوى الشفافية عند القياس بالكلفة التاريخية، وتعذ أساساً مهماً لقياس عناصر القوائم المالية."
الافادة من الدراسة	استخدمت في دعم الجانب النظري فضلاً عن استخدامها كمعرفة جهد سابق

4. دراسة (شربة، 2021)	
عنوان الدراسة	العلاقة بين جودة التقارير المالية وتكلفة راس المال وانعكاسهما على هيكل التمويل .
عينة الدراسة	تمثلت بجميع الوحدات الاقتصادية الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وخلال المدة عينة البحث (2010-2019)
هدف الدراسة	اظهار أهمية الدور الذي تشغله جودة التقارير المالية وعلاقتها بتكلفة راس المال وانعكاسه على الهيكل التمويلي.
نتائج الدراسة	المعلومات كل ما كانت ملائمة ادت إلى توسيع فهم المستفيد من المعلومات ، وايضا كل ما كان فهم المستفيد للمعلومات واسع وقادر على تحليل المعلومات ، كانت المعلومات اكثر ملائمة لاتخاذ القرارات .
الافادة من الدراسة	استخدمت في دعم الجانب النظري فضلاً عن استخدامها كمعرفة جهد سابق

5. دراسة (علي، 2021)	
عنوان الدراسة	"تأثير هيكل الملكية في كفاءة القرارات الاستثمارية وانعكاسه على قيمة الشركة "
عينة الدراسة	مستهدفة جميع المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية العراق للأوراق المالية فقد تم اختيار(15) مصرفاً من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كعينة للبحث ولمدة عشرة سنوات والممتدة بين 2010-2019 وبواقع (148)مشاهدة.
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى التطرق إلى الجوانب النظرية لهيكل الملكية وكفاءة القرارات الاستثمارية وقيمة الشركة، وقياس كل من هيكل الملكية وكفاءة القرارات الاستثمارية وقيمة الشركة، إضافة عن تحديد العلاقة النظرية والعملية بين هيكل الملكية وكفاءة

القرارات الاستثمارية.	
توصلت هذه الدراسة أن القرارات الاستثمارية من القرارات الاستراتيجية طويلة الاجل وتتطلب تحليل ودراسة موسعه، وأن قيمة الشركة يمكن تعظيمها عن طريق تبني وتطوير مجموعة من المؤشرات منها الميزة التنافسية والحصة السوقية والعالمة التجارية والقيمة الاقتصادية المضافة	نتائج الدراسة
استخدمت في دعم الجانب النظري فضلا عن استخدامها كمعرفة جهد سابق	الافادة من الدراسة

1-2-2 دراسات العربية

1. دراسة (الشامي 2009)	
"اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية "	عنوان الدراسة
تصميم استبانة استهدفت المديرين الماليين والمدققين الداخليين والمحاسبين ، وتم توزيع استبانة عدد (70) على عينة البحث وتم ارجاع (63) أي بنسبة (90%) وخضعت جميعها للتحليل .	عينة الدراسة
قياس اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف التجارية في اليمن .	هدف الدراسة
اظهرت وجود تأثير عالي للخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية بنسبة 83%.	نتائج الدراسة
استخدمت في دعم الجانب النظري فضلا عن استخدامها كمعرفة جهد سابق	الافادة من الدراسة

2. دراسة (النجار ، 2014)	
"أدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل – دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية"	عنوان الدراسة
دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الجزائرية للمدة من 2002-2015	عينة الدراسة
هدفت الدراسة إلى معرفة المخاطر وكيفية معالجتها" وادارتها والعمل على التحكم فيها أو التقليل منها عن طريق التركيز على مقررات اتفاقية بازل	هدف الدراسة
أن الميزة الأساسية التي تحكم النشاط المصرفي هي كيفية ادارة المخاطر وليس تجنبها. وكذلك ضرورة تعزيز الاشراف المصرفي و التأكد من الالتزام بمعايير لجنة بازل المتعلقة بكفاية راس المال.	نتائج الدراسة
استخدمت في دعم الجانب النظري فضلا عن استخدامها كمعرفة جهد سابق	الافادة من الدراسة

3. دراسة (يحيوش ولطرش 2014)	
عنوان الدراسة	المخاطر وتأثيرها على هدف تعظيم قيمة المنشأة ""
عينة الدراسة	الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الجزائري
هدف الدراسة	الهدف الرئيس من الدراسة هو بيان اثر مستوى الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للشركات الجزائرية .
نتائج الدراسة	أن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو تعظيم قيمة المنشأة ، لكن يواجه هذا الهدف معوقات منها ما يهمل عنصر المخاطرة التي تؤثر على تحقيق الهدف
الإفادة من الدراسة	دعم الجانب النظري تعظيم قيمة الشركة

4. دراسة (عابد، 2016)	
عنوان الدراسة	"دراسة تحليلية لانعكاسات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية على سعر السهم للوحدة الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين في ظل الازمة المالية العالمية
عينة الدراسة	اربع فئات هم الاكاديميون، المديرون الماليون، المدققون الداخليون، المدققين الخارجيون. وزعت (200) استبانة على عينة البحث استردت منها (163) استبانة أي بنسبة (81.5%)،
هدف الدراسة	الهدف الرئيس من الدراسة هو معرفة مدى تأثير تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في الوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين في ظل الازمة المالية العالمية، فضلا عن الاهداف الفرعية الاخرى.
نتائج الدراسة	أن القوائم المالية المعدة على أساس القيمة العادلة أكثر ملاءمة في اتخاذ القرار مقارنة مع القوائم المعدة على أساس الكلفة التاريخية، ويعدّ سعر السوق أفضل محدد للقيمة العادلة، لأنه السعر الأكثر احتمالاً للحصول عليه و على نحو معقول من السوق.
الإفادة من الدراسة	دعم الجانب النظري ملاءمة القيمة العادلة في اتخاذ القرارات

5. دراسة (زرقط و لباز، 2020)	
عنوان الدراسة	"إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي" IFRS7 الأدوات المالية الإفصاحات"
عينة الدراسة	استخدمت هذه الدراسة الاستبيان على عينة من البنوك لدراسة العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر حسب معيار الإبلاغ وإدارة المخاطر في البنوك IFRS7

هدف الدراسة	الهدف الرئيس من هذه الدراسة تعتبر امتداد للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإفصاح عن الأدوات المالية في المؤسسات المالية (بوجه خاص المصارف)، مع تمييزها وحسب اطلاقها بكونها عالجت الموضوع على مستوى شركات التأمين.
نتائج الدراسة	توصلت إلى وجود أثر للإفصاح عن المخاطر على سياسة البنك في إدارة هذه المخاطر، وأن الالتزام بمتطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS7 ينعكس بشكل أفضل على البنك.
الافادة من الدراسة	دعم الجانب النظري للإفصاح IFRS7

3-2-1 الدراسات الاجنبية السابقة

1. دراسة (Tahat & Power, 2016)	
عنوان الدراسة	The impact of IFRS 7 on the importance of disclosure of financial instruments: evidence from Jordan تأثير المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 7 على أهمية الإفصاح عن الأدوات المالية: أدلة من الأردن
عينة الدراسة	استخدام عينة مكونة من 82 شركة أردنية مدرجة في هذه الدراسة تم إنشاء قائمة مرجعية لمؤشر الإفصاح لقياس معلومات الوسط المالي المقدمة من شركات العينة.
هدف الدراسة	الهدف الرئيس هو التحقق في إفصاحات الأدوات المالية المقدمة من قبل الشركات الأردنية المدرجة بموجب المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 7 (IFRS 7) مقارنة بتلك المقدمة بموجب معايير المحاسبة الدولية (IAS 30/32).
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى أن عدداً كبيراً من الشركات الأردنية المدرجة قدم مستوى أكبر من المعلومات المالية بعد تطبيق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 7 ، أظهرت بعض مكونات إفصاح المؤسسات المالية (الميزانية العمومية والقيمة العادلة) عدم وجود اختلافات كبيرة داخل القطاعات وفيما بينها بعد تطبيق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم 7، مما يشير إلى أن المعيار الجديد ربما يكون قد عزز إمكانية مقارنة هذه المعلومات
الافادة من الدراسة	استخدمت في دعم الجانب النظري فضلاً عن استخدامها كمعرفة جهد سابق

2. دراسة (Ogilo et al. 2018)

عنوان الدراسة	The Relationship between Liquidity Risk and Failure of Commercial Banks in Kenya العلاقة بين مخاطر السيولة وفشل البنوك التجارية في كينيا
عينة الدراسة	المصارف الفاشلة في كينيا
هدف الدراسة	سعت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين مخاطر السيولة وفشل المصارف التجارية في

كينيا	
نتائج الدراسة	أن السيولة الزائدة في المصارف زادت من احتمالية الفشل
الافادة من الدراسة	استخدمت الدراسة في دعم الجانب النظري فضلا عن استخدامها كمعرفة جهد سابق

3. دراسة (Assad & Alshurideh ،2020)

Financial Reporting Quality ، Audit Quality ، and Investment Efficiency: Evidence from GCC Economies	عنوان الدراسة
جودة التقارير المالية وجودة التدقيق وكفاءة الاستثمار : أدلة من اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي	
تتكون عينة البحث من الشركات المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي بأجمالي (150) شركة .	عينة الدراسة
بيان اثر جودة التقارير المالية وجودة التدقيق على كفاءة الاستثمار في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ، وايضا درست ما إذا كانت جودة المدقق تعدل الارتباط بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار .	هدف الدراسة
هنالك علاقة كبيرة و ايجابية بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار ، فضلا عن أن جودة التدقيق لها تأثير ايجابي مباشر على الاستثمار	نتائج الدراسة
استخدمت في دعم الجانب النظري فضلا عن استخدامها كمعرفة جهد سابق	الافادة من الدراسة

4. دراسة (utami1 & hasan ،2021)

"The Role Of Corporate Social Responsibility On The Relationship Between Financial Performance And Company Value"	عنوان الدراسة
"دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في العلاقة بين الاداء المالي وقيمة الشركة"	
استخدمت هذه الدراسة عينة من شركات التصنيع التابعة للقطاع الفرعي للأغذية والمشروبات المدرجة في بورصة إندونيسيا للمدة (2013-2017) باستخدام متغيرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم وسعر الفائدة كمتغير متحكم على مع تحليل الانحدار المعتدل.	عينة الدراسة
تهدف هذه الدراسة إلى تحديد قيمة الشركة عن طريق بيان تأثير الاداء المالي والمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) ودورها في تحقيق الاعتدال في الأداء	هدف الدراسة
توصلت إلى أن ربحية المدة الحالية أو السابقة تؤثر على قيمة الشركة، فضلا عن تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات وحجم الشركة على قيمة الشركة في المدة اللاحقة ،	نتائج الدراسة

يتضح أن نموذج الانحدار وربحية المدة السابقة يتسمون بقوة تفسيرية أعلى من قيمة R التربيعية قيمة الشركة	
استخدمت الدراسة في دعم الجانب النظري قيمة الشركة	الافادة من الدراسة

5. (Arefi ، D. ، & Amanollahi ، et al ،2022)

Applying and Teaching Fair Valuation Accounting in Banks with a Systematic Approach تطبيق محاسبة القيمة العادلة وتدريبها في المصارف بأسلوب منهجي	عنوان الدراسة
تم تحديد 570 مقالاً وأخيراً تم اختيار 39 مقالاً بطريقة التقييم النقدي من قواعد بيانات موثوقة.	عينة الدراسة
التعرف على حالة التطبيق والتدريب على محاسبة التقييم العادل في المصارف ذات المنهج النوعي. ومن هذا المنظور فإن تأثير محاسبة القيمة العادلة على كفاءة المصارف يفيد في اتخاذ القرارات السياسية من أجل الحفاظ على استقرار النظام المالي عن طريق المصارف السليمة	هدف الدراسة
النظام المالي ضروري إذ أدت ممارسات محاسبة القيمة العادلة إلى تحسين كفاءة المصارف مقارنة بمبادئ التكلفة التاريخية، فإن التحسين الإضافي الناتج عن استخدام المكاسب غير المحققة يمكن استخدامه لتوليد عوائد أعلى على المحافظ الائتمانية للبنوك، يعتمد نمو الائتمان على مستوى راس مال كل بنك	نتائج الدراسة
استخدمت في دعم الجانب النظري فضلا عن استخدامها كمعرفة جهد سابق	الافادة من الدراسة

1-2-4 تحليل الابحاث السابقة واسهام البحث الحالي :

تعدّ الابحاث السابقة المعروضة في هذا المبحث بمثابة انطلاق للبحث، حيث تم الاطلاع على منهجية الدراسات السابقة وتسلسل فقراتها مما سهل الطريق أمام الباحثة في بناء البنية الإجرائية للبحث الحالي، والاطلاع على وسائل التحليل المالي والإحصائي المستخدمة في الدراسات السابقة والإفادة منها في الجانب التطبيقي للبحث الحالي، واستخدام بعضها في تعزيز الجانب الفكري و المفاهيمي للبحث فجاء البحث الحالي ليكمل ما توصل اليه الباحثون السابقون.

تضمنت أغلب الدراسات السابقة مدى الحاجة إلى دعم مستوى الافصاح عن القيمة العادلة ، و التأكيد على أهمية المعلومات المفصح عنها اختيارياً، فضلا عن اختبار العلاقة بين الافصاح عن القيمة العادلة والاداء المالي للشركة وتحليل الدراسات السابقة تبين للباحثة أنه على الرغم من تعدد الدراسات التي تضمنت موضوع الافصاح عن المخاطر، إلا أن هناك ندرة كبيرة في الدراسات التي

بحثت أثر الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية بشكل تفصيلي عن طريق (7) IFRS من حيث مخاطر السيولة ، وهو ما يمثل فجوة بحثية مهمة تحاول الباحثة سدها عن طريق البحث الحالي . وحسب المتغيرات التي تضمنتها الدراسات السابقة يتميز البحث الحالي عن طريق الربط بين المتغيرات وذلك عن طريق استخدام المعايير والمؤشرات والنسب المالية والمعادلات للحصول على النتائج وتحليلها وقياسها واستخراج النتائج باستخدام مخرجات البرامج الإحصائية الحديثة في التحقق من الفرضيات، إذ تم تحليل التقارير السنوية للشركات لقياس مستوى الإفصاح لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ومعرفة مستوى الإفصاح لكل منها وفق معيار الإبلاغ الدولي المالي IFRS7، كما تم تحليل التقارير السنوية للشركات ، أما لقياس المعلومات المالية فقد تمّ استخدام النسب المالية لأهم أشهر النسب استخداماً (الربحية والسيولة) وعلاقتها وتأثيرها في قيمة الشركة ، والتعرف على قيمة الشركات ، و بحسب اطلاع الباحثة عدم وجود دراسات على المستوى المحلي تطرقت بشكل مباشر إلى العلاقة بين المتغيرات الأربعة الإفصاح عن القيمة العادلة ومخاطر السيولة وجودة التقارير وقيمة الشركة للتعرف على نسب افصاح الشركات وقيمة الشركة، لذلك فإن الباحثة سوف تعمل على تقليل الفجوة البحثية ضمن البحث الحالي، فضلاً عن قياس تأثير الإفصاح عن القيمة العادلة ومخاطر السيولة وجودة التقارير وانعكاس ذلك التأثير على تعظيم قيمة الشركة، حيث بين البحث الحالي تأثير الإفصاح عن القيمة العادلة ومخاطر السيولة وفق IFRS7 لاسهم المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2016-2022).

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي الإفصاح عن القيمة العادلة ومخاطر السيولة على وفق IFRS
7 في جودة التقارير المالية وقيمة الشركة

يتضمن هذا الفصل الآتي:

المبحث الأول

الإفصاح على وفق (IFRS7)

المبحث الثاني

القيمة العادلة ومخاطر السيولة

المبحث الثالث

جودة التقارير المالية وقيمة الشركة

المبحث الأول

الإفصاح على وفق المعيار (IFRS7)

أولاً: معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS7) و الإفصاحات المتعلقة به

2-1-1-1 مفهوم معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS

تعدّ معايير الإبلاغ المالي الدولية مرشداً تطبيقي للإفصاح والقياس المحاسبي التي هي جزء مشتق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي يكون هدفها الأساسي هو مساعدة المستخدمين للمعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الرشيدة، إذ أن أهم أدوات التطبيق العملي هي المعايير المسيطرة على عمل المحاسبين نتيجة لوجود المنظمات المحلية الدولية، أن عدم تطبيق لهذه المعايير يمكن الشركة من استخدام طرق محاسبية مختلفة تؤثر على مضمون التقارير المالية ويجعل من الصعب فهمها ومقارنتها، ومن أجل تحسين الشفافية عن طريق تحسين جودة التقارير المالية فيجب تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية (Jang,et al,2016:1650).

تبنت دول متعدّدة من جميع أنحاء العالم معايير IFRS لكونها تعدّ إرشادات وقواعد تم وضعها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ليتم اتباعها من قبل الوحدات الاقتصادية عند أعداد القوائم المالية وتوحيد التقارير المالية، إذ أن هذه المعايير تمكن المستخدمين الداخليين والخارجيين من الحصول على الإفصاحات وإمكانية المقارنة بسهولة (Achilleas, 2011:11).

أن وجود معايير عالمية مقبولة تكون مجموعة واحدة وعالية الجودة مما يجعل لها دور في زيادة سوق راس المال العالمي ويسد ذلك الفجوة الناشئة من المعلومات والتقارير المقدمة من قبل الشركة لمستخدمي هذه التقارير وإدارة الشركة، إذ بينت هيئة الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (SEC) أنها ومنذ مدة طويلة داعمة لمجموعة معايير عالمية واحدة ذات جودة عالية مهمتها تعزيز قابلية المقارنة والتوحيد، كما وتساهم في جودة التقارير والقوائم المالية المقدمة من قبل الشركة (Malofeeva, 2018:148).

تعدّ المعايير المالية الدولية مجموعة واحدة من المعايير العالمية التي تكون قادرة على توفير المنصة الأفضل المشتركة بين الشركة التي تقوم بالإبلاغ عن المعلومات المالية في تقاريرها وأصحاب المصالح، إذ أن الهدف من وجود المعايير هو تحسين جودة المعلومات المفصح عنها وقابليتها للمقارنة (kim,2011:2)، فإن الوحدات الاقتصادية التي قامت بتبني هذه المعايير أسهمت في تقليل من

الأخطاء المرتكبة من لدن المحللين الماليين المتوقعة ومن النتائج المتشعبة عن النتائج المفصحة عنها في التقارير المالية (Byard, et al, 2011:69)

تكون المعايير الدولية للإبلاغ المالي ملزمة التطبيق في حالة الشركات المدرجة في الأسواق المالية وغير ملزمة للشركات غير المدرجة في حالة أعداد تقاريرها المالية والمعلومات المفصحة عنها (Amir, 2013:14)

وترى الباحثة أن المعايير في الوقت الحالي وما وصلت له هو نتيجة مواكبة التغييرات الاقتصادية على مر الزمان لتكون ملائمة للأسواق وما يحتاج له المستخدم في الوقت الحالي من إفصاحات حول الشركة والتقارير الصادرة التي تجعل قابلية المقارنة أكثر كفاءة ومرونة لتحديد قيمة الشركة.

2-1-1-2 أهمية معايير الإبلاغ المالي الدولية

يعدّ موضوع الإبلاغ المالي من المواضيع المهمة التي حظيت باهتمام كبير من قبل مفكري المحاسبة، إذ أن هناك اتفاق على أهميتها وضرورة وجودها وتشجيع الإفصاح بشكل كبير في التقارير المالية، يمكن تحديد أهمية معايير الإبلاغ المالي الدولية بالآتي:-

- أ. تحسين قابلية المقارنة للقوائم والتقارير المالية للشركات الاقتصادية العالمية، إذ يفيد الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الكبرى أثناء المقارنة (Sy & Tinker, 2013:2)
- ب. ملائمة المعايير الصادرة التطبيق في جميع الوحدات الاقتصادية وعليه سهولة المقارنة والتحقق في الشركة الاقتصادية (Kuqi & Jonuzi, 2011:13)
- ج. زادت أهميتها مع زيادة عدد المستفيدين والمستخدمين وقدرتها لتلبية احتياجاتهم من المعلومات فضلاً عن الخصائص النوعية لتلك المعلومات، ومصداقية التقارير وجودتها مما يجعل من السهل التعرف على رأس المال والقدرة على اتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية الملائمة في الوقت المناسب (Wijekoon, 2018:82)
- د. تتبين أهميتها عن طريق أثرها على تكلفة رأس المال إذا أن الشركات التي تتبنى تطبيق المعايير بشكل الزامي تكون فيها تكلفة رأس المال اقل من الشركات المطبقة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي بشكل طوعي والاستفادة من تخصيص رأس المال بشكل أكثر كفاءة (Li, 2010:608)
- هـ. تتيح إمكانية أكبر للمقارنة بين المعلومات المالية التي تحتويها التقارير المالية المقدمة للمستفيدين والمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار الدولي عبر الحدود (Gupta, 2012:2)

و. تبرز أهمية المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية عن طريق تعزيز حوكمة الشركات التي تتيح للشركات الاقتصادية أن تكون أكثر كفاءة وفاعلية في تطبيق الممارسات المحاسبية لأعداد التقارير المالية (Smith,2016:3)

2-1-1-3 خصائص معايير الإبلاغ المالي الدولية

أ. أن معايير الإبلاغ المالي الدولي الجديدة تعدّ امتداداً طبيعياً في المضمون والمحتوى لما صدر من المعايير المحاسبية والتفسيرات الملحقة بها الصادرة والمصادقة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية واللجنة المختصة بتفسير المعايير التي عرفت فيما بعد بلجنة تفسير معايير أعداد التقارير المالية، لذا فإن هذه المعايير تتمتع بعدد من الخصائص المميزة لها وهي كالآتي:-

أ. تتمكن من ادخال التحسينات في تقارير الشركة القطاعية وتنظيمها الداخلي، كما تعمل على توفير المعلومات المالية الداعمة للقرارات الاستراتيجية، أي أن التقارير المالية المعدة وفقاً للمعايير ذات جودة عالية تكون سهلة الوصول إلى الأسواق العالمية المالية وتسهل الحصول على تمويلات خارجية (Mantzari,2013:79)

ب. ملاءمة المعايير لكون عمليات التحديد والقياس تتخذ صوراً مختلفة عند إيصالها إلى المستخدمين، فضلاً عن توحيد المصطلحات المحاسبية المستخدمة للتعبير عن معاني مختلفة في الوقت الحاضر، أن معايير الإبلاغ المالي تمكن من التحديد بشفافية العمليات التي تحدث في الشركة وتتيح للمستثمرين إمكانية تقدير مخاطر وعوائد الاستثمار، إذ تمكنهم من التنبؤ بدقة فيما يتعلق بالمتغيرات الرئيسية الخاصة بنشاط الشركة الاقتصادية (Punda,2011:4)

ج. اكتسبت المعايير قوتها عن طريق التوافق المميز للممارسة المحاسبية المحلية في بعض المواضيع التي يكون للمعايير مجالاً فيها، وهذا أكسبها جودة عالية خصوصاً بعد الإصلاحات الأخيرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والذي توسع في المجالات المختلفة الاستشارية مع الحفاظ على وجهات نظر الهيئات الوطنية (Badloe ,2010:12)

2-1-1-4 أهداف أعداد وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية

تأتي الحاجة لأعداد وتطبيق المعايير عن طريق: (حمزة، 2020:10)

أ. تحديد الأحداث المالية وقياسها: لا يمكن الوصول إلى نتائج دقيقة وسليمة تعكس الأحداث المالية بدون وجود المعايير.

- ب. إيصال نتائج الأحداث إلى المستخدمين: أن عدم وجود معيار لا يعكس الواقع الفعلي في إيصال نتائج القياس السليمة.
- ج. تحديد طريقة القياس المناسبة: يحدد المعيار الطرق المناسبة للقياس ويتم اختيار طريقة من بين الطرق التي يشير لها المعيار.
- د. المساعدة في اتخاذ القرار: في ضوء المعلومات الملائمة والمناسبة المتوفرة بشكل دقيق يعتمد عليها في اتخاذ القرار.
- هـ. التنسيق والتحسين بين القواعد والإجراءات والأنظمة: يعمل المعيار على تقليل الاختلاف في أعداد وعرض القوائم والتقارير المالية.

وترى الباحثة أن المعايير المحاسبية ومن بعدها معايير الإبلاغ المالي الدولية جاءت لتسهيل عمل الشركات المدرجة في الأسواق العالمية كونها تكون محط الاستثمار من قبل الجهات الخارجية فيجب عليها أن تنظم أعمالها بطريقة موحدة ومفهومة ومقبولة لدى الجميع، تقدم بالوقت المناسب لهم وتكون الإفصاحات ذات موثوقية وحيادية، كما وتسهل الأعمال داخل الشركة في استخدام النتائج لاتخاذ القرارات المستقبلية المتعلقة بنشاطها وبتجاه تحقيق أهدافها.

2-1-1-5 العوامل المؤثرة في أعداد معايير الإبلاغ المالي الدولية

تعدّ عملية إعداد وتبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي أحد أهم المتغيرات في تاريخ المحاسبة على مر العصور حول العالم، إذ توجد ثلاثة عوامل رئيسية مؤثرة في إعداد المعايير الدولية وهي (النظرية المحاسبية وتمثل المصدر الأساس في بناء المعايير)، (العوامل البيئية التي تعطي المعايير الملائمة للظروف) و (الأعراف المحاسبية ذات التأثير الواضح للمعايير الإجرائية) ويمكن وصف هذه العوامل بشكل مختصر بالآتي: (Daske,et al,2018:1087)

أ. **النظرية المحاسبية Accounting Theory**: تعدّ الأدوات النظرية مرشداً للكشف عن طبيعة النظرية المحاسبية عن طريق معرفة كيفية عمل هذه النظرية وما أدواتها الخاصة بالتطبيق والمستخدم في الممارسات المحاسبية للوصول إلى النتائج المرغوبة والمستهدفة؟ وهي تمثل مجموعة من القواعد والأعراف والإجراءات وغيرها من المسميات التي تكون مرشداً للمعايير، إن معايير الإبلاغ المالي هي أحكاماً عملية وملائمة لتنفيذ العمليات المحاسبية التي يقوم بها المحاسب وتتميز بكونها متغيرة باستمرار وتتكون من ثلاثة أجزاء هي: (Belkaoui,2005:124)

1. تحديد ووصف المشاكل التي تحتاج إلى إيجاد الحلول المناسبة.

2. ما المسببات التي أوجدت تلك المشاكل وطرق معالجتها ؟

3. وصف الحلول التي تم الوصول إليها استناداً على النظريات المحاسبية نظراً لتعدد المداخل الخاصة بصياغة النظريات المحاسبية (المدخل التقليدي، المدخل الحديث) فإن من الصعب التوصل إلى نظرية محاسبية واحدة مقبولة قبولاً عاماً، إذ تتكون هذه المداخل من أسس ومضامين من الصعب اثباتها والتحقق منها بصورة عملية، لذا من الأفضل أن يتم صياغة المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي بالاعتماد على الإطار المفاهيمي وما يحتويه من أفكار نظرية (الشيرازي، 1990:145)

ب. **العوامل البيئية Environmental Factory**: العوامل البيئية واحدة من أهم الأسباب التي تؤثر على تطور المحاسبة في الثورة الصناعية، والازدهار التجاري، وظهور الوحدات الاقتصادية متعددة الجنسيات وحاجة مالكي الشركة والمستثمرين إلى سجلات محاسبية لتسجيل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، اختلفت درجة التطور المحاسبي نتيجة اختلاف درجة التطور الاقتصادية (Lehman,2005:976).

ظهرت مشاكل متعددة بسبب التنوع المحاسبي في الدول المختلفة، لذلك حاولت الكثير من الدراسات التعرف على الاختلاف في الممارسات ومعايير الإفصاح وأعداد التقارير المالية، تم الإشارة إلى العوامل البيئية لتعرف على الاختلافات في الإفصاح في الدول المختلفة إذ أن النظام المحاسبي يتأثر بتلك العوامل بدرجات غير متساوية في الدول (Cerne,2012:10) وفيما يأتي وصفاً لتلك العوامل البيئية المؤثرة:

1. **المتغيرات الاقتصادية Economic variables**: إن أثر المتغيرات الاقتصادية يكون واضح بشكل كبير في الدول ذات الأسواق المالية النشطة وتتمتع بالكفاءة العالية مثل (الولايات المتحدة، بريطانيا)، إذ تختلف معايير الإفصاح لبنود القوائم المالية يعود ذلك الاختلاف إلى الدور الاقتصادي الكبير لسوق المال كونه المصدر الرئيس للتمويل الذي يركز على الإفصاح والشفافية، أن إثر العلاقات الاقتصادية على تطور تصميم النظام المحاسبي هو بسبب التبادلات الدولية، أي يمكن أن يتأثر نظام اقتصادي لبلد آخر نتيجة عملية المبادلة والتعاملات بينهما (Cerne,2012:5).

2. **المتغيرات السياسية Political variables**: إن الروابط السياسية والاقتصادية تمكنت من نقل القواعد المحاسبية من دولة إلى أخرى، إذ إن لاختيار السياسة المحاسبية أثرا اقتصادية بمعنى أن بعض المستثمرين يعتقدون أنهم سيكونون بوضع أفضل وعلى العكس البعض الآخر يعتقد أنهم سيكونون في وضع سيئ نتيجة السياسات المحاسبية، لذلك يحاول المستثمرون

البحث عن السياسة المحاسبية الملائمة ويعملون على المحافظة على المطابقة بينما يحاول آخرون في البحث عن غيرها من السياسات، كما وقد تنظر الوحدات الحكومية إلى السياسات المحاسبية من حيث توافقها مع الأهداف القومية أو اهداف معينة وهذا يجعل الوحدات الحكومية تتدخل في إعداد المعايير (Doupink&Perera,2012:30).

3. **المتغيرات القانونية Legal variables**: يتأثر أعداد وصياغة المعايير المحاسبية بالنظام القانوني السائد، على سبيل المثال يترك تنظيم المحاسبة في البلدان الرومانية للمحاسبين، بينما في دول أخرى تتيح إمكانية اتباع المتطلبات المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية، بعض الدول تركز على مفهوم الشركة الاقتصادية في اتباع المعايير مثل دول الاقتصاد الحر، بينما دول الاقتصاد المخطط تركز على المفهوم القومي لوجود تدخل حكومي في عمليه أعداد وتصميم المعايير والتأكد من انسجامها مع الاقتصاد القومي، فضلاً عن ابراز الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، أن الأنظمة القانونية المتبعة في مختلف الدول تمتلك تأثير على الأنظمة المحاسبية وعمليات صياغة وأعداد وتطوير المعايير المحاسبية في مختلف الدول (Alexander&Nobes,2016:80)

4. **المتغيرات الاجتماعية والثقافية Social and cultural variables**: تعد المتغيرات الثقافية هي مجموعة من القيم الأساسية التي يعتنقها الافراد ذات التأثير على تشكيل هياكلهم الاجتماعية وما يرتبط بها من هياكل فرعية (سياسية-اقتصادية-تعليمية-ودينية)، أي أن تأثير المتغيرات واضح تماماً في عملية أعداد وصياغة السياسات والمعايير في أي دولة. وتعدّ المحاسبة أحد الهياكل الفرعية في مجال العلاقات المحاسبية بالعوامل الثقافية وتمثل هذه القيم بعد اجراء الدراسات (الفردية مقابل الجماعية، تشتت العالي للسلطة، مخاطر عدم التأكد وتجنبها، الذكورية مقابل الأنوثة، التساهل مقابل ضبط النفس) (Nurunnabi,2012:48)

5. **المتغيرات التكنولوجية Technological variables**: أن التكنولوجيا تعدّ من أهم نتائج وخصائص العولمة والقرية الصغيرة التي باتت لا تفارق العالم في الوقت الحاضر وبيئة الاعمال، كما وأسهمت في التطور الحاصل في الشركات الاقتصادية سواء أكانت صناعية أم تجارية وما اضافته من تطور لنظم المعلومات ومنها المتعلقة ببنود القوائم والتقارير المالية التي هي المخرجات المحاسبية تكون أكثر دقة وسرعة نتيجة استخدام تقنيات الحاسوب (النصراوي، 2017:52).

6. **المتغيرات التعليمية Educational variables**: القاعدة الأساس لتطور مهنة المحاسبة هي البيئة التعليمية عن طريق اعتماد المناهج والبرامج المتطورة والحديثة في المحاسبة،

وكذلك كفاءة ومهارة الأساتذة في الجامعات والمعاهد يضيف خبرة وكفاءة ومواكبة المستجدات التي تحدث على الاقتصاد العالمي، كما أن المعايير لا تكون لها فائدة ما لم يتم فهمها بشكل جيد وكيفية استعمالها أي ستكون التقارير المالية معقدة وغير مفهومة (محمد، 2020:38).

7. المتغيرات الدولية **International factors** : وتتمثل هذه العوامل بالعلاقات بين الدول المؤثرة في صنع القرار في الوحدات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص القرارات المتعلقة بالتبادل التجاري، أي كلما كانت العلاقات جيدة بين الدول كان هناك اتفاقيات تعاون يشجع الوحدات الاقتصادية على تطبيق المعايير والافصاح وفقها في التقارير المالية (Park, et al, 2019:87)، ويمكن تمثيل المتغيرات البيئية بالشكل الآتي:



الشكل (2-1)

المتغيرات البيئية المؤثرة على معايير الإبلاغ المالي

المصدر (محمد، 2020) "إعادة تصنيف بنود القوائم المالية في ظل تبني IAS/IFRS وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية" أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

ج. الأعراف المحاسبية: هي العامل الثالث الذي يؤثر على صياغة المعايير المحاسبية، وتعرف بأنها (مجموعة من القواعد أو الضوابط التي يمكن الاستناد إليها عند إعداد القوائم المالية والتي تستعمل كأساس لتصنيف وتبرير التطبيقات المحاسبية المقبولة في الزمان والمكان) (الشيرازي، 1990:267)، أي أن الأعراف المحاسبية هي قواعد تستقر في التطبيق العلمي ظهر تأثيرها في تطبيق الممارسات المحاسبية تكون بدون مبرر بيئي أو أساس فكري وإنما فقط عرف استقرت عليه التطبيقات العلمية، على سبيل المثال تحديد جانبي المدين والدائن أو طرق الاندثار أو تقييم المخزون، أن مثل هذه الحالات تستوجب التدخل لحسم الخلاف من قبل الهيئات والجهات ذات العلاقة والمعنية بإصدار المعايير الملزمة لجميع الأطراف بالتوصل إلى معالجة واحد، وتمثل جميع الأعراف عدد معين من المعايير والقواعد التي تطبق من لدن المحاسبين وتكون مقبولة قبولا عاما بمرور الزمن (النصراوي، 2017:46).

ثانيا: الإفصاح المحاسبي Accounting Disclosure

2-1-2 مفهوم الإفصاح

يعرف الإفصاح بأنه " اظهار المعلومات المالية في البيانات المالية أو في الهوامش أو الملاحظات أو الجداول المكملة، مما يجعل القوائم غير مضللة ومناسبة لمستخدميها من الأطراف الخارجية من اجل اتخاذ قرارات رشيدة" ويجب أن تفصح الشركة في الوقت المناسب بدون تأخير من اجل أن لا تصبح المعلومات عديمة القيمة، والإفصاح واحد من المبادئ الدالة على عدالة المعلومات لتمكين المستخدمين من اتخاذ القرارات مستنيرة فيما يخص الشركة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية: (Manes et al,2018:1162)

يعدّ الإفصاح المحاسبي مفهوم من المفاهيم والمبادئ المحاسبية ذات الدور المهم في إضافة قيمة للمعلومات والبيانات المحاسبية الظاهرة في القوائم والتقارير المالية، المستخدمة في الكثير من الأغراض ومنها اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية للشركات الاقتصادية، وتحقيق الفاعلية والكفاءة في استغلال الموارد المتاحة سواء داخل الشركة أو خارجها، إذ يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بشكل غير مضلل لمساعد متخذي القرار في اتخاذ القرارات المستقبلية وتقليل من حالة عدم التأكد، كما وأن المستخدمين يعتمدون على المعلومات التي تفصح الشركة عنها كون ليس لديهم سلطة للحصول على المعلومات غير تلك التقارير، أن لانتشار الشركات متعدّدة الجنسيات وظهور العولمة في الأسواق والتقنيات الحديثة في التداول كل هذه الأسباب أدت إلى تعزيز أهمية الإفصاح لضرورة توفر المعلومات الضرورية والمفيدة ذات الموثوقية لمستخدميها لاتخاذ قراراتهم، عليه فإن

الإفصاح يؤدي أثاراً في تخفيض عدم التأكد وعدم التماثل وعليه التمكن من تقييم أداء الشركة وقيمتها وجودة تقاريرها (Mion&loza,2019:4612)

وعرف الإفصاح بأنه "التواصل مع العالم الخارجي، وتنعكس نتائجها النهائية في البيانات المالية والمعلومات التي تظهر في التقارير المالية" وتعني التقارير المالية يجب أن تتضمن موثوقية وعدالة ووضوح للمعلومات كما توضح جميع المعلومات الرئيسية عن الشركة التي يهتم بها المستثمرين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية بشكل واقعي وحقيقي، إذ تتعهد الشركة بتقديم المعلومات التي تحتويها التقارير بشكل دوري (الداغور، 2019:26).

أما الإفصاح عن المخاطر المصرفية وبعد التعرف على المخاطر بأنها "احتمالية وقوع حدث وعواقبه والتي تشكل تهديدا للشركات " وقد يكون الخطر في كل الجوانب بالعمل وينظر إليه على أنه السلبيات فقط، كما ويمكن وصفه بأنه أساسي أو غير أساسي مهم أو غير مهم حسب نوع وحجم الخطر (Grassa,et al,2020:616) ، كما تعرف المخاطر حالة عدم اليقين بمقدار الفوائد أي يشمل كل من احتمال الربح أو الخسارة على حسب الظروف المحيطة بالشركة وليس فقط النتائج السلبية (Morina,2016:8)

أما فيما يتعلق بمفهوم الإفصاح عن المخاطر المصرفية فترى الباحثة بأنه يجب على الشركات المصرفية أن تقوم بالإفصاح عن جميع الظروف التي تتعرض لها واحتماليه تعرضها للربح أو الخسارة في تقاريرها المالية والتي قد تؤثر على أداء الشركة وقيمتها المستقبلية وإمكانية جذب المستثمرين.

2-2-1-2 أهمية الإفصاح المحاسبي

يعدّ الإفصاح وسيلة لقراءة حقيقة بنود قائمة المركز المالي وكشف الدخل، كما يعدّ من الوظائف الأساسية في المحاسبة عن طريق ما تتضمنه التقارير والقوائم المالية التي تفصح عنها الشركة لذا تكمن أهمية الإفصاح من خلال الشفافية التي تتمتع بها الشركة وإدارتها التي تسهل على المستثمر من اتخاذ قرارات مستنيرة وموثوقة كونها تقلل من إمكانية التلاعب والإساءة في استخدام أموال المستثمرين ، بالإضافة لتقليل من مخاطر الازمات المالية نتيجة ما تتمتع به التقارير من شفافية، إذ أن الازمة المالية العالمية في 2008 مثال بارز للازمات الاقتصادية التي كانت أول أسبابها هو الافتقار إلى الشفافية مما أدى إلى سوء إدارة الأموال من قبل الشركة ، وتمنع الإفصاحات الوكلاء من التلاعب بالمعلومات في الأسواق المالية لاستخدامهم الشخصي، كما تمنع من فرص التلاعب

بالحسابات، و عليه زيادة مستوى الشفافية في الأسواق، لان الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بنشاط الشركة يساعد من تقليل عدم ثقة المستخدمين لأنه يخلق شعور لديهم بأن قراراتهم المتخذة تكون ملائمة نتيجة شفافية المعلومات المتاحة، ويقلل من عدم اليقين في السوق إلى حد كبير، إذا إن واحد من أبرز أسباب تقلبات الأسواق هو عدم الإفصاح الكامل في الأسواق، و عليه فإن الإفصاح يزيد من مستويات اليقين العامة في السوق وتحقيق الاستقرار إلى حد ما. (عابد، 2018:29)

2-1-2-3 اهداف الإفصاح المحاسبي

لغرض إيضاح الوضع المالي يتوجب على الشركة الإفصاح عن المعلومات وايصالها لمستخدميها تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة، لذا فإن الهدف من الإفصاح هو اشباع حاجات مستخدمي المعلومات المالية الداخليين والخارجيين بكل ما تحتاجه عن النشاط المصرفي، وتقليل الغموض والتظليل في المعلومات تساعد متخذي القرارات في اتخاذ قرارات الاستثمار السليمة بالإضافة الى إعطاء صورة عن موارد والتزامات المصارف القائمة والتغيرات التي تحدث على توفير المعلومات عن موارد المصرف الحالية والمستقبلية للأطراف التي تقوم بتدبيرها لترشيد القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد والتعريف بدور الإفصاح المصرفي في تقليل المخاطر المصرفية والاطفاء ومدى الالتزام بالأساليب والإجراءات المصرفية. إضافة الى المساعدة في التعرف على الأسباب التي تمنع الإفصاح الكامل ومعالجتها (Granof,2016:320).

وترى الباحثة أن هدف الإفصاح المحاسبي هو تحديد الأساليب والوسائل المستخدمة لأعداد التقارير والقوائم المالية وشكلها ومحتواها، لتحديد كمية المعلومات حسب الجهات المقدمة لها لتحقيق الهدف من أعدادها، إذا أن هذه التقارير تحتوي على معلومات ضرورية بالنسبة للمستخدمين لتوجيه استثماراتهم نحو ما يحقق لهم منفعة، كما وتزيل الإفصاحات التظليل وتتمتع بالوضوح والشفافية ودقيقة كما يجب أن يكون الوقت مناسب.

2-1-2-4العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي

تتأثر الإفصاحات في القوائم المالية بمجموعة من العوامل من أهمها (شليغم وآخرون، 2023:36):

1. احتياجات المستخدمين ونوعيتهم: يختلف المستخدمون للتقارير المالية واحتياجاتهم من بلد إلى آخر ويعود هذا الاختلاف إلى نوعية وطبيعة الأنظمة الاقتصادية لهذه البلدان، إذ إن الدول المتقدمة ذات النظام الراس مالي يسيطر المستثمرين الحاليين والمرقبين والدائون على المستخدمين، أما

- الدول النامية ذات الاقتصاد المركزي فإن الحكومات تكون في مقدمة المستخدمين، وهنا فمن الطبيعي أن يكون هناك اختلاف في المعلومات المفصّل عنها في التقارير والقوائم المالية.
- 2. الجهات التي تقع على عاتقها مسؤولية وضع المعايير:** تتعدّد وتختلف الجهات التي تقع على عاتقها وضع المعايير باختلاف المداخل المحاسبية التي تتبناها البلد، تعدّ خطة المحاسبة الوطنية هي المصدر الرئيس للوائح المحاسبية في البلدان التي تتبع المدخل القانوني، أما البلدان التي تتبع مدخل التنظيم الذاتي فيتم تحديد المعايير ومستوى الإفصاح من قبل المنظمات المهنية وهيئة تبادل الأوراق المالية.
- 3. المؤسسات والمنظمات الدولية:** تؤدي المنظمات الدولية فضلاً عن المنظمات المحلية دور مهم في تحديد الإفصاح، من أهمها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IFRS) عن طريق مجموعة المعايير التي يتبنى إصدارها كمحاولة لتحسين جودة المعلومات المفصّل عنها في التقارير والقوائم المالية.

2-1-2-5 مقومات الإفصاح المحاسبي

هناك عدد من المقومات ذات التأثير على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية وتمثل هذه المقومات أساسية بالآتي: (سيد، 2009:164)

- 1. تحديد مستخدمي المعلومات والتقارير المالية:** تقسم فئات مستخدمي المعلومات والتقارير المالية إلى (داخليين، خارجيين)، وتشمل فئة المستخدمين الداخليين ب (الإدارة، الموظفين)، أما فئة المستخدمين الخارجيين تمثل (المساهمين، الدائنين، المقرضون)، ومن الواضح بأن هناك اختلاف بين هذه الفئات من حيث مستوى الفهم والخبرات والكفاءة في التعامل مع التقارير والقوائم المالية وما تحتويها من معلومات، لذا يجب أن تصمم القوائم والتقارير المالية بشكل يخدم جميع المستخدمين من حيث المحتوى والشكل.
- 2. غرض القوائم والتقارير المالية:** الهدف الرئيس للإفصاح هو أن تكون المعلومات المالية المدرجة في التقارير كافية لمساعدة مستخدميها في توجيه استثماراتهم بالاتجاه الصحيح، أو المساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة سواء كانت استثمارية أو إدارية وغيرها، لذا يتوجب أن يكون هناك ربط بين خواص المعلومات المحاسبية والغرض من استخدامها، ومن تلك الخواص هي الملاءمة، إذ إن ملاءمة المعلومات لمستخدم ليس بالضرورة ملاءمة لمستخدم آخر.
- 3. نوع وطبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها:** تعدّ المعلومات التي يفصّل عنها في القوائم والتقارير المالية ضرورية وأساسية، كما وأن الإيضاحات والملاحظات والملاحق المرفقة تعتبر

- جزءاً من القوائم والتقارير المالية، وأن التوجه في زيادة المعلومات والتركيز على المعلومات ذات الخبرة والكفاءة العالية في القوائم والتقارير المالية.
4. **أساليب الإفصاح:** أن أساليب الإفصاح متعدّدة منها القوائم المالية الأساسية، الكشوفات الملحقة، الإيضاحات، التقارير المالية مثل تقرير مراقب الحسابات، الرسومات البيانية والاحصائية. إذ يجب أن يركز معدو القوائم والتقارير المالية بتقديم المعلومات الجوهرية لتقدم بسهولة ويسر للمستخدمين.
5. **توقيت الإفصاح:** يجب أن تقدم القوائم والتقارير المالية في الوقت المناسب، إذ إن التوقيت المناسب له ثلاث صفات وهي الملامة، القيمة التنبؤية، التغذيةية العكسية. ولكي يكون الإفصاح مفيداً يجب أن يتوفر بالوقت المناسب من حيث الأعداد والعرض وتقديمه للمستخدمين.

2-1-2 الإفصاح في القوائم المالية:

يمثل الجدول الآتي المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية

جدول (2-1)

الإفصاحات في القوائم المالية

ت	القائمة	المعلومات
1	قائمة المركز المالي	يتمثل الإفصاح في الميزانية بنوعين الأول يتعلق بالأمور (القيود على ملكية الأصول، الرهونات مقابل الالتزامات، الالتزامات التعاقدية، الالتزامات والموجودات المحتملة العامة) والثاني يتعلق بكل نوع من أنواع حسابات المركز المالي.
2	قائمة الدخل	تتمثل المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ب(الإيرادات، التكاليف، حصة الشركة الزميلة والمشاريع المشتركة من الربح أو الخسارة، الضريبة، حصة الأقلية، مخصص الاندثار وانخفاض القيمة، النتائج من الأنشطة الاعتيادية وغير الاعتيادية، نتيجة النشاط قبل التوزيع).
3	حقوق الملكية	يتم الإفصاح عن (صافي الربح أو الخسارة للفترة، بنود الدخل أو المصروفات أو الأرباح أو الخسائر الخاصة بحقوق المساهمين، الأثر التراكمي لتصحيح الأخطاء، التعاملات الرسمية مع المالكين، توزيعات المالكين، رصيد الربح أو الخسائر التراكمي، الأرباح أو الخسائر المعترف بها نهاية السنة).

4	التدفق النقدي	يتم الإفصاح عن (النقد المتولد من عمليات الشركة ،النقد المتولد والمدفوع من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، زيادة أو تخفيض النقد خلال المدة، تسوية التغير في النقد بداية ونهاية المدة).
5	الملاحق	تمثل الملاحق معلومات التي تضيف فهم عن ما ورد في القوائم المالية(القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة، المعلومات المهمة عن الميزانية والدخل والسيولة، معلومات عن الشركة المشتركة وفروع الشركة، الأحداث اللاحقة).

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على الأدبيات السابقة

2-1-2-7 أنواع المعلومات المفصّح عنها:

يتم الإفصاح عن المعلومات التي يحتاجها المستثمرين وهي نوعين من المعلومات:

- 1. المعلومات المالية:** وتشمل ملخص تاريخي عن البيانات المالية للسنوات السابقة والسنة الحالية، القوائم والتقارير المالية المعتمدة وهي قائمة المركز المالية والدخل والتدفق النقدي و الإفصاحات المرفقة بها، أي تقارير مالية ومدتها ربع أو نصف سنوية، كما تتضمن الأحداث اللاحقة التي تتعرض لها الوحدة أو عمليات اندماج أو استثمار (أبو ماضي، 2020:55).
- 2. المعلومات غير المالية:** وتمثل المعلومات غير المالية بالتقارير عن مسؤولية الشركة مثل القضايا البيئية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية، وتقارير والحسابات السنوية مثل تقارير الحوكمة وأداء الاعمال والتعاقدات والرقابة الداخلية وتقارير البحث والتطوير، تقارير الرقابة وتتمثل في مدى الالتزام بالقواعد والقوانين والامتثال للوائح، أي تقارير اخرى تتعلق بالنشاط التشغيلي للشركات مثل ضمان الجودة أو رضا الزبون (Szabo&Sornsen,2015:320) ويقاس مستوى الإفصاح عن القيمة العادلة في المصارف عينة البحث وفقا لمتطلبات الإفصاح الواردة في (IFRS 7) الادوات المالية: الإفصاح ، وفقا للنموذج الوارد في الجدول (2-2) وتم اعطاء أوزان للمعلومات المفصّح عنها بشكل تام (3) درجات ، والمفصّح عنها بشكل جزئي (2) وغير المفصّح عنها (1) درجة ، ولتحديد معدل الاستجابة للمقارنة بين المصارف سيتم اعتماد الوسط الحسابي لمعرفة معدل استجابة المصرف ، أما الانحراف المعياري فيشير إلى كلما قلّ خطأ قياس الإفصاح كلما زادت دقة درجات الاختبار. وذلك لمعرفة ترتيب المصارف وهكذا يتم قياس القوائم المالية الاخرى، (قائمة الدخل، التغير في حقوق الملكية، التدفق النقدي والايضاحات)

جدول (2-2)

قياس الإفصاح عن القيمة العادلة من خلال اختبار مستوى الإفصاح وفقا (IFRS 7)

ت	معياري الإفصاح الدولي IFRS 7: الأدوات المالية – الإفصاح (المركز المالي)	عدم الإفصاح	إفصاح جزئي	إفصاح تام
		√	√	√
1	يتم تبويب الموجودات والمطلوبات فيها حسب القيمة الدفترية			
2	الإفصاح عن فئات الموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي			
3	الإفصاح عن الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة عن طريق الربح أو الخسارة			
4	الإفصاح عن الموجودات تلك المصنفة بشكل إلزامي بالقيمة العادلة عن طريق الربح أو الخسارة (مثل الاستثمارات في الاسهم والسندات للمتاجرة).			
5	الإفصاح عن الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.			
6	الإفصاح عن – الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة عن طريقاً لدخل الشامل الآخر			
7	الإفصاح عن التغير في المدة الحالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة للأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية الذي يعود إلى التغيرات في المخاطر الائتمانية للأصل المالي.			
8	الإفصاح عن التغير في المدة الحالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة ألي مشتقات ائتمانية أو أدوات مشابهة ذات صلة، منذ تصنيف الاصل المالي.			
9	الإفصاح عن الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي والقيمة التي تطالب الشركة تعاقدياً الاستحقاق إلى حامل الالتزام.			
10	الإفصاح عن أي تحويلات للربح أو الخسارة المتراكمة ضمن حقوق الملكية خلال المدة			
11	الإفصاح عن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة على أنها بالقيمة العادلة عن طريق الدخل الشامل الآخر			
12	الإفصاح في الميزانية أو في الايضاحات عن طبيعة وغرض كل احتياطي			
13	الإفصاح عن حساب مخصص الخسائر الائتمانية			
14	الإفصاح عن التعثرات والتخلف عن السداد			
	الوسط الحسابي			
	الانحراف المعياري			

المصدر: من أعداد الباحثة استناداً إلى معيار الإبلاغ المالي (IFRS 7)

8-2-1-2 متطلبات الإفصاح وفق معايير الإبلاغ المالي الدولي:

قدمت معايير الإبلاغ المالي الدولية أهمية وعناية كبيرة للقوائم والتقارير المالية ومتطلبات الإفصاح عنها، إذ خصص المعيار عدداً من المعايير مخصصة للإفصاح منها معيار (الأدوات المالية- الإفصاحات) (IFRS7)، والمعيار (IFRS9)، والمعيار (IFRS32). سنتطرق إلى معيار الأدوات المالية الإفصاحات (IFRS7) :

2-1-1-2 معيار الإبلاغ المالي الأدوات المالية- الإفصاحات (IFRS7)

1. الهدف من المعيار

يتمثل هدف المعيار إيجاد متطلبات جديدة بشأن الإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية من أجل إدراجها في القوائم المالية من أجل إدراجها في القوائم والتقارير المالية المعدة وفقاً للمعايير، أي تم إيجاد إفصاحات إضافية بالنسبة للأدوات المالية، إذ ركزت الإفصاحات على النقاط ذات المخاطر "تمثل مخاطر السوق متمثلة بمخاطر العملة- أسعار الفائدة ومخاطر الأسعار الأخرى، مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة (Vojapkova,2015:177) فضلاً عن مطالبة الوحدات الاقتصادية بتقديم إفصاحاتها في قوائمها وتقاريرها المالية التي تجعل المستخدمين من تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة للوحدات الاقتصادية من حيث مركزها وادائها المالي، بالإضافة إلى المخاطر الاقتصادية التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية وطبيعتها ومداهمها بالنسبة للأدوات المالية عبر السنة المالية وكيفية إدارة الوحدة لتلك المخاطر. (IFRS7,2018:268)

يجب على الإفصاحات أن تستند إلى السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة المعدة للقوائم والتقارير المالية وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولية وكذلك تعديلات التوحيد، إذ أن هناك احتمال بأن المعلومات داخل الشركة المتاحة لغرض إدارة المخاطر من قبل الإدارة لم تتم باستخدام هذه السياسات المحاسبية وهنا فأن الإدارة تحتاج إلى تعديل، وهذا السبب جعل المعيار يطلب بتكرار الإفصاح حسب "الفئة" للأدوات المالية "وهي مجموعة مناسبة لطبيعة المعلومات التي تم التقرير عنها وخصائص الأدوات"، أن هذه الفئة من الأدوات المالية هي ذات مستوى تجميع أقل من فئة على سبيل المثال (القروض المتاحة للبيع) أو (الذمم المدينة) ممكن عدّ أي من سندات الدين أو الأسهم أو الأوراق المالية فئة من فئات الأدوات المالية (Muthupandian,2014:3).

2. تاريخ السريان

تم التطبيق الأولى لهذا المعيار بتعدّلاته ابتداءً من 2017/1/1 إذ لم يتطلب من الشركة الاقتصادية اظهار المقارنات بالأرقام مع السنوات السابقة. (IFRS7,2018: 268)

10-2-1-2 متطلبات الإفصاح الخاصة بمعيار الأدوات المالية (IFRS7)

تبين المتطلبات أهمية بنود الأدوات المالية في قائمة الدخل والمركز المالي وضرورة الإفصاح عنها لمساعدة مستخدمي التقارير المالية في تقييم الأهمية الجوهرية للأدوات المالية، ويتطلب المعيار الإفصاح عن الفقرات الآتية (IFRS7,2023:571-579) ، والجدول الآتي يمثل متطلبات الإفصاح حسب المعيار.

جدول (2-3)

متطلبات الإفصاح بالأدوات المالية

المضمون		
<p>تتم الإفصاحات بالقوائم والتقارير أو الإيضاحات:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقاس الموجودات والالتزامات المالية بالقيمة العادلة عن طريق الربح أو الخسارة، أو عن طريق الدخل الشامل الآخر. • تقاس الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة المطفأة. • تقاس الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة عن طريق الدخل الشامل الآخر (أدوات الدين، الاستثمارات في حق الملكية). • الغاء اعتراف الاستثمار في حقوق الملكية بالقيمة العادلة وأسباب التوقف. • إعادة تصنيف الموجودات المالية. • القيمة المسجلة للضمانات والرهنات والشروط المتعلقة بها. • التعثرات والخروقات للقروض المستحقة غير المسددة. • حساب مخصص خسائر الائتمان، الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات الضمنية. 	قائمة المركز المالي	متطلبات الإفصاح
<p>تفصح عن بنود الإيراد، المصروفات، والمكاسب، والخسائر أما في القوائم المالية والإيضاحات:</p> <ul style="list-style-type: none"> • المكاسب والخسائر الناتجة من (الموجودات والمطلوبات المتبقية عن طريق الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر، الاستثمارات والمطلوبات المالية بالكلفة المطفأة). • الدخل الناتج من الفوائد ومصروفات الفوائد. • الاتعاب المقبوضة والاتعاب المدفوعة. 	قائمة الدخل قائمة التغير في حقوق الملكية	

<ul style="list-style-type: none"> • السياسات المحاسبية. • معلومات عن محاسبة تحوط القيمة العادلة، تحوط التدفق النقدي، الاستثمار في عمليات اجنبية. • معدل الفائدة الرجعي. 	إفصاحات أخرى	
<p>يجب على الشركة الإفصاح عن المخاطر الناشئة من الأدوات المالية وطبيعتها في تاريخ أعداد القوائم المالية وتقسّم إلى:</p> <p>أ. إفصاحات نوعية في التعرض للمخاطر وكيفية نشونها والعمليات المتخذة لإدارة هذه المخاطر.</p> <p>ب. إفصاحات كمية وبيانات رقمية حول التوقع للتعرض للمخاطر وتركيز المخاطر بين قطاعات الشركة أو نوع الصناعة.</p>	متطلبات الإفصاح المتعلقة بمخاطر الأدوات المالية	<p>الإفصاح لكل نوع من أنواع الأدوات المالية عن المخاطر، وتتمثل المخاطر ب</p> <p>أ. مخاطر الائتمان وتتمثل بكيفية ممارسة الشركة لإدارة المخاطر وارتباطها بالقياس والاعتراف، أساس تصنيف الشركة لأدواتها المالية، معلومات كمية ونوعية للمبالغ الناشئة عن الخسائر، تصنيف المخاطر واجمالي القيمة الدفترية للأصول، الذمم المدينة التجارية، التغيرات في مخصص الخسائر واسبابها.</p> <p>ب. مخاطر السيولة وتمثل تحليل تواريخ استحقاق المطلوبات وكيفية إدارة مخاطرها.</p> <p>ج. مخاطر السوق (تحليل الحساسية) لكل نوع من الأدوات والأساليب والفرضيات المستخدمة وأي تغيرات تطرأ عليها.</p> <p>د. مخاطر التدفقات النقدية.</p>

المصدر : (الجعارات، 2017:191)، (حميدات:2024،580)

المبحث الثاني

القيمة العادلة ومخاطر السيولة

2-2-1-1 القيمة العادلة المحاسبية والمعايير المحاسبية ذات الصلة

على مر التاريخ، كانت هناك الكثير من الخلافات في مجال البيانات المالية للوحدات الاقتصادية، واحدة من القضايا الرئيسية للخلاف بين الممارسين والمنظمين والمنظرين هي تلك المرتبطة بتقييم عنصر أو بند من القوائم المالية، والتي تعدّ واحدة من أهم المراحل ، حيث يؤدي التقييم إلى معلومات مناسبة وعالية الجودة حول الموجودات والمطلوبات التي تحتاجها لمساعدة المستخدمين على اتخاذ قرارات مختلفة .

واحد مبادئ التقييم هو مبدأ القيمة العادلة، الذي أحدث استخدامه (Emerson ,et al,2010:77) تغييرات في هيكل المعلومات المالية ، والتي كانت تستند في السابق بشكل أساسي إلى التكاليف التاريخية، وهذا كان نتيجة لتطور نظرية المحاسبة خلال العقود الثلاثة ، التي أدت إلى الابتعاد عن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) والمعايير الدولية لأعداد البيانات المالية (IFRS) عن التكلفة التاريخية التي كانت حجر الزاوية في المحاسبة التقليدية، واتجهت نحو القيمة العادلة لتكون تحدياً بين المراجعين والمنظمين (1: Zyla,2020).

يعدّ أكثر جذب للمهنيين وواضعي المعايير ؛ لأنه يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة ، فضلاً عن أنه يعدّ أفضل مقياس لاتخاذ القرار ، على عكس من الكلفة التاريخية التي تعتمد أن التقارير المتعلقة بالبيانات المالية تستند إلى بيانات موثوقة بمرور الوقت ولا تتوفر فيها خاصية الملاءمة لاتخاذ القرارات بعد مدة وقوع الحدث وبما أنه يكفي الإبلاغ عن التسجيل التاريخي للأصول والمطلوبات دون تقديم معلومات محدثة عن القيمة الحالية، كما أن استخدام القيمة العادلة في التقارير المتعلقة بجميع الأعمال والأحداث السابقة والحالية يحسن من ميزة المقارنة حيث تشمل التكلفة التاريخية مجموعة من التقييمات والفرضيات المختلفة التي لا تساعد على إجراء مقارنات بدقة عالية لذلك ، أصبح استخدام القيمة العادلة بديلاً مثالياً لمعالجة الثغرات التي تعاني منها وأنسب المبادئ منها مبدأ الكلفة التاريخية (كنزة ، 2019:5).

2-1-2-2 مفهوم القيمة العادلة

كانت هناك تعريفات متعدّدة من لدن الكثير من مقدمي مفهوم القيمة العادلة التي كانت تتماشى مع التطور التاريخي عبر الفكر المحاسبي ، وتم تعديل مفهوم المحاسبة عدة مرات في اصدارات مجلس معايير المحاسبة في الولايات المتحدة (FASB) ولجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB).

ويمكن القول، إن التعريف الأقدم والأبرز للقيمة العادلة هو تعريف مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية المحاسبية (IRS) في عام 1959 تعرفه بأنه " السعر الذي يتم التبادل بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع عندما لا يكون الأول (المشتري) مجبرا على الشراء ولا يكون الثاني (البائع) مجبرا للبيع، ويجب أن يكون لدى كلاهما معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالمعاملة"(حماد، 8:2003)

وقال لـ (AL Tawalbeh,2020 :25) فإن القيمة العادلة " أن القدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة بناء على معلومات مقدمة ستجلب فوائد كبيرة للمستخدمين والمستثمرين من البيانات المالية وستضمن عملية البيع والشراء الصحيحة دون الاحتيال والإكراه".

أما (Limbunan ,Suryady, 2022:3) فقد عرّفها " هو السعر الذي يتم الحصول عليه لبيع الموجودات، أو المدفوع لتحويل المطلوبات في تاريخ القياس".

وعرّفت من لدن (Hasan& Abdullah,2023: 335) بأنها " هي القيمة الحالية التي يتم بها بيع الأصل أو يجب شراؤه أو سداد الالتزام في السوق مع توفير المعلومات المناسبة لتقييم الموجودات والالتزامات (كفاءة السوق) لجميع الأطراف التي تتداول في السوق، وتتمتع بالظروف الطبيعية للعرض والطلب (رصيد السوق) ، فضلاً عن توافر النية إلى رغبة المشتري في الشراء ونية البائع لإكمال البيع".

وترى الباحثة ان تعريف القيمة العادلة الأنسب هو المبلغ الذي تتم به عملية تبادل الأصل او الخصم المنتهية بين اطراف متمثلة في البائع والمشتري حيث تكون لهم الدراية الكافية بظروف المعاملة وفق شروط المنافسة الاعتيادية .

بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية ، تم إصدار الكثير من المعايير التي تتضمن تعريف مفهوم القيمة العادلة والتي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

جدول (4-2)

مفهوم القيمة العادلة حسب المعايير المحاسبية

مفهوم القيمة العادلة	تفاصيل المعيار
"السعر الذي يمكن به تبادل الموجودات، أو التسوية بين المطلوبات ، بين اطراف تكون مهتمة ومستقلة"	IAS 2 "المخزون"
	IAS 16 "الممتلكات، المعدات، الآلات"
	IAS 32 "الادوات المالية: العرض والافصاح"
" هو السعر الذي يتم الحصول عليه لبيع الموجودات، أو المدفوع لتحويل المطلوبات في تاريخ القياس".	IAS 39 "الادوات المالية: الاعتراف والقياس"
	IFRS 9 "أدوات مالية"
	SFAS 107 " إفصاح حول القيمة العادلة للأدوات المالية"
"السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع أو تسوية الأصل مقابل الالتزامات ، في المعاملات التجارية بين الأطراف الراغبة، أي بعكس البيع الجبري أو تصفية الوحدات الاقتصادية"	IFRS 13 قياس القيمة العادلة SFAS 157 "قياس القيمة العادلة"
"السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع أو تسوية الأصل مقابل الالتزامات ، في المعاملات التجارية بين الأطراف الراغبة، أي بعكس البيع الجبري أو تصفية الوحدات الاقتصادية"	FAS 133 "المحاسبة عن الادوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط"

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على

<https://www.iasplus.com/en/resources/ifrs/iasb-ifrs-ic/iasb> ، <https://www.ifrs.org/>

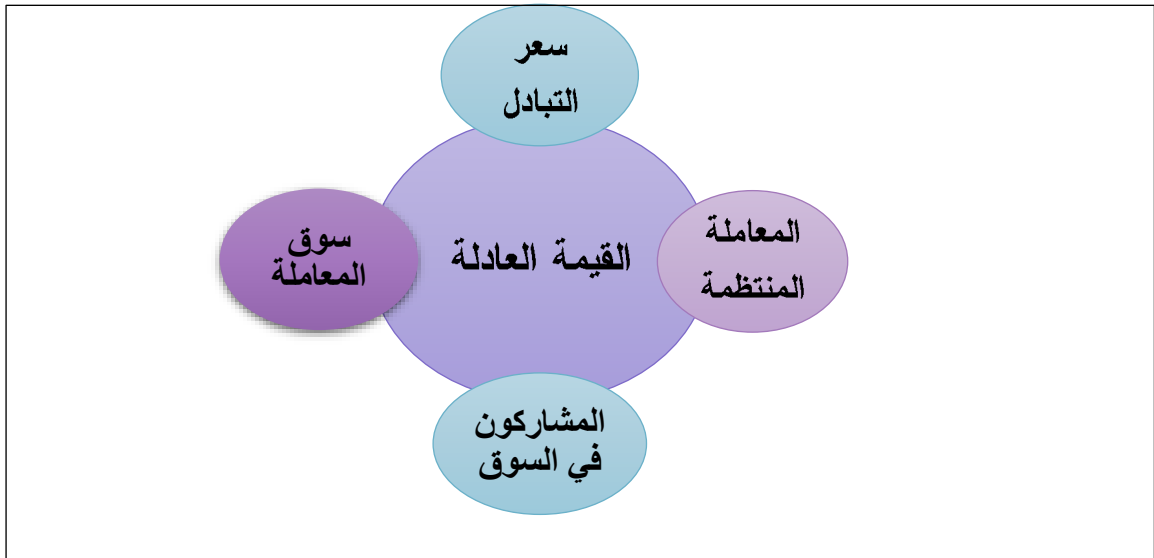
3-1-2-2 التطور التاريخي لمفهوم القيمة العادلة

يعدّ قياس العناصر المحاسبية أحد العوامل الحاسمة في عملية أعداد البيانات المالية، والتي تشمل تقديم النشاط الاقتصادي للوحدة بشكل عادل ، ويمكن أن تستند قيمة العناصر ذات الصلة في البيانات المالية إلى مبادئ مختلفة تتوافق مع طبيعة العنصر والغرض منه ، جنبا إلى جنب مع توافر النقاط الرئيسية في قياس الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والعناصر الأخرى هي الموثوقية والملاءمة (Procházka,2009:20)

وتشمل هذه القيمة العادلة، التي شهدت تطورات كبيرة مرتبطة بالأزمة الاقتصادية والمالية. و الاقتصاد العالمي يعرف ذلك منذ أزمة الكساد الكبير حتى الأزمة المالية العالمية (2008-2009) التي أدت إلى انهيار الاقتصاد العالمي، وألقى باللوم على القيمة العادلة كسبب رئيسي للأزمة. منذ ذلك الحين ، كانت القيمة العادلة محور اهتمام الممارسين والسلطات وواضعي المعايير فكانت في كل مرة يطلب منها استخدامها أو التوقف عن استخدامها (Aiharasis,2020:31).

2-2-1-4 متطلبات القيمة العادلة

وتستند القيمة العادلة على المتطلبات الأساسية الأربعة وهي سعر التبادل ، والمعاملة المنتظمة ، المشاركين في السوق ، وسوق المعاملة ، ويعدّ مدى موثوقية القياس وفق القيمة العادلة يرجع إلى مدى توفر تلك المتطلبات فكل ما توفرت بشكل مناسب كلما زادت درجة موثوقية المعلومات المقاسة وفقا للقيمة العادلة (بالنور، 2018: 59) الشكل الآتي (2-3) يلخص هذه المتطلبات:



شكل (2-2)

متطلبات القيمة العادلة

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على الأدبيات الواردة في معيار (IFARS13)

1. **سعر التبادل:** يمثل السعر الذي يتم استلامه لبيع الموجودات أو الدفع مقابل نقل المطلوبات وفقا للمعيار (IFARS13) ، و تستند القيمة العادلة على سعر الخروج ، سواء أكان يمكن ملاحظة السعر مباشرة أم باستخدام طريقة التقييم ، ويمثل الهدف من استخدام طريقة التقييم هو تقدير للسعر الذي تتم به المعاملات العادية لبيع الموجودات أو تحويل المطلوبات ، (CAP، 2019) ويرجع سبب الحاجة إلى أسعار الخروج لقياس القيمة العادلة هو أفضل مؤشر للتنبؤ بالتدفقات

- النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات من وجهة نظر المشاركين في السوق في تاريخ القياس (C:157 FASB26)
2. **المعاملة المنتظمة**: تم تعريفها على أنها معاملة من المفترض أن يتم عرضها على السوق في مدة سابقة لتاريخ القياس لتوفر فرصا للأنشطة التسويقية المألوفة المعتادة للمعاملات ، مثل الموجودات أو الالتزامات التي يجب شراؤها أو بيعها لمعاملة منتظمة ليست معاملة التصفية القسرية (أو الإفلاس) (نور الدين وعبد اللطيف، 2015:413).
3. **المشاركون في السوق**: المشاركون في السوق هم مشتررون وبائعون للأصول أو المطلوبات في السوق ويجب عليهم أن يتمتعوا بمجموعة الخصائص التي تؤهلهم أن يكونوا مستقلون عن بعضهم البعض وليس اطراف ذات صلة ،وان يكون لديهم فهم معقول للموجودات والمطلوبات والمعاملات باستخدام جميع المعلومات المتاحة ، بما في ذلك المعلومات ، التي يتطلب اكتسابها مجموعة مختلفة من الجهود، بالإضافة الى القدرة على إبرام المعاملات (يجب أن يكون لديهم الاهلية القانونية والمالية) ، والرغبة في الدخول في معاملات و امتلاك الحوافز (أي لديهم الدافع وليسوا مجبرين) على القيام بذلك (Bascom et.al,2017:29) .
4. **سوق المعاملة**: يفترض قياس القيمة العادلة أن تحدث معاملات بيع الموجودات أو تسوية المطلوبات في السوق الرئيس وسيتم الاعتماد أكثر على السوق الاكثر ملاءمة لبيع الموجودات والمطلوبات، في غياب السوق الرئيس. والسوق الرئيس هو السوق الذي تباع فيه الوحدات الاقتصادية الموجودات أو المطلوبات ويتم تسوية المطلوبات بسعر يزيد من حجم الموجودات التي يمكن استلامها للبيع أو تقليل المبلغ المدفوع لتسوية المطلوبات، مع مراعاة تكاليف المعاملات التجارية في جميع الأسواق (علال ولخضر، 2019:252).

2-2-1-5 أهداف القيمة العادلة:

- جاءت القيمة العادلة لتشكّل تغيراً نوعياً من شأنه أن يجعل المعلومات المالية تعكس بدقة أكبر الوضع المالي للوحدة الاقتصادية: (طايبي، وآخرون، 2021:12) فهي تهدف إلى:
1. عرض بنود الحساب المختلفة بالقيمة الأقرب للواقع في تاريخ أعداد الميزانية.
 2. تمكين المؤسسة من قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة وإدارة المخاطر وقياسها، إضافة الى تحديد مقدار راس المال الذي سيتم تخصيصه لمختلف مجالات الأعمال وحساب التعويض.
 3. إضافة الشفافية إلى البيانات المالية الصادرة عن الشركات.
 4. العمل على معالجة أي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية.

5. توفير المعلومات المالية المفيدة لمتخذي القرار سواء داخل الشركة أو خارجها.

2-2-1-6 أهمية القيمة العادلة

أظهرت الكثير من الدراسات أهمية استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح بدلا من محاسبة الكلفة التاريخية ، سواء على مستوى الباحثين أو المنظمات المهنية التي تصدر المعايير المحاسبية (محمد، 2020 :25) وأوضحت الدراسات أهمية القيمة العادلة المتمثلة بان التقارير المالية بالقيمة العادلة تعبر عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية، أي أن القيمة العادلة تعكس واقع الشركة الاقتصادية، وتعتبر القيمة العادلة إذا ما تم تقييم الموجودات والالتزامات على أساسها عن الدخل الاقتصادي لأخذ في الاعتبار أسعار السوق بالإضافة الى اتساق تطبيق القيمة العادلة ومفهوم المحافظة على راس المال لان القيمة العادلة تأخذ في الاعتبار التغيرات في القوة لوحدة النقد وهي الأنسب لأخذها، وتعتبر القرارات والتحليلات المالية أساسا أفضل للتنبؤ بنتائج الأعمال وتدفقاتها النقدية، إضافة الى دعمها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

2-2-1-7 القيمة العادلة في المعايير المحاسبية

تذهب المعايير المحاسبية في اتجاه طلب المزيد من تطبيقات القيمة العادلة والتوصية بها ربما يكون السبب الأكثر أهمية لاتباع البيانات المالية لمعيار القيمة العادلة هو النتائج السلبية حول عدم استخدامه خاصة في الاقتصاد العالمي، الذي يتمتع بميزة كونه اقتصادا تضخميا.(صغراوي وآخرون، 2018:89).

والآتي بعض المعايير التي تناولت القيمة العادلة

1. **IAS40 (2000، الممتلكات الاستثمارية):** ينطبق هذا المعيار على الممتلكات (الأرض والمباني) المحتفظ بها لكسب الإيجارات أو زيادة راس المال (أو كليهما) ، ويتم قياس الممتلكات الاستثمارية في البداية من حيث الكلفة ، ولاحقا بالقيمة العادلة ، مع الاعتراف بالتغيرات في إطار نموذج القيمة العادلة في الربح أو الخسارة ، بما في ذلك عند توفر معلومات السوق ، يجب أن تعكس القيمة العادلة حالة السوق والظروف الفعلية ، عادة مثل تاريخ الميزانية العمومية ، ويتم تقديم أفضل دليل على القيمة العادلة عن طريق الأسعار الحالية في سوق نشط لممتلكات مماثلة في نفس الموقع والحالة . وفي حالة عدم وجود مثل هذه المعلومات ، يمكن للشركة النظر السعر الحالي للممتلكات ذات الطبيعة المختلفة والخاضعة لشروط وأسعار مختلفة وحديثة في الأسواق الأقل نشاطا ، مع تعديلات لتعكس التغيرات في الظروف الاقتصادية ، وتوقعات التدفقات النقدية المخصومة ويستند إلى تقديرات موثوقة للتدفقات النقدية المستقبلية، بالإضافة في حالة الممتلكات قيد الأنشاء والتي لا يمكن

على تحديد قيمتها العادلة اعتمادا على الوحدة الاقتصادية ، يتم قياسها بشكل موثوق إلى حين اكتمالها ، فأنها تقيس الممتلكات قيد الإنشاء بالكلفة التاريخية حتى تصبح قيمتها العادلة واضحة ومحددة بشكل موثوق عند اكتمال البناء. IFRS3

2. (2008، دمج الاعمال): يتضمن المعيار مجموعة من الاسس والمقاييس التي تستخدم لتمثيل عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد عند دمج الاعمال، وتتم المحاسبة عن عمليات اندماج الأعمال باستخدام " طريقة الاستحواذ، والتي تتطلب القياس بالقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المشتراة في تاريخ الاستحواذ.

3. IFRS 9 (2013، الادوات المالية): يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي (39) ويتضمن معيار المحاسبة الدولي (9) متطلبات الاعتراف والقياس والانخفاض في القيمة ومحاسبة التحوط. يقسم المعيار (IFARS9) جميع الموجودات المالية الموجودة حاليا في نطاق معيار المحاسبة الدولي (39) إلى تصنيفين:

- أ. الموجودات المقاسة بالكلفة المطفأة: وهي القيمة بعد العلاوة أو الخصم، ويتم استخدام هذه الطريقة لقياس ادوات الدين في حالة معينة حددها المعيار، وما دون ذلك يتم قياس ادوات الدين بالقيمة العادلة عن طريق الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للربح والخسارة.
- ب. الموجودات المقاسة بالقيمة العادلة: يتم قياس الأدوات المالية الأخرى (الملكية، المشتقات والدين) بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الارباح والخسائر السنوية.

2-2-1-8 قياس القيمة العادلة من منظور معيار الإبلاغ المالي (IFRS13)

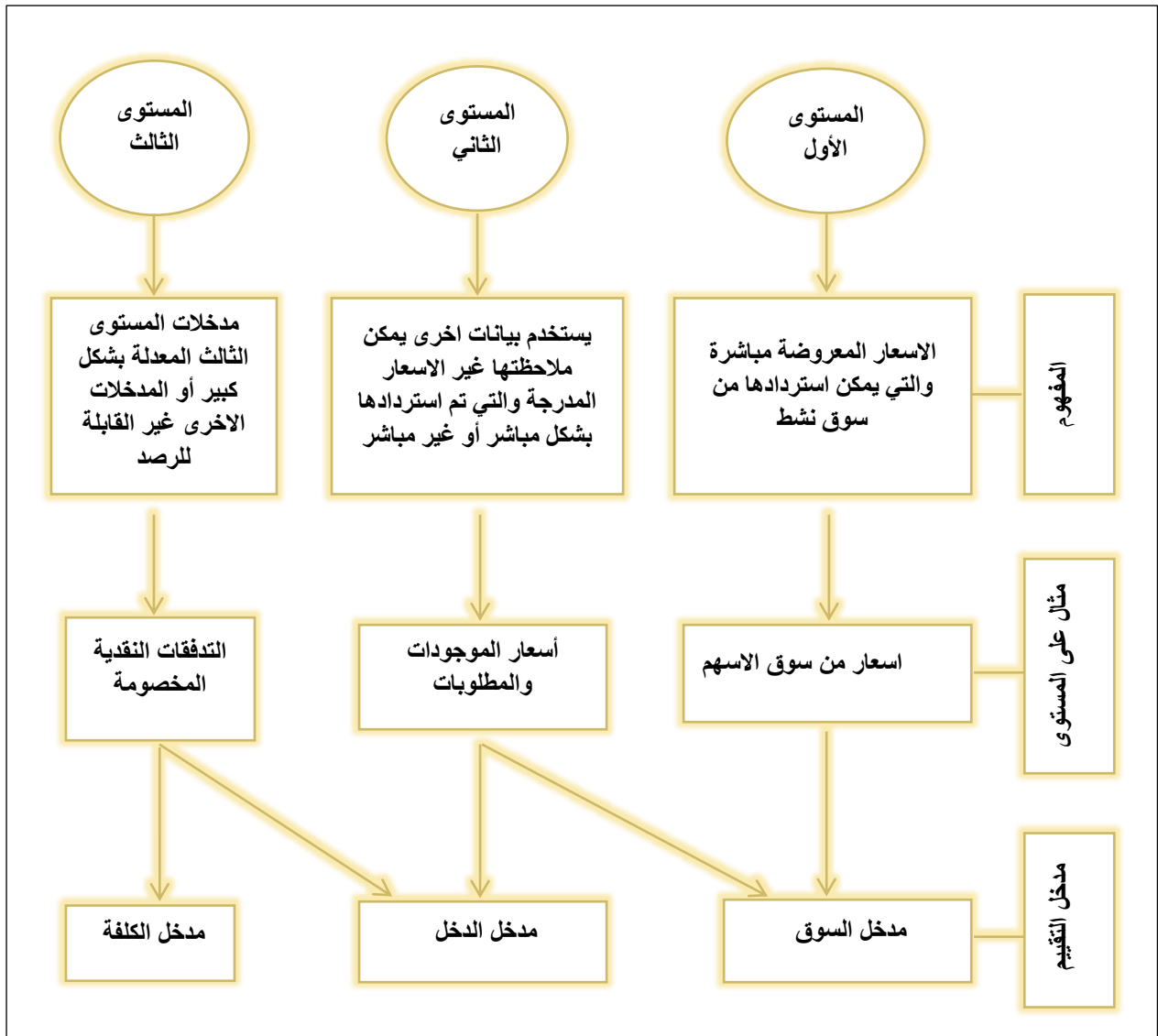
يوصل ظهور القيمة العادلة في الكثير من المعايير المحاسبية سواء في معايير جديدة أو اجراء تعديلات وتحديثات إلى أن تم إصدار معيار (IFRS13) عام (2011) بعنوان "أساليب تقييم وقياس القيمة العادلة" الذي يعدّ ثمرة جهود مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لوضع مبادئ تقييم مشتركة للتقييم وفق القيمة العادلة و الإفصاح عنها بما يتفق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية والمبادئ المحاسبية المقبولة عموما (يوسفي ودريد، 2021: 314) ، وتمثلت أهداف إصدار معيار (IFR13) فيما يأتي: (ابراهيم وخليل، 2013: 12)

1. تحسين التناسق في تطبيق القيمة العادلة وتقليل التعقيد عن طريق وضع متطلبات موحدة للقيمة العادلة

2. تحسين الشفافية عن طريق تعزيز الإفصاح عن القيمة العادلة وتعزيز توافق المعايير المحاسبية مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

وإصدار المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية (IFRS13) مر بمراحل عديدة ففي 2001 أصدر (FASB) بيان معايير المحاسبة المالية قياس القيمة العادلة (157)، الذي يسمى الموضوع 820، أما في 2003 بدأ مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في مشروع قياس القيمة العادلة، حيث أضاف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في 2005 مشروع قياس القيمة العادلة إلى جدول أعماله، لأن (IFRS) يوفر إرشادات غير متسقة بشأن قياس القيمة العادلة وهذا التناقض أسهم في التنوع في الممارسة وتقليل قابلية مقارنة البيانات المالية كان الغرض من هذا المشروع هو تحديد مفهوم القيمة العادلة، ووضع إطار لقياس القيمة العادلة وطلب الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة. في ايار 2009 نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروع قياس القيمة العادلة للمخاطر وكانت التعليقات الأكثر شيوعاً الواردة هي "مجلس معايير المحاسبة المالية (IFARS) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) يجب أن يعملوا معاً لتطوير قياس متقارب للقيمة وتحديد متطلبات الإفصاح عنها" ثم في تشرين الأول 2009 وافق كلا المجلسان على العمل معاً بموجب مذكرة تفاهم. حزيران ونتيجة للنقاشات المشتركة اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية في حزيران 2010 تحديثاً مقترحاً لمعايير المحاسبة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها (الموضوع 820) تعديلات على متطلبات الإفصاح وقياس القيمة العادلة، بالإضافة انه في ايار 2011 أصدر مجلس الإدارة معايير متقاربة - المعيار الدولي لأعداد البيانات المالية (13) "في 1 يناير 2013 أصبح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13 سارياً"

ولقد حدد المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية (IFRS 13) ثلاثة أساليب وثلاثة مداخل رئيسة لتقييم وقياس القيمة العادلة، والتي يمكن استخدامها في معظم الحالات للتقييم وهي مناسبة في ضوء البيئة مع الظروف السائدة والتي تتوفر فيها بيانات كافية متاحه وتطلبها عملية قياس القيمة العادلة -A1 (Hakeem,S,2023:16) وذلك عن طريق التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة الذي لثلاثة مستويات موضحة بالشكل الآتي :



شكل (2-3)

مستويات ومدخل القيمة

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على (IFRS13)

تعتبر مدخلات المستوى الأول الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة ويجب استخدامها متى توفرت . منهجية التقييم في هذا المستوى هو الاسعار المدرجة في الاسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات التي تمتلك الشركة الاقتصادية القدرة على الوصول اليها في تاريخ القياس، ويمكن اعتماد السعر المعلن في السوق دليلا يمكن الاعتماد عليه ويجب أن يستخدم بدون تعديل للقيمة العادلة (Esam,et 2023:200)

أما المستوى الثاني فيمثل المدخلات غير الاسعار المدرجة والموجودة في المستوى الأول، يمكن ملاحظتها للموجودات والمطلوبات بشكل مباشر أو غير مباشر، أن التسويات ضمن هذه الفئة من

المدخلات المسموح بها وتعتمد على حالة الموجود وقابلية مقارنة الموجود أو الالتزام، إلى جانب مستوى نشاط السوق، عندما تكون التعديلات على مدخلات المستوى الثاني مهمة، قد ينتج عنها قياس للقيمة العادلة ضمن مدخلات المستوى الثالث، (Ghosh & Petrova2020:150) .

تسمح مدخلات المستوى الثالث بقياس القيمة العادلة في الظروف عندما يكون هناك نقص في القيمة أو سوق نشط يعتمد عليه، وتعرف هذه المدخلات بأنها مدخلات لا يمكن ملاحظتها للموجودات أو المطلوبات، وهناك مخاطر مرتبطة بتقدير افتراضات القيمة العادلة وبالنتيجة، من أجل استعمال أفضل التقديرات (Anssari,2023:650).

وترى الباحثة ان تطبيق القيمة العادلة يتمثل اساساً بمزايا عديدة كونها تعكس الواقع الحقيقي للشركة ،فضلا الى ان عملية تحديد وقياس القيمة العادلة تتخللها العديد من المعوقات والصعوبات ، خاصة في ظل غياب سوق مالي نشط وتعقد إجراءات قياسها.

2-2-2 مخاطر السيولة :

يتضمن المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS7 أحد أهم جوانب المعيار الدولي للإبلاغ المالي وهي مطالبة الشركات بتقديم إفصاحات عن البيانات المالية التي تسمح للمستخدمين بتقييم طبيعة درجة المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها الشركة عبر المدة وفي نهاية مدة أعداد التقارير المالية، والطريقة التي تدير بها إدارة الشركة هذه المخاطر، ويحدد هذا المعيار أنواع الأدوات المالية للموجودات والمطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة عن طريق الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر أو التكاليف المستنفذة ، أن الأدوات المالية لها أنواع مختلفة من المخاطر ولكل منها إفصاحات نوعية وكمية النوع الذي يجب على الشركة الكشف عنه، وتظهر المخاطر المصرفية عندما تواجه المصارف زيادة حادة وكبيرة في الطلب على عمليات السحب على الودائع ، حيث تقوم بإقراض أو تشغيل معظم ودائعها ، وتحافظ بنسبة صغيرة للاستجابة لطلبات السحب ، وإذا تجاوزت تلك النسبة ، فلن تتمكن من الاستجابة لطلبات المودعين ، لذلك تنشأ ما يسمى بمخاطر "السيولة" في المصارف ، مما يؤثر بشكل أساسي على سلوك المودعين والنظام المصرفي بأكمله ، في الأونة الأخيرة ، كانت هناك حاجة متزايدة لقياس وإدارة والكشف عن المخاطر المصرفية لذلك كان للمحاسبة دور رائد في توفير المقاييس الكمية والوصفية ، وكذلك التدابير المالية وغير المالية التي تسهم في قياس المخاطر المصرفية والإفصاح عنها ، من أجل مراعاة مخاطر السيولة التي تتعرض لها ، من ناحية ، للتخفيف من تأثيرها. (kose& Ayhan,2013:55).

2-2-2-1 مفهوم وأهمية السيولة المصرفية :

تتخذ السيولة أشكالاً مختلفة، وتختلف درجة المخاطرة التي تهدد الشركة، بعضها داخلي، والبعض الآخر خارجي ، ويمكن أن يأخذ نطاقاً واسعاً. (Dai & all,2020:32) و تتضمن إدارة المخاطر المالية تنفيذ سلسلة من الأنشطة لتحديد المخاطر التي تتعرض لها المصارف وقياسها ومعالجة أسباب وعواقب حدوثها من أجل تمكين الشركة من تطوير وتحقيق الأهداف بشكل أكثر فعالية وكفاءة (شهاب ، 2016:16)، و تم تداول مفهوم مخاطر السيولة من وجهة نظر بعض الباحثين والكتاب.

حيث يرى (خليل وآخرون ، 2022:294): مخاطر السيولة بأنها المخاطر التي تحدث عندما يكون المصرف غير قادر على الوفاء بالتزاماته وغير قادر على الاستجابة لمتطلبات الائتمان أو القروض الجديدة.

بينما عرفها (Winarta & kuntadi,2022:433): هي القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المحدد.

وعرفها (El Mahdy,2023:432): إلى عدم قدرة المصرف على التحكم في ارتفاع الموجودات أو انخفاض المطلوبات، وتحدث مخاطر السيولة عندما تختلف الموجودات والمطلوبات المستحقة الدفع وقد تحدث مخاطر السيولة في البداية ، عندما يطلب المودعون استرداد نقدي في أسرع وقت ممكن ، قد تحتاج المصارف إلى الاقتراض النقدي أو تصفية الموجودات لحل هذه المطالبات.

وتظهر أهمية السيولة: تركز السيولة المصرفية بصورة أساسية على قاعدة التوافق بين هيكل استحقاق المطلوبات وهيكل استحقاق الموجودات بما يكفل عدم حدوث ضغوط تمويلية أنية أو مستقبلية، و تتميز المصارف التجارية العراقية بأهمية السيولة عن باقي المؤسسات غير المالية من خلال الموازنة بين الاحتياطات المالية ذات الاجل القصير والمتوسط وبين سياسة توظيف الموجودات المختلفة للمصارف، وهذا يتوقف على قابلية انسجام مصادر واستخدامات الاموال ، وكيفية توزيعها بالشكل الامثل في أقل وقت ممكن ، لذا وضعت مقررات لجان بازل طريقة متطورة لإدارة السيولة في المصارف التجارية على أساس عالمي موحد ضمن التكنولوجيا والادوات المالية الحديثة في ظل مختلف السيناريوهات والظروف المستجدة التي يمكن التوصل إليها من خلال مبدئين الاول ثابت والثاني متحرك أي يتم تحليل صافي احتياجات التمويل بما يتناسب مع استحقاقات والتزامات المصرف التي تحقق أفضل عائد واحتفاظ المصرف بمعدل سيولة يتناسب مع مستوى الالتزامات المترتبة عليه ، لذا تعتبر السيولة ذات أهمية خاصة للمصارف التجارية العراقية ، في مواجهة احتياجات الزبائن وقياس حركة تدفق الأموال لتحقيق الكفاءة والفاعلية من خلال الاستثمار الأمثل لها. (Damay anthi ,2023:1761) (Mohamed Maher,2023:230)

وترى الباحثة أن الفائدة الأكبر التي تحققها سيولة في المصرف هي تسهيل دخول وخروج المستثمرين إلى ومن الاسواق المالية، وعليه توفير السيولة النقدية اللازمة لتوفير الفرص الاستثمارية لهم بسهولة ، فضلا عن زيادة فرص تمويل الشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية عن طريق تشجيعها على طرح الاسهم في الاسواق ، لأن سيولة الاسهم تسهل حركة الاموال الداخلة والخارجة وهو ما يساعد في جذب رؤوس الاموال المحلية أو الاجنبية لهذه الاسواق ، ويساعد على نموها وعليه سوف ينعكس بشكل ايجابي على الوضع الاقتصادي .

2-2-2-2 إدارة مخاطر السيولة المصرفية:

قد تواجه المصارف عالية السيولة صعوبة في التحكم في عملياتها إذا كانت تعمل في بيئة من عدم اليقين الشديد مثل حالة الأزمات وخطر الإفلاس (Menicucci and Paolucci,2019:233) يمكن أن تقلل المخاطر العالية من ربحية المصرف وعليه تؤثر على قرارات المستثمرين

(Moeljadi et. al,2020:2115) ، أنه وفقا لنظرية أصحاب المصلحة (فريمان ، 1983) ، فإنهم ملزمون بإبلاغ المعلومات حول الربحية لأصحاب المصلحة ، ولأن مخاطر السيولة على الربحية عندما يؤدي الدين الذي لم يتم سداه في الوقت المحدد إلى انخفاض في الإيرادات ويزيد من تكلفة مخصص خسائر انخفاض القيمة.(Abdelaziz,et. al,2020:45). عندما تكون المصارف غير قادرة على الاحتفاظ بأموال الطرف الثالث بسبب القروض المعدومة ، تكون السيولة غير كافية ، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر السيولة والتأثير على الربحية (Reschiwati ,et.al 2020:330; Jihadi) (et.al,2021:427) ، وفي ظل ظروف مثل الأزمة المالية أو الإقراض بعد الأزمة ، قد يواجه الكثير من المدينين صعوبات مالية بسبب الأزمة ، ويمكن أن يؤدي توزيع مخاطر السيولة العالية إلى تقليل ربحية المصارف، لذلك من المرجح نسبيا أن تكون مخاطر السيولة وربحية المصارف منخفضة. (Madugu et.al, 2020:43) لذا تعدّ الاستراتيجية المصرفية لمعالجة مخاطر السيولة هي استراتيجية دفاعية لإعادة تنظيم القروض المعدومة ، وإعادة تنظيم هذه الاستراتيجية لتقديم المساعدة للمدينين عن طريق سياسات إعادة هيكلة القروض (Bawa & Basu,2020:270)، تأتي معظم ربحية المصارف من دخل الفوائد على القروض وأثر انخفاض القروض على دخل الفوائد والربحية على القروض ، لذلك يحاولون تجنب الأنشطة عالية المخاطر بتكاليف فرصة كبيرة جدا وزيادة حجم العمليات وخدمة مجموعة واسعة من شرائح المستهلكين، ويقلل تنوع الدخل من تأثير مخاطر السيولة على الربحية. خلال الأزمة يواجه المصرف خطر التخلف عن السداد من لدن المدين، وهو ما يعني أن مخاطر السيولة عبر القدرة على الحدوث توزيع كبير للسيولة. (Saleh and Abu,2020:66)

2-2-2-3 أهم التحديات التي قد تؤدي إلى حدوث مخاطر السيولة .

قد تنشأ مخاطر السيولة الائتمانية على سبيل المثال، إذا طلب أحد المودعين من المصرف توفير أموال إضافية عن طريق السحب المفاجئ أو الاقتراض من طرف ثالث أو بيع أصل معين استجابةً لسحب مفاجئ علاوة على ذلك، قد تنشأ مخاطر سيولة الأصول على سبيل المثال إذا كان هناك فشل في بيع أحد الأصول استجابةً لتدفق نقدي خارجي قد تنشأ مخاطر السيولة من البنود الخارجة عن قائمة المركزي على سبيل المثال إذا تجاوزت عمليات السحب حدود الائتمان التي وافق عليها المصرف مسبقًا. (زايد وآخرون، 2023:1066)

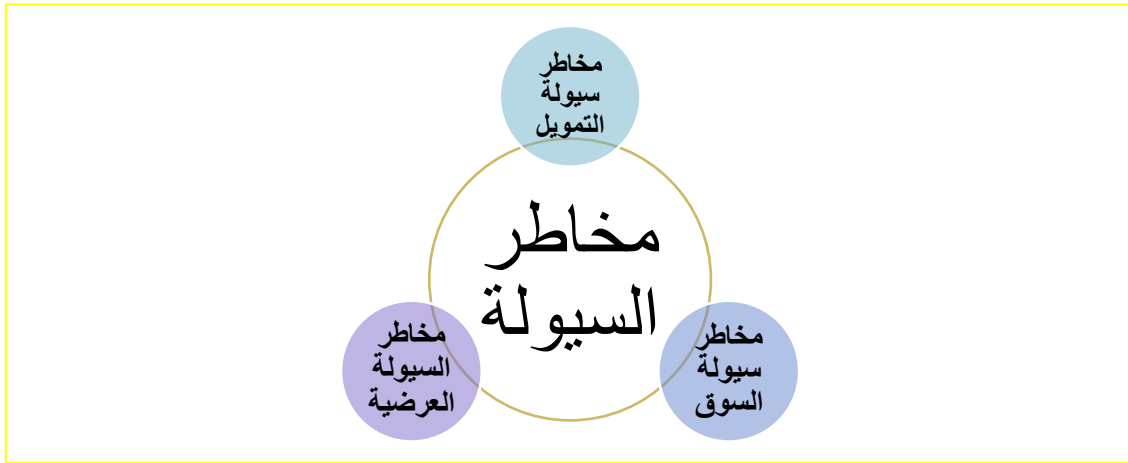
ويضيف (Fredrick et al,2018:8) يمكن أن تعزى مخاطر السيولة إلى عدد من الأسباب مثل سوء تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم الاتساق بين الموجودات والمطلوبات عند الاستحقاق ، وصعوبة تحويل الموجودات بسبب درجات متفاوتة من توزيع الموجودات، والأزمات الخطيرة التي تحدث في

الأسواق المالية فضلاً عن الأضرار العرضية والفعلية وينعكس ذلك في التعرف على ثلاثة أنواع من مخاطر السيولة: مخاطر سيولة التمويل ، ومخاطر سيولة السوق ، ومخاطر السيولة العرضية .

أ. **مخاطر سيولة التمويل:** تحدث عندما يكون المصرف غير قادر على تلبية تدفقاته النقدية الحالية أو المستقبلية المتوقعة بكفاءة ولا يؤثر على عملياته اليومية أو المركز المالي للمصرف.

ب. **مخاطر سيولة السوق:** تحدث عندما يكون المصرف غير قادر على بيع أو رهن أصل بسعر السوق السائد لأنه غير قادر على بيع الأصل في السوق.

ج. **مخاطر السيولة العرضية:** بسبب الاستخدام المفاجئ لحدود ائتمانية معينة ممنوحة للأطراف المقابلة أو السحب المفاجئ لودائع الزبائن.



الشكل (2-4)

أنواع مخاطر السيولة

المصدر: أعداد الباحثة بناء على الأدبيات السابقة

4-2-2-2 أسباب مخاطر السيولة:

هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المسؤولة عن مخاطر السيولة ، والتي يمكن عرضها في الجدول الآتي: (سديرة & قويدر، 2023: 60)

جدول (2-5)

العوامل الداخلية والخارجية المسببة لمخاطر السيولة

العوامل الخارجية	العوامل الداخلية
<ul style="list-style-type: none"> • الأسواق المالية حساسة للغاية. • أزمة اقتصادية مفاجئة. • انخفاض الثقة في القطاع المصرفي. • انخفاض الأداء الاقتصادي. • العوامل غير الاقتصادية (الاضطرابات السياسية). • الحاجة المفاجئة للسيولة لتمويل المشروع. • احتياجات الحكومة لأغراض والتزامات خارجية. 	<ul style="list-style-type: none"> • عرض مرتفع للبنود خارج الميزانية. • الاعتماد الكبير على الودائع المؤسسية قصيرة الأجل. • زيادة حادة في الموجودات على المطلوبات. • التركيز على الودائع قصيرة الأجل. • عدم تخصيص السيولة الحكومية يعني وسيلة. • عدم وجود حوافز لتشجيع الودائع طويلة الأجل.

المصدر : اعداد الباحثة بناء على الادبيات السابقة

5-2-2-2 أهداف إدارة مخاطر السيولة:

تهدف إدارة مخاطر السيولة في المصارف التجارية إلى: (rouzi & Ferrari,2022:7)

1. التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مما يضمن ملاءمة المصرف.
2. تنسيق إصدار الصكوك للتمويل القصير والمتوسط والطويل الأجل.
3. تحسين تكاليف إعادة التمويل وتحقيق التوازن بين السيولة والربحية في المصرف.

6-2-2-2 العلاقة بين مخاطر السيولة المصرفية والاستقرار المالي

1. الحفاظ على نظام مالي مستقر

قوة النظام المصرفي شرط مهم لضمان النمو و الاستقرار الاقتصادي والمالي، حيث تمثل المصارف جزءا رئيسيا من القطاع المالي اضافة لتعزيز الموجودات (تدفق الأموال) وتنفيذ أنشطة قيمة على جانبي الميزانية العمومية عن طريق منح القروض للمستثمرين بينما يوفر جانب المطلوبات السيولة للمدخرين (Ahmed Arif & others ، 2012 : 2-3). وعبر العشرين عام الماضية كانت هناك الكثير من الأزمات المصرفية في الماضي، مما أدى إلى تعطيل النظام المالي بأكمله وإثارة مخاوف المنظمين على نظام الاستقرار المالي، وكان تأثير الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة على النظام المصرفي له تأثير كبير أثار تساؤلات متعدّدة حول مخاطر السيولة وجعلت

إدارتها هي الأكثر أهمية وتأخذ في الحسبان انتباه صانعي السياسات والممارسين والباحثين. بالنظر إلى أن نقص السيولة في مؤسسة واحدة يمكن أن يؤدي إلى عدوى جهازية تصيب القطاع المالي ككل وعليه تؤدي إلى عدم الاستقرار (Angel Roman, Alina Camelia,2015:572)

2. تأثير فائض وعجز السيولة المصرفية

أوضح (Wagner,2007:139-121) أن الزيادة في السيولة المصرفية في الوقت العادي لا تؤثر على الاستقرار المالي، لأن هذه الزيادة ستساعد في البداية على تحسين الاستقرار المالي عن تسهيل نقل المخاطر من المصرف، ويزيد من ربحية المصرف، وعليه يزيد من المخاطر المصرفية في السوق الرئيسية بمبلغ يعوض بدقة عن التأثير الأولي على الاستقرار. وعلى العكس زيادة سيولة الأصول المصرفية في أوقات الأزمات تقلل من الاستقرار المالي للمصرف لأن المصرف هو أقل ممارسة لعملياته المصرفية وقد تنشأ تكاليف إضافية نتيجة لزيادة المخاطر وانخفاض في القروض الممنوحة، وهذا قد يزيد احتمال التخلف عن السداد من قبل المصرف، نتيجة لذلك المصرف يتحمل المزيد من المخاطر. يكون تأثيرها كبير وسلبي على الاستقرار المالي. هذا التأثير السلبي للاستقرار بسبب زيادة كبيرة في اصول المصرف .

2-2-2 مؤشرات استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة:

يتم قياس نسب السيولة عن طريق عدة مؤشرات تتعلق باستراتيجيات إدارة السيولة، أذ أنها تمثل القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية ضمن إطار زمني محدد وتعتمد المصارف على استخدام النسب المالية لقياس مدى كفاية السيولة النقدية (Manafe .A& Effendie,2022 : 544)

1. مؤشرات استراتيجية إدارة الموجودات:

أ. يتم قياس استراتيجية إدارة الموجودات بعدة مؤشرات، حيث تشير نسبة النقد إلى إجمالي الموجودات إلى انخفاض مخاطر السيولة المصرفية وتعكس ارتفاع الرصيد النقدي للصندوق، والذي يوفر التأمين للمصرف من مخاطر السحب المفاجئ ويتم حسابه على النحو الآتي: (الحمداني، 2020: 77)

$$\text{نسبة النقد إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

ب. أما نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات، فهي قدرة إدارة المصرف على استثمار الموجودات في الأوراق المالية، مما يوفر للمصرف عائدا على الموجودات، مع تقليل السيولة الحالية. لديه ويمكن قياسه من المعادلة الآتية: (السوادي، 2014: 166)

$$\text{نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{الاستثمارات}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

انخفاض السيولة في المصرف يعدّ مؤشراً إيجابياً أي أن كل سيولة المصرف مستثمرة، وذلك لأن المصرف يتمتع بأرباح كبيرة، ولكن إذا بقي النقد في المصرف ولم يتم استثماره، فإن التكلفة ستزيد من تكلفة الفرصة البديلة للمصرف. (المياح، 2019: 47)

2. مؤشرات استراتيجية إدارة الالتزامات: Commitments Tool Strategy Indicators

تتضمن استراتيجية إدارة الالتزامات عدداً من النسب أهمها نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، تشير نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات إلى مدى اعتماد المصرف على الودائع فيه تمويل أصولها لدى المصرف (Abuzarqa, 2019: 5)

$$\text{نسبة الودائع إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{الودائع}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\% \text{ (المطلوبات + حقوق الملكية)}$$

تقيس نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات مدى اعتماد إدارة المصرف على رأس المال لتمويل الموجودات، وتسعى إدارة المصرف إلى الحفاظ على هذه النسبة عند مستوى ثابت ومستقر. نسبة عالية تعني أن الوضع المالي للبنك جيد جدا ويحمي المودعين في المصرف. (الحمادني، 2020 : 79)

$$\text{نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

3. مؤشرات لاستراتيجية إدارة الأموال

ولاستراتيجية إدارة الأموال عدة نسب منها (نسبة التوظيف، والفجوة التمويلية، ونسبة فجوة التمويل وفجوة السيولة ونسبة تغطية السيولة) تمثل نسبة التوظيف العلاقة بين القروض والسلف التي يمنحها المصرف نظراً لطبيعة عمله إلى إجمالي الودائع، وتشير إلى مدى استخدام المصرف للودائع لتلبية احتياجات الزبائن والمؤسسات من القروض والسلف (المرسومي، 2017: 35)

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

يمكن قياس مخاطر السيولة عن طريق تحديد الفجوة التمويلية للمصارف التي يمكنها سحب الودائع تحت الطلب بسرعة، ولكن هذا لا يحدث في ظل الظروف العادية، وتعتبر الودائع تحت الطلب من المصادر الرئيسية لسيولة المصارف التي يمكن استخدامها لتمويل الودائع، لذلك من الطبيعي

أن يقوم الزبائن بوضع الودائع تحت الطلب في المصارف لمدة طويلة من الزمن (Saunders & Cornett,2008:503)

فجوة التمويل = معدل القروض – معدل الودائع

لذلك تحتاج المصارف إلى استخدام الموجودات السائلة أو زيادة التمويل الخارجي لتلبية الطلب على الأموال مما سيزيد من تكلفة التمويل. (Chen & Shen,2018:3)، ما لم تتوفر أصول السيولة يمكن ضبط الفجوة، وزيادة الفجوة التمويلية، وزيادة تعرض المصرف لمخاطر السيولة. (Tis,2018: 14)

في ضوء قسمة فجوة التمويل على إجمالي الموجودات، يتم أخذ القيمة النسبية عند قياس مخاطر السيولة، وليس القيمة المطلقة، لذلك يتم الحصول على نسبة فجوة التمويل. إذا كانت النسبة سالبة، فإن مخاطر السيولة منخفضة، وإذا كانت نسبة مخاطر السيولة إيجابية، فهذا يعني أن مخاطر السيولة كبيرة. (المياح،2019:36) (Cornett &Saunders, 2018 :366)

نسبة فجوة التمويل = (معدل القروض – معدل الودائع) ÷ إجمالي الموجودات × 100%

فجوة السيولة هي الطريقة الأكثر شيوعاً في المصارف، إذ تُعرف فجوة السيولة بالفرق بين صافي الموجودات السائلة والالتزامات. (الشمري،2022: 23)

فجوة السيولة = صافي الموجودات السائلة – المطلوبات غير المتوقعة

إذا كانت فجوة السيولة سلبية، تحتاج المصارف إلى الحصول على أموال لسد النقص في أصول السيولة، وتحدد المصارف احتياجاتها من شراء واقتراض الأموال عن طريق قياس الودائع والقروض فضلاً عن أصول السيولة. تمتلك معظم المصارف سيولة وأصول نقدية لمواجهة عمليات السحب اليومية، وعندما تزداد الأرصدة النقدية وأصول السيولة عما هو مطلوب للودائع والقروض، ويتم استثمار هذه الأموال في مشاريع تدر أرباحاً، فإن اتساع فجوة التمويل يشير إلى زيادة في عمليات السحب وزيادة في القروض، لذلك تحتاج المصارف إلى توقع احتمال حدوث مشاكل سيولة مستقبلية. فضلاً عن ذلك، من الضروري تحديد احتياجات الودائع والقروض (Saunders& 2011:525) (Cornett).

كما أن نسبة تغطية السيولة في سوق العمل تهدف إلى ضمان أن المصارف لديها مخزون كاف من الموجودات السائلة عالية الجودة التي يمكن تحويلها بسهولة وفورية إلى نقد في السوق الخاصة لتلبية احتياجاتها على مدى مدة (30) يوماً تحت سيناريوهات الضغط. على وجه التحديد ، التي يتم حسابها على النحو الآتي. (العبودي، 2022: 8)

$$\text{نسبة تغطية السيولة LCR} = (\text{الموجودات السائلة} \div \text{المطلوبات قصيرة الاجل}) \times 100\%$$

المبحث الثالث

جودة التقارير المالية وقيمة الشركة

2-3-1 جودة التقارير المالية

2-3-1-1 مفهوم جودة التقارير

تعدّ التقارير المالية المصدر الأساسي في حصول الأطراف المتعدّدة على المعلومات سواء أكان (مستثمرين حاليين أم محتملين، مؤسسات الاقتراض، الهيئات الحكومية والضريبية، وأصحاب المصالح)، كما وتعدّ المحور الهام في تنشيط وفاعلية سوق المال إذ من خلالها يمكن التواصل بين جميع الأطراف المهتمة بالشركة وإدارة الشركة، عن طريق توفير المعلومات التي تساعدهم في التعرف على المركز المالي والنتائج التي تحقّقها الشركة. (عبد الرحمن، 83:2021)، أن أعداد التقارير المالية تعدّ وسيلة أساسية في توفير المعلومات المؤكدة ذات الموثوقية في الوقت المناسب عن أعمال الشركة لتساعد أصحاب المصالح في تقييم أداء الشركة واتخاذ القرار المناسب، (Kieso et al.، 2020:100)

ويمكن القول بأن التقارير المالية أوسع واشمل من القوائم المالية التي تعدّ جزء من محتويات التقارير المالية، إذ أن التقارير المالية تشتمل على جميع المعلومات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة عن المعلومات، كما وتعدّ القوائم المحور الرئيس للتقارير، أما جودة التقارير المالية فقد تعدّدت المفاهيم بين الباحثين.

حيث يرى (Habib& Jiang,2015:29) "بأنها توفير معلومات أكثر عن خصائص الأداء المالي للشركة التي تعتبر ملائمة لاتخاذ قرارات معينة عن طريق متخذي قرار معين "

كما يمكن تعريفها "بأنها الوفاء بمجموعة من المعايير الموضوعية أو الحكمية، ومن الصعوبة قياس هذه الجودة بشكل مباشر بل يتم تقييمها بطريقة حكمية". (Onuorah &Imene، 2016:7)

ويرى (Mosteanu&Faccia,2020:159) بأن جودة التقارير المالية "تتمثل في معلومات ذات خصائص نوعية وأساسية وأن تكون معززة لتحسين القرار"

وترى الباحثة أن جودة التقارير المالية هي أن المعلومات والبيانات التي تتضمنها التقارير المالية تتصف بالمصداقية وتمتعها بخصائص معينة كسهولة الفهم والوضوح وعدم وجود أخطاء جوهرية، قدرتها على خدمة أكبر عدد ممكن من المستخدمين.

ويمكن تمثيل جودة التقارير المالية في ثلاثة أنواع: (النقودي، 2023: 441)

1. جودة الصياغة وتوصيف بيانات التقرير: بمعنى أن تكون الكلمات والجمل المستخدمة واضحة ومفهومة وتعتبر بدقة ووضوح عن أحداث الشركة.
2. جودة المحتوى: أي أن يكون التقرير خالي من الأخطاء الجوهرية وكل قيم البيانات صحيحة عند ورودها وهذا يعني توفر خصائص (الشمول، الاكتمال، والدقة).
3. جودة العرض: أي أن يتم عرض المعلومات بعناوين متجانسة وبطريقة مفهومة لا تحتاج إلى الإيضاحات والتفسيرات بشكل كبير عند استخدامها وأن تكون متاحة في الوقت المناسب، وعليه يجب توافر خصائص (الثبات، الاتساق، الحياد، والشفافية).

2-1-3-2 نماذج قياس جودة التقارير المالية:

على الرغم من تعدد النماذج إلا أنه يوجد ثلاثة نماذج هي الأكثر استخداماً وهي: (عبد الحليم، 2019: 485).

1. نموذج قياس جودة المعلومات المحاسبية:

أن قياس جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية في هذا النموذج تعتمد على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عن طريق قياسها، وحسب قائمة المفاهيم المحاسبية رقم (8) الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FARS) تتمثل هذه الخصائص ب:

(Ismail,2021:106)

أ. مقياس خاصية الملاءمة : ويتم قياس ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية عن طريق قدرة المعلومات المحاسبية على تفسير التغييرات في نموذج سعر السهم وهو نموذج مطور من قبل (OhInso,1995) باستخدام المعادلة الآتية :

$$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 EPS_{it} + \beta_2 OCF_{it} + \beta_3 SBV_{it} + e_{it} \dots\dots\dots$$

سعر إغلاق السهم الواحد للمصرف في نهاية السنة	P_{it}	إذ أن
الأرباح المحاسبية للسهم في نهاية المدة .	EPS_{it}	
التدفق النقدي التشغيلي للسهم الواحد في نهاية السنة .	OCF_{it}	
القيمة الدفترية للسهم الواحد في نهاية السنة .	SBV_{it}	
خطا القياس	e_{it}	
الحد الثابت	B	

وعليه كلما اقترب ناتج المعادلة إلى الصفر عدت التقارير المالية بأنها تمتلك خاصية ملاءمة قوية ، والعكس صحيح كلما كان الناتج بعيدا عن الصفر اصبحت ضعيفة .

ب. مقياس التمثيل الصادق: ويعدّ من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية ويقاس عن طريق خلو الأرباح المفصح عنها من ممارسات الأرباح أي تدخلات لتغيير الربح الحقيقي كلما دلّ أن معلومات الأرباح تمثل تمثيلا صادقا للواقع الفعلي والنّي يمكن قياسها عن طريق المعادلة الآتية

$$\text{Smooth}_{j,t} = \sigma (\text{Earn}_{j,t} / \text{Total Asset}_{j,t-1}) \div \sigma (\text{CFO}_{j,t} / \text{Total Asset}_{j,t-1})$$

إذ أن:

تمهيد الأرباح المحاسبية .	$\text{Smooth}_{j,t}$
الانحراف المعياري لصافي أرباح الشركة لنفس السنة مقسوم على إجمالي أصول الشركة للسنة السابقة	$\sigma (\text{Earn}_{j,t} / \text{Total Asset}_{j,t-1})$
الانحراف المعياري للتدفقات التشغيلية للشركة في نفس السنة مقسوما على إجمالي أصول الشركة للسنة السابقة	$\sigma (\text{CFO}_{j,t} / \text{Total Asset}_{j,t-1})$

إذ كل ما اقتربت نتائج المعادلة إلى الصفر عدت التقارير المالية أنها تتمتع بخاصية تمثيل صادق عالية، والعكس صحيح كل ما كان ناتج المعادلة بعيدا عن الصفر كانت ضعيفة ووفقا لهذا المقياس إذا القيمة صفر فإن التقارير المالية خالية من التدخل في عملية القياس وعليه سوف تعكس الوضع الفعلي للشركة .

2. نموذج جودة الأرباح:

واحدة من الأدوات لقياس جودة المعلومات المحاسبية حسب الفكر المحاسبي هي مستوى إدارة الأرباح، إذ اشارت الكثير من الدراسات إلى وجود علاقة ذات طابع عكسي بين جودة الأرباح وادارتها وعليه جودة التقارير المالية باستخدام مقياس إدارة الاستحقاقات الاختيارية.

3. نموذج التحفظ المحاسبي:

أن هذا النموذج من أهم النماذج في التخفيف والحد من عدم تماثل المعلومات والحد من قدرة إدارة الشركة في القيام بالتصرفات لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب أصحاب المصالح والأطراف الأخرى وعليه توفير الحماية لهم وانعكاسه بشكل إيجابي على جودة التقارير المالية ويستخدم نموذج القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

وترى الباحثة أن كل نموذج له أهميته الخاصة في قياس جودة التقارير المالية في خدمة مجموعة من أصحاب المصالح، فعند استخدام نموذج جودة المعلومات المحاسبية يخلق الثقة لدى المستخدمين الخارجيين للتقارير؛ لأنها تكون ذات مصداقية، وعند استخدام نموذج إدارة الأرباح فإنه يخلق الثقة لدى الملاك بإدارة الوحدة في خدمة المصالح العامة على مصالحهم الخاصة، وبالنسبة إلى نموذج التحفظ المحاسبي فإنه ينعكس على جميع المستخدمين للتقارير المالية سواء أكان داخل أم خارج الوحدة وعليه انعكاس ذلك على تعزيز قيمة الشركة

2-3-1-3 التقارير المالية للمصارف:

تعدّ التقارير المالية الصادرة من المصارف الوسيلة الأساسية للتواصل بين الإدارة مع الأطراف المهتمة بنشاط المصرف، إذ تتمكن هذه الأطراف من تحديد العوامل المؤثرة على المركز المالي ونتائج نشاط المصرف، إذ أن القوائم المالية تعدّ الجزء المحوري للتقارير المالية المصرفية فضلاً عن الوسائل الأخرى التي تعمل على إيصال المعلومات، تتكون التقارير المالية المصرفية من معلومات مالية وغير مالية، نشرات، أو تقارير مجلس الإدارة، كما تتضمن معلومات عن المصارف وأهدافه والأنشطة والخدمات التي تقدمها المصارف، كما تتضمن التقارير المطلوبة من قبل الجهات الحكومية والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية فضلاً عن تقارير مراقبي الحسابات و الحوكمة. تقوم المصارف بتقديم هذه التقارير أما بشكل اختياري بناء على رغبة الإدارة أو بشكل اجباري بناء على المتطلبات القانونية لمستخدمي التقارير المالية وهم (المستثمرين الحاليين والمرقبين، المقرضين، الموظفين، الموردين، الدائنين، الزبائن، المؤسسات الحكومية، المحللين الماليين(Kieso & Weygandt,2018:234))

2-3-1-4 أنواع التقارير السنوية للمصارف

تتضمن التقارير السنوية كل من الآتي:

1. تقرير مجلس الإدارة Board Of Directors Report: يتمثل في رؤيا المصرف المستقبلية وملخصه للسنة المالية، يقوم مجلس الإدارة بتقديمه إلى المساهمين تطبيقاً لمبدأ الشفافية لمساعدتهم وأصحاب المصالح في فهم والتعرف على الوضع المالي الحالي والمستقبلي للمصرف، إذ يتضمن التقرير العمليات والأنشطة الرئيسية للمصرف، استراتيجيات الإنجاز والتطور في الأعمال عبر السنة، فضلاً عن الشركات التابعة له وتحليل المركز المالي للمصرف(Jawad & AL Doori,2023:296)

2. تقرير مراقب الحسابات: Auditor's Report: يعبر مراقب الحسابات عن رايه في هذه التقارير بشأن عدالة وصدق المعلومات المالية المكونة للقوائم المالية ونتائج النشاط فضلاً عن التأكد من امتثالها على المعايير المحاسبية الدولية، والتزامها بالافصاحات المحددة في المعايير الدولية للإبلاغ المالي والتشريعات وتعليمات البنك المركزي العراقي وغيرها من التعليمات المتعلقة بأنشطة المصرف، وتتكون هذه التقارير (الملاحظات، الايضاحات، نتيجة النشاط، الذمم المدينة والقروض، نتيجة نشاط المصرف وفروعه، الدعاوى القانونية، الرصيد النقدي)، إذ يتمكن مستخدمي التقارير المالية اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة ورسم السياسات الحالية والمستقبلية (Munro & Stewart,2009:6)
3. تقرير الحوكمة المؤسسية للمصارف Corporate Governance Report: وهي مجموعة الأنظمة الشاملة المحددة للعلاقة بين كل من (مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، حملة الأسهم، وأصحاب المصالح)، الحوكمة هي نظام يتم بواسطته توجيه مجلس الإدارة ومراقبه أنشطته وتأثير ذلك على الإفصاح والشفافية، كما يحدد الاستراتيجيات المصرفية والمخاطر المحيطة بالمصرف، وكذلك المسؤولية اتجاه المساهمين وأصحاب المصالح، وتحديد درجة امتثال المصارف للقوانين والأنظمة والتعليمات السارية، أما مكونات تقرير الحوكمة فهي (عدد أعضاء مجلس الإدارة، مناصبهم، السيرة الذاتية الخاصة بكل واحد وعدد اسهمهم ومسؤولياتهم، لجأن مجلس الإدارة ومهامهم ومسؤولياتهم، إجراءات حماية أصحاب المصالح، وغيرها)(التقرير السنوي للمصرف التجاري العراقي،17-2020:35)
4. القوائم المالية: Financial Statement's: وهي مجموعة الكشوفات والقوائم المالية التي تضم بيانات مالية تفصيلية لمستويات أداء الوضع المالي للمصارف، ويظهر فيها نتيجة اعمال المركز المالي الفعلي للمصارف في نهاية المدة المالية (سنوي، فصلي، شهري)، تتألف القوائم المالية من قائمة المركز المالي، قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر، كشف التدفقات النقدية، قائمة التغيير في حقوق الملكية والايضاحات المرفقة بالقوائم المالية - (Kieso,2018:252-365)

2-3-1-5 العوامل المؤثرة على التقارير المالية المصرفية:

تتمثل أهم العوامل المؤثرة في التقارير المالية المصرفية بما يأتي(Klapper,2004:703-728)

1. معايير أعداد التقارير المالية: تقوم الهيئات المختصة بوضع المعايير (مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، والاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC)

- بإصدار مجموعة من المعايير الملزمة للوحدات الاقتصادية بتطبيقها في أعداد التقارير المالية إذ توضح طريقة العرض والافصاح عن جميع المعلومات الأساسية.
- 2. الإدارة :** تقع على عاتق الإدارة مسؤولية أعداد التقارير المالية العادلة، إذ لا بد من اعطاء احكام على الارقام في القوائم المالية، وعلى الرغم من أن المعايير الدولية جاءت لإلغاء عدم الموضوعية والتحكم الشخصي الا أنها قامت بتقليلها وليس الغائها بشكل كامل حيث سمحت للمديرين الاختيار بين الطرق المحاسبية البديلة المتاحة.
- 3. مصادر المعلومات البديلة :** تعدّ التقارير المالية المصدر الرئيس للمعلومات لجميع المستخدمين، الا أنه هناك مصادر أخرى للمعلومات تتنافس مع هذه التقارير متعلقة بالاقتصاد الكلي وهي (معدلات الفائدة، معدلات الصرف، التغييرات في البيئة التنافسية، تغييرات الادارة، تغييرات المدققين، ووسطاء المعلومات والمحللين الماليين) وهم يمثلون مجموعات فاعلة ومؤهلة لأعداد المعلومات للمساعدة في اتخاذ القرارات الائتمانية والاستثمارية عن طريق التنبؤات المستقبلية.
- 4. الجهات الرقابية :** تلعب الهيئات الرقابية (البنك المركزي العراقي، هيئة الأوراق المالية، وديوان الرقابة المالية) دور فاعل في الرقابة على التقارير المالية عن طريق تطبيق المعايير المحاسبية، إذ تتحقق من وجود التوافق بين متطلبات المعايير مع التقارير المالية كما ولها الحق في فرض العقوبات في حالة عدم الالتزام بالتعليمات.
- 5. اليات الاشراف والالتزام:** تتألف هذه الاليات من المدققين واليات الحوكمة، إذ يعدّ المدققين الخارجيين تقنية مهمة للمساعدة في ضمان الجودة والموثوقية في التقارير المالية، أما اليات الحوكمة المستخدمة من قبل المصارف في الرقابة والاشراف على أعماله وأنشطته إذ إن تطبيق اليات وقواعد الحوكمة بشكل سليم يعدّ سبب في خلق الثقة واطمئنان المستثمرين وواحد من عناصر تقييم المصارف.
- 6. الدعاوى القضائية:** تعدّ الدعاوى القضائية واحد من أنواع الرقابة على المديرين لكونها تحدد الضرر الناتج عن الاخطاء والمخالفات المحاسبية وعليه تأثير ذلك على الممارسات المحاسبية وتحديد أكبر للمسؤولية في الإفصاحات القانونية والاختيارية

6-1-3-2 مقومات جودة التقارير المالية

أن هدف الشركة هو إعداد تقارير مالية عالية الجودة إلا أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على إعداد المعلومات وإيصالها وتوفير مقومات النظام المحاسبي القائم مستند في أساس وظائفه على عدد من المقومات منها مقومات المادية، البشرية، المالية، قاعدة البيانات. اما المادية تتكون من أجهزة الكمبيوتر المستخدمة لمعالجة المعلومات والآلات المحاسبية اليدوية، والمقومات البشرية تشمل النظام

المحاسبية ومجموعة الأفراد المشاركين في تشغيله، اما المقومات المالية تمثل المبلغ المالي المتاح لتغطية مهمة أو وظيفة ما، في حين تمثل قاعدة البيانات الإجراءات المطبقة وجميع البيانات المطلوبة لتحقيق الأهداف. (الشيببي، 2019:38)

2-3-1-7 ابعاد قياس جودة المعلومة:

وتتمثل الأبعاد التي تقيس جودة المعلومات في أن تكون المعلومات محددة للغاية، وأن تكون متاحة بسرعة للمستخدمين لاستخدامها للغرض الذي أنشئت من أجله، وأن تصف الأحداث التي المعبرة أي تكون شاملة، بالإضافة يجب أن يكون شكل المعلومات ملائماً للغرض الذي استُخدمت من أجله، وأن يكون شكل المعلومات متنسفاً مع وصف الحدث حتى لو تم إنتاج المعلومات من مصادر متعددة، فإن النتيجة واحدة . (Rabet & Ouali, 2020:85).

2-3-1-8 العلاقة بين معايير المحاسبة الدولي (IAS 32,39,7) وجودة التقارير المالية:

1. معيار (IAS32 العرض والافصاح): تتمثل أهمية هذا المعيار في تقديم الفهم بشكل كبير لمستخدمي التقارير المالية لمدى أهمية الأدوات المالية والمخاطر المحيطة بها وتحديد توقيتها، أما علاقته بجودة التقارير المالية فتكون عن طريق تحقيق الخصائص الآتية . (Barry,2010:195)

أ. تبويب الأدوات المالية إلى التزامات أو حقوق ملكية، إن العرض بصورة مفصلة يعرض بصدق المركز المالي.

ب. توفير الشفافية التي تمكن المستخدمين التقارير المالية من الفهم بشكل دقيق للأدوات المالية وما يحيط بها من مخاطر وتوقيتها من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

ج. المرونة في تصحيح الأحداث الحالية وفقاً لمستجدات تستوجب التعديل للمساعدة في تحسين من عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالنتائج المستقبلية وتصحيح التوقعات الحالية.

د. العرض المنفصل لكل من الموجودات والالتزامات المالية، كما يتم اجراء مقاصة بين الموجودات المالية والالتزامات المالية لعرض الصافي في المركز المالي.

2. معيار (IAS39 الاعتراف والقياس): تمثل أهمية هذا المعيار في تركيزه على استخدام القيمة العادلة في عملية القياس والاثبات المحاسبي فضلاً عن التحوط، يقدم هذا المعيار دعم لجودة التقارير المالية من خلال (Benoit,2009:93) .

أ. صعوبة اجراء المقارنات بين الشركات بسبب كثرة البدائل المحاسبية التي تؤدي إلى نتائج مختلفة، إذ جاء هذا المعيار لتحديد عدد البدائل وتضييق نطاقها وعليه تقليل تلاعب الإدارة في اظهار النتائج.

ب. تعزيز جودة وموثوقية عملية أعداد القوائم المالية كون الإدارة لا تقوم بعملية تصنيف الاستثمارات إلى متداولة أو غير متداولة وبما يتوافق مع مصالحها كما هو قبل وجود هذا المعيار.

ج. اعتماد القيمة العادلة في القياس يساهم في زيادة الموثوقية والاعتمادية على المعلومات التي تحتويها القوائم المالية.

3. معيار IAS7 (الأدوات المالية-الافصاح): إن فكرة المعيار الرئيسية هي تقديم الافصاحات الضرورية والمتعلقة بالأدوات المالية لتمكين مستخدمو التقارير المالية من تقدير أهميتها وأثرها على أداء الشركة ومركزها المالي، وكذلك التعرف على المخاطر وطرق ادارتها، أما علاقته بتحسين جودة القوائم المالية عن طريق تحقيق الخصائص الآتية: (حنان، 2019:67)

أ. بيان الأهمية النسبية للأدوات المالية وقيمتها في قائمة الدخل والمركز المالي، كما يمكن المستخدمين من التعرف على مخاطر الادوات المالية التي تتعرض لها الشركة وكيفية معالجتها وتوقيت أعداد القوائم المالية.

ب. توفير معلومات عن قدرة الشركات الانتمانية عن طريق الافصاح عن القروض المستحقة وحالات العجز التي قد تتعرض لها والاتفاقيات المتعلقة بالقروض الأخرى.

ج. الموثوقية في القوائم المالية المنشورة عن طريق متطلبات المعيار في الافصاح عن عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بشكل موثوق.

2-3-1-9 دور المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية (IFRS) في جودة التقارير المالية:

أن مجلس المعايير دعا إلى التركيز على التقارير المالية التي تعدّها الشركات لتوفير المعلومات المفيدة في القرارات الاستثمارية المتخذة من لدن مستخدمي البيانات المالية وعليه تعزيز قيمة الشركات، إذا كان هناك انتقاد في المدة الاخيرة لمحتويات القوائم المالية مما تطلب صدور معايير تشمل على متطلبات متعددة الخاصة بجودتها، وتعني الجودة شمول القوائم على كل المعلومات المهمة عن الشركات التي تمكن المستثمر من اتخاذ القرار المناسب حول البيع والشراء والتسعير وعليه مدى نجاح الشركة وتقدير قيمتها (Hope & Kang,2013:5).

أما فيما يتعلق بتماثل المعلومات التي تحتويها التقارير المالية فإن المعايير الدولية تعمل على تقليل عدم التماثل عن طريق توفير إطار موثوق ورشيد لإنتاج تقارير عالية الجودة تخص الشركات، أن تطبيق المعايير يؤثر على ارتفاع جودة التقارير وما يصاحبه من ارتفاع في قيمة السهم الواحد في السوق كرد فعل طبيعي لتوجه المستثمرين وهذا يؤدي إلى تقليل عدم تماثل المعلومات التي تحتويها التقارير المالية، إذ تلعب التقارير المالية سابقا دور في عدم تماثل المعلومات التي يحصل عليها مستخدميها بالتالي التأثير بشكل سلبي على قراراتهم الاستثمارية وانخفاض كفاءة الأسواق المالية، أن عدم التماثل هذا يعني حصول بعض المستثمرين على معلومات أكثر من غيرهم وهذا يخلق عدم رضا لديهم حول التعامل مع الشركة و عليه تقليل حجم تعاملاتها في السوق وانعكاس ذلك على قيمة الشركة (Brochet & et al,2011:29).

نتيجة لأهمية الإفصاح المحاسبي اهتمت المعايير الدولية بالإفصاح عن كمية ونوعية المعلومات التي يجب أن تتضمنها التقارير المالية، إذ إن المستثمرين يحتاجون إلى معلومات يجب على الشركات الإفصاح عنها في تقاريرها المالية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية ويزيد من ثبات الشركة في الأسواق، كما أنه من الضروري أن يتم الإفصاح عن البدائل الاستثمارية في معلومات التقارير المالية (Clinch & Lombardi,2011:13)

وفي ضوء أثر كل من المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية ترى الباحثة توجه المعايير الدولية (IAS/IFRS) للاهتمام بالمعلومات المالية المكونة للقوائم المالية وكيفية عرضها، إذ خصص لها معايير للوصول إلى توافق دولي حول الكيفية التي يتم بها أعداد تلك القوائم كونها المرجع الرئيس بالنسبة لمستخدميها، فضلاً عن أن اعتماد المعايير في أعداد القوائم المالية يحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و عليه زيادة جودة التقارير، إذ أن جودة القوائم تعد الأساس في سوق الأوراق المالية وركن أساسي بقيام الشركات واستمرارها ونجاحها و عليه تقديم الثقة اللازمة لاتخاذ القرارات من لدن مستخدميها.

أما فيما يتعلق بالنظام المالي العراقي الذي يسعى إلى تطبيق المعايير وخلق الانسجام مع البيئة الدولية فلا تزال بعض المعوقات في التطبيق بسبب ظروف البيئة العراقية.

2-3-1-10 علاقة محاسبة القيمة العادلة بجودة المعلومات المحاسبية:

يمكن الربط بين الخصائص النوعية الآتية للمعلومات المحاسبية بالقيمة العادلة:

1. علاقة خاصة بالملاءمة بالمحاسبة عن القيمة العادلة:

بالنظر لاستمرار المتطلبات في الحصول على معلومات تتمتع بالدقة العالية لاتخاذ القرارات المستقبلية، وعليه تكون المعلومات الناتجة عن استخدام القيمة العادلة أكثر ملاءمة ودقيقة من المعلومات الحاصل عليها نتيجة استخدام الكلفة التاريخية (Benjamin, et al,2012:55) أن استخدام القيمة العادلة يمكن المستخدمين من الحصول على المعلومات في الوقت المناسب (أي أن الحقائق الاقتصادية هي كما في وقت حدوثها) (خاصية زمنية مناسبة)، وتقديم المعلومات الدقيقة وصحيحة عن السابقة (تصحيح القيمة النقدية نتيجة تغير عنصر الوقت ومدى دقتها) (خاصية إمكانية التنبؤ)، وهذا يعتبر تأثير إيجابي على مستخدمي المعلومات (Rajni, D, et al,2012:95).

2. علاقة خاصة بالموثوقية بالمحاسبة عن القيمة العادلة

تمثل المعلومات المقاسة بالقيمة العادلة أقل موثوقية لأنها تستند على القيم والتوقعات الحالية والمستقبلية وليس على سجلات مكتوبة قابلة للفحص، وتكون هذه التوقعات أحيانا مبنية على حكم شخصي سيئ، وهذا يزيد من تكلفة الحصول على المعلومة نتيجة القيام بعملية التنبؤ (Lachmann, et al,2015:22)، ومن جانب آخر إذا لم يتم استخدام القيمة العادلة في القياس سيكون هناك تفضيل مستخدم على آخر (خاصية الحياد)، يكون للقياس تأثير إيجابي في هذه الحالة عن طريق المعلومات الدقيقة التي يوفرها والوقت المناسب (خاصية الوقت المناسب) والتمثيل الصادق (Laux, et al,2009:826).

3. علاقة الخصائص الثانوية (قابلية المقارنة، قابلية الفهم) بالمحاسبة عن القيمة العادلة:

أ. **قابلية المقارنة:** أن عملية القياس تكون معيبة إذا لم يطبق القياس بالقيمة العادلة بدون احتساب التغير في قيمة النقد، إذ تقارن الشركة عملياتها بمقارنتها مع أنشطتها الحالية والسابقة عبر الوقت (انتهاك لخاصية التمثيل)، أما المقارنة المكانية فيرجح المقارنة بين الشركات المطبقة لنفس السياسات المحاسبية ويكون من الصعب هذا التطبيق في حالة عدم تطبيق القيمة العادلة مخالفة مبدأ الثبات (Laux & Leuz,2010:105)

ب. **قابلية الفهم:** تعدّ طريقة القياس بالقيمة العادلة من الطرق الحديثة عند مقارنتها بالكلفة التاريخية وعليه من الصعب فهم كيفية قياس الموجودات والمطلوبات من قبل معدي المعلومات المالية،

ولكن هذا عدم الفهم يكون مؤقت بسبب حداثة القيمة العادلة أمكن الوصول إلى الإفصاحات الوقائية عن طريق استخدام القيمة العادلة (الجبوري، 2023:60)

2-3-2 قيمة الشركة

حتمت المنافسة العالية بين الشركات أن تقوم بعض الشركات بزيادة قيمة أسهمها في الأسواق المالية وتعظيم ثروة مساهميها، وأن تعمل في المحافظة على مستويات الأداء الثابتة أو زيادة نموها، وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق هدف الإدارة الرئيس وهو تعظيم قيمة الشركة، أن واحد من أهم الأهداف الاستراتيجية لإدارة الشركة بشكل عام والإدارة المالية بشكل خاص، إذ توجه قراراتها المالية في سبيل تحقيق هدف واحد وهو زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف وهذا يؤدي إلى تعظيم الأرباح مما يزيد من قيمة الشركة في سوق المال، مما سبق يمكن التطرق إلى مفهوم قيمة الشركة بالآتي:

1-2-3-2 مفهوم قيمة الشركة

أن مصطلح مفهوم القيمة في الأصل مشتق من المصطلح اليوناني (Valior) ومعناه " ما يستحقه الشيء أو ما يساويه" (to be worth) ، وهنا يتضح أن للقيمة معنيان وهما (قيمة الاستعمال، وقيمة المبادلة) (سرور، 2017: 147)، أما المفهوم المعنوي للقيمة (Value) فيمثل تحديد ما يستحقه الشيء من حيث قدرته أو أهميته (الشيرازي، 1990: 473). وبالنسبة للشركات فإن مفهوم القيمة يأخذ بُعداً مادياً، ويعتمد نظام الاسعار لتحديد الأهمية النسبية لأسعار المنتجات وعوامل المنتجات وهذا ما يعرف بقيمة التبادل exchange value إذ تستخدم الاسعار كأساس للتعبير عن كل من المنفعة من ناحية والندرة النسبية من ناحية أخرى (الشيرازي، 1990: 473).

أما مفهوم الشركة "فهو كيان اخترعه المجتمع ووظفه لإرضاء مصالح المجتمع بشكل أفضل، أو عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح بتقديم حصة من المال أو عمل، لاقتسام ما قد ينشأ عنه ربح أو خسارة. (Demetri, 2008: 117) " وعلية يمكن تعريف قيمة الشركة بأنها" القيمة السوقية للاسهم العادية في سوق الأوراق المالية" (الموسوي، 2018: 33)، أما عبد الرحمن فيرى بأنها "المبلغ النقدي العادل المحدد والمقبول لكل من البائع والمشتري معبر عنه القيمة العادلة لموارد الشركة أي اجمالي العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلاً كنتيجة لاستغلال تلك الموارد مع ضمان استمرار الشركة" (عبد الرحمن، 2018: 33)، أما Moreno عرفها بأنها" مجموعة من السمات المرتبطة بالشركة ومحددة على اساس اجراءات سابقة للشركة " (Moreno, 2019: 39) يعّد توفر المعلومات المالية وغير المالية امرا مهما في تقديم الإفصاحات

لسوق الأوراق المالية من حيث كمية ونوعية المعلومات الواجب توافرها للمستخدمين سواء كان من داخل الشركة أو خارجها وهذا يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة، إذ أن المعلومات مهمة في القرارات الاستثمارية لاستخدامها في تقييم الشركة التي سيتم الاستثمار فيها وفي بعض الأحيان قد تختار الإدارة في الإبلاغ عن نتائجها الايجابية والابتعاد عن ذكر النتائج السلبية مما يؤثر على قيمة الشركة وعليه التأثير على ثقة المستخدمين (Kamaliah, 2020: 339)

وترى الباحثة بأن قيمة الشركة تتمثل بالعوائد النقدية المتحصلة من الاستثمارات التي تتوقع الشركة الحصول عليها في المستقبل.

2-2-3-2 أهمية تحديد قيمة الشركة

إن تحديد قيمة الشركة من الأمور المهمة في الوقت الحاضر لكونها ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بعمل الشركات وتتمثل هذه الأهمية بتقديم المعلومات إلى الجهات الآتية: (السعدي، 2021: 56).

أ. إدارة الشركات: إن القرارات المتخذة من قبل إدارة الشركة تتأثر بالقيمة؛ وذلك لأنها تؤدي إلى ترشيد القرارات التي يتم اتخاذها في الحاضر والمستقبل، تمثل هذه القيمة الأساس الذي تستند عليه الشركة في سوق المنافسة وأن انخفاضها يضعها في موضع خطر بسبب عدم جذب المستثمرين فضلا عن تأثير حجم تداول الأسهم في الأسواق المالية.

ب. المستثمرون: أن الاستثمار يعني تضحية الشركة بالأموال في الوقت الحالي من أجل الحصول على عوائد مستقبلية، إذ إن قيمة الشركة في الاستثمار محط اهتمام المستثمرين بالأرباح التي تحققها الشركة وقيمة مركزها المالي ومقدار الأرباح المحتجزة أو الموزعة على المالكين والمستثمرين إذا أن ارتفاع القيمة يؤدي إلى زيادة العوائد والعكس في حالة الانخفاض.

ج. المقرضون والدائنون: يهتم المقرضون بقيمة الشركة، لأنها تعدّ العنصر الأساسي الضامن لاستعادة أموالهم مع فوائدها، أن جزء كبير من قيمة الشركة يتحدد بالموجودات المالية لذا فإن ارتفاع قيمتها يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة وعليه يخلق شعور بالطمأنينة لدى المقرضين والدائنين، فضلا عن الاهتمام بالأرباح طويلة الاجل لأنه ينعكس بشكل إيجابي على أموالهم في حالة الزيادة.

د. الجهات الحكومية: إن اهتمام الجهات الحكومية عند تأسيس الشركة يتمثل في تحقيق التطور والتنمية لذا فإن زيادة قيمة الشركة يؤدي إلى ازدهار ونمو البلد وكما يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة عن طريق الضرائب في حال ارتفاع القيمة الذي ينعكس على زيادة أرباح الشركة.

3-3-2-3 أهداف قياس قيمة الشركة

تتمثل العديد من أهداف القياس في خدمة أصحاب المصلحة الخارجيين والداخليين في الشركة الذين يؤثر على قرارات الشركة حيث يتم تزويد الأطراف الخارجية وأهمها المستثمرين بالمعلومات اللازمة والمطلوبة عن الشركة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، وتؤدي دور مهم وفعال في عمليات الاندماج بين الشركات وقد تحتاج شركة ما إلى الاندماج مع شركة أخرى من خلال تقييم الشركة المندمجة من أجل دعم قرارها لمواجهة الظروف التنافسية والبقاء في السوق، الأمر الذي يتطلب قياس قيمة الشركة المندمجة، إذ يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لقياس قيمة الشركة في تعظيم قيمة الشركة تقليدياً، لذا كان هدف إدارة الشركات هو تعظيم الأرباح، ويرجع ذلك إلى أن تعظيم الربح كان جانباً إيجابياً تقيس به جميع الشركات نجاحها، حيث يعد تحقيق الربح مؤشراً على قدرة الشركة على الاستمرار، وتوفر حافزاً لجمع التمويل اللازم، فكلما ارتفعت قيمة الشركة ارتفع سقف التمويل مما يؤثر على السقف الزمني لجمع الأموال والحصول على التمويل، وتمكن الإدارة بمعرفة قدرتها على إدارة الموارد والتقدم الذي يتم إحرازه. (كاظم، 2022: 75)

4-2-3-2 مؤشرات قياس قيمة الشركة

تقسم المؤشرات المستخدمة في قياس قيمة الشركة حسب البعدين المحاسبي والاقتصادي السوقي على:

الجدول(6-2)

مؤشرات قياس قيمة الشركة

مؤشرات قياس قيمة الشركة ذات البعد المحاسبي	
ROE	يستخدم لقياس ربح الشركة إلى حجم حقوق المساهمين ويحسب بالنسبة بين صافي الربح إلى إجمالي حقوق المساهمين
ROS	يستخدم لقياس ربح الشركة إلى صافي المبيعات ويحسب بالنسبة بين صافي الربح بعد الفوائد والضرائب إلى صافي المبيعات
ROA	يستخدم لقياس العلاقة بين صافي الربح المحقق وصافي الموجودات المستثمرة (يدل على كفاءة أو عدم كفاءة استغلال الأصول) ويحسب بالنسبة بين صافي الربح بعد الفوائد والضرائب إلى صافي الأصول
ROI	يستخدم لقياس كفاءة الإدارة في توليد الأرباح من أصولها المتاحة وهو من أكثر المقاييس المحاسبية انتشاراً ويحسب بالنسبة بين صافي الربح بعد الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول

يستخدم للحكم على القرارات الاستثمارية ويحسب بالنسبة بين صافي الربح بعد الفوائد والضرائب إلى عدد الأسهم	EPS
يمثل النمو الزيادات المتتالية خلال مدة زمنية معينة التي تحدث للشركة ويتم قياسه عن طريق متغيرين هما (مقدار الأرباح المحتجزة المعاد استثمارها، معدل العائد المتوقع تحقيقه نتيجة الاستثمارات) يكون نتيجة ضرب معدل الأرباح المحتجزة ومعدل العائد على المبيعات ومعدل دوران حق المساهمين	RG
مؤشرات قياس قيمة الشركة ذات البعد الاقتصادي –السوقي	
صافي الأرباح التشغيلية بعد الضرائب – تكلفة رأس المال المستثمر	EVA
القيمة السوقية للأسهم * عدد الأسهم المتداولة	MV
تمثل القيمة السوقية للشركة مقسوما على تكلفة الاحلال أو الاستبدال للأصول ويستخدم لتحديد قيمة الشركة عن طريق قياس الاداء السوقي للشركة	Tobin s ، q

المصدر: (البطاط، 2021) "توظيف المعلومات المالية وغير المالية (معايير SASB) في تعزيز شفافية الإبلاغ وثقة المستثمرين وقيمة الشركة" رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة (81)

كما يوجد مؤشرات أخرى تستخدم لقياس قيمة الشركة ومن أهم تلك المؤشرات هي

(الموسوي، 2017: 95)

أ. **مؤشر الميزة التنافسية Competitive advantage index**: يشير إلى الحركة ديناميكية المعتمدة على الإبداع والجهد الذاتي للتغلب على المنافسين باستخدام التقنيات الحديثة والجودة وافضل أساليب التسويق لجذب الزبائن لسلعهم باعتبارها علامة مميزة وفارقة يدركها الزبائن في الشركة وعليه فإنه يحقق لها ميزة تنافسية مع الشركات الأخرى، أو " هي القدرة على الجذب والتفوق على المنافسين في واحد أو أكثر من المؤشرات الاستراتيجية (الكلفة، المرونة، الاعتمادية، الجودة، الابتكار والوقت...) (أنها القوى التي تحدد درجتها الجاذبية بين الشركات، وتعتمد على إيجاد موقع في السوق وأنشاء دفاعات ضد القوى التنافسية الأخرى"

ب. **مؤشر الحصة السوقية Market share indicator**: هي نسبة مئوية من السوق، تُشتري فعلاً من منتجات محددة لشركات معينة يشار إليها كحصة سوقية"، أن العلامة التجارية وتطويرها أمر مهم للكثير من الشركات مثلما تهتم بتطوير منتجاتها، لذا فإن الشركة تهتم بدعم علامتها التجارية وقوتها عن طريق الحملات الاعلانية الكبيرة والفعالة وقد تدرج هذه العلامة في القوائم المالية تحت بند (الشهرة)، إن القيمة المقدره للعلامة التجارية لا تدرج في القوائم المالية للشركة

(Kieso et al,2020:989)

ج. مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة **Economic Value Added (EVA)**: تعدّ القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ذات علاقة بالأداء وقابلية التسويق، وأن هذه العلاقة موضوع اهتمام المستثمرين والمديرين، أما بالنسبة للإدارة فأن الأهمية لهذا المؤشر تكتسب من قراراتها الاستثمارية لتحقيق أهدافها المستقبلية، وهي امتداد لمفهوم الدخل المتبقي أي تكوين ثروة بزيادة قيمة الشركة وتختلف عنه في أنها تقود بإدخال التعديلات على البيانات، وتعرف بأنها نوع خاص من الدخل المتبقي وتمثل الدخل مطروحا منه العائد المحاسبي الاستثماري (ابو الوادي ونهيل، 2016: 2503). ويعتمد مقياس EVA على فكرة بسيطة ومباشرة، كما هو موضح في المعادلة الآتية (Gabriela,2008:53):

$$\text{WACC} \times \text{EVA} = \text{NOPAT} - \text{Capital}$$

إذ أن:

NOPAT هو صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب **Net Operating Profit After Taxes**

Capital هو راس المال المستخدم لتوليد الربح التشغيلي

WACC هو المتوسط المرجح لتكلفة راس المال . **Weighted Average Cost of Capital**

وعادة ما يتم تحديد WACC باستخدام الصيغة التقليدية الآتية :

$$\text{WACC} = ce E/TC + cd D/TC \text{ (TR-1)}$$

إذ أن:

D / TC عبارة عن قيمة الدين (المطلوبات) ÷ إلى إجمالي راس المال ،

E / TC حقوق الملكية ÷ إجمالي راس المال

C e تكلفة حقوق الملكية ،

ca تكلفة الدين و **TR** هو معدل الضريبة.

وتعدّ القيمة الاقتصادية المضافة مقياساً عاماً لربح الشركة بعد أن يتم اقتطاع تكلفة راس المال الذي تم استخدامه لتوليد الأرباح.

د. مؤشر القيمة السوقية المضافة **Market Value Added (MV)** : ويُقصد بالقيمة السوقية

المضافة الفرق بين القيمة السوقية للشركة وراس المال المستثمر بها من قبل الملاك والمقرضين

(Ehrbar,1999:121). وهي أيضاً تمثل مقدار الثروة التي تستطيع الشركة تكوينها لمساهميها

منذ تأسيسها. وبعبارة بسيطة، هي الفرق بين القيمة السوقية الحالية لأسهم الشركة وراس المال

الأولي الذي تم استثماره في الشركة من قبل حملة الأسهم (CFI Team,2019:1) لذا تعدّ معياراً

شاملاً في قياس وخلق الثروة، ويمكن حساب قيمتها وفقاً للمعادلة الآتية (ابو وادي ونهيل، 2016: 2509):

$$MVA = MEV - BVE$$

إذ أن :

MVA	القيمة السوقية المضافة
MEV	القيمة السوقية لحقوق الملكية (عدد الأسهم المصدرة × سعر الإغلاق)
BE	أجمالي القيمة الدفترية لحقوق الملكية التي تم الإفصاح عنها في المركز المالي للشركات

هـ. **مؤشر Tobin's Q (TQ):** مؤشر يستخدم لقياس الاداء المالي للشركة ويعود للعالم (James C Tobin) صمم من قبله في ستينيات من القرن الماضي إذ اعتبر مؤشر لقياس الربح المستقبلي للاستثمارات (Tobin, 1969: 16-27)، ويعرف "على أنه مؤشر يقيس نسبة القيمة السوقية للشركات وتستخدم عادةً في مجال الاقتصاد وعلوم المالية كمؤشر جيد للشركات" (النعمي، 2012: 24) وهو مؤشر مفضل إذا كانت نسبته أكبر من (1) وذلك دليل على أن الشركة لديها مجال نمو لرغبة المستثمرين استثمار اموالهم في الشركات ذات القيمة الكبيرة للأصول مقابل القيمة السوقية، عكس ذلك عندما تكون القيمة أقل من (1) فهو اشارة إلى أن تكلفة استبدال الموجودات اقل من القيمة السوقية للشركة وعليه يعزفون المستثمرين عن استثمار أموالهم في هذه الشركة (Soelton, 2020: 243). ولقياس قيمة الشركة يتم عن طريق تقسيم القيمة السوقية للشركة على تكاليف استبدال الأصول.

$$\text{Total market value Equity} + \text{Total book value of liabilities}$$

$$\text{Tobin's Q} = \frac{\text{Total market value Equity} + \text{Total book value of liabilities}}{\text{Total book value of asset}}$$

إذ تمثل:

MVE	Market Value of Equity	القيمة السوقية لحقوق الملكية.
BVA	Book Value of Assets	القيمة الدفترية للموجودات.
BVL	Book Value of liabilities	القيمة الدفترية للمطلوبات .

ويستخدم هذا الحاصل مؤشراً للتقييم أصول الشركة ويمكن حسابه بطرق أخرى على نفس المنوال، بموجب مؤشر حساب العائد على الاستثمار (ROI) أو العائد على حقوق الملكية (ROE) (Melinda & Wardhani, 2020: 159). (Tobin, 1969) هي النسبة بين القيمة السوقية للأصل المادي وقيمة استبداله.

وتقاس القيمة السوقية لأصول الشركة عن طريق القيمة السوقية لاسهم الشركة القائمة وديونها، بينما يتم قياس تكلفة استبدال الموجودات باستخدام قيمتها الدفترية. (Singh,2018:18) وسيتم استخدام هذا المؤشر Tobin's Q في الجانب التطبيقي من البحث لقياس قيمة الشركة وذلك لما يتمتع به من ميزات جعلت أغلب الباحثين لاستخدامه كمؤشر لقياس قيمة الشركة .

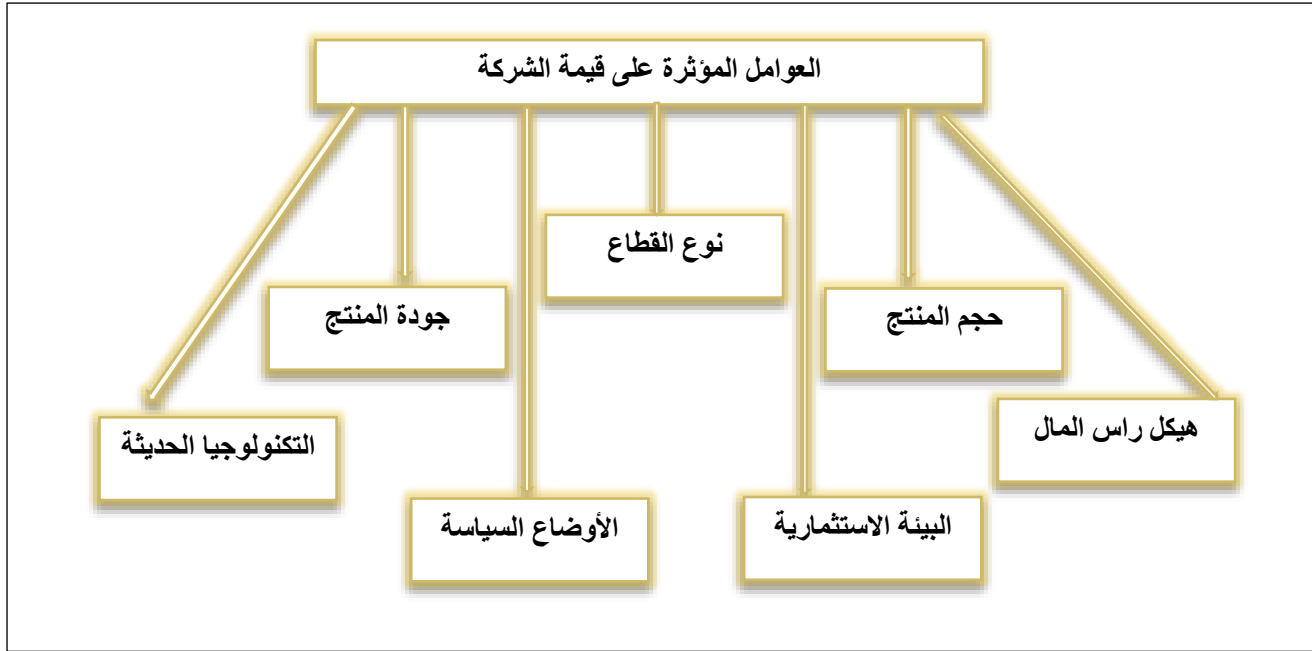
2-3-2-5 العوامل المؤثرة في قيمة الشركة

توجد عوامل متعدّدة تؤثر على قيمة الشركة وهي:(Rogers,2019:68-69)

- أ. **نوع القطاع:** يساعد نوع القطاع الذي تعمل فيه الشركة وتمارس نشاطها على امتلاك الاسبقية بسبب امتلاك الشركة للخبرات والتخصص في هذا المجال.
- ب. **حجم الشركة:** تتحدد قيمة الشركة عن طريق حجمها، في الشركات الكبرى إذا كانت الموجودات التشغيلية تتناسب مع حجمها يؤدي إلى ارتفاع قيمتها لما تمتلكه من موجودات.
- ج. **جودة المنتجات:** كلما كانت المنتجات ذات جودة عالية سوف يحقق رضا الزبون بالتالي يزيد من حصة الشركة السوقية وزيادة أرباحها وارتفاع حجم مبيعاتها وهذا ينعكس على قيمتها.
- د. **هيكل راس المال:** يؤثر راس المال بشكل كبير على الشركة، فإذا كان راس المال المملوك بالكامل للشركة بدون وجود أعباء مالية، أما إذا كان راس المال المقترض فإنه يؤدي إلى تخفيض السيولة وضعف قدرة الشركة وعليه انعكاسه على قيمتها.
- هـ. **التكنولوجيا الحديثة:** تعدّ التكنولوجيا عاملاً مهم في الكثير من المشاكل التي تتعرض لها الشركات، الشركات ذات التكنولوجيا الحديثة تختلف عن الشركات التي ليس لها تكنولوجيا وانعكاس ذلك على الانتاجية وزيادتها وعليه التأثير بشكل مباشر على قيمة الشركة.
- و. **وجود بيئة استثمارية صالحة:** تتأثر قيمة الشركة بمدى توفر بيئة استثمارية وقوانين تساعد في تنظيم الاستثمارات وعدم وجود ما يؤثر على القرارات الاستثمارية.
- ز. **استقرار الأوضاع السياسية:** يؤثر الاستقرار السياسي على استقرار الأوضاع الاقتصادية وعليه يؤثر على قيمة الأسهم وقيمة الشركة وعلى العكس منه في حالة عدم الاستقرار يؤدي إلى انخفاض القيمة.

وترى الباحثة بأن الشركة تواجه تحدياً في تحديد قيمتها لذلك يجب أن يكون هناك مزيج بين العوامل الداخلية والخارجية مع بعض في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الشركة في زيادة قيمتها.

ويمكن تمثيل العوامل بالشكل الآتي:



شكل (2-5)

العوامل المؤثرة على قيمة الشركة

المصدر: من أبحاث الباحثة اعتماداً على الأدبيات السابقة

2-3-2-6 مداخل القيمة Approaches to Value

يستخدم المحللين نماذج مختلفة لتحديد قيمة الشركة، وعند استخدام التحليل الأساسي فإن المحللين يختارون النموذج المناسب لتحديد القيمة وفق الكثير من المعايير المطلوبة، وتوجد ثلاثة مداخل رئيسية لقياس قيمة الشركة بواسطة تقدير قيمة الموجودات وهذه المداخل هي (مدخل الدخل، مدخل السوق، ومدخل الأصول)، ولكل مدخل الكثير من الطرق لتحديد قيمة الشركة ولا تأخذ أي من المداخل التطور المستقبلي المتوقع وغيرها من العوامل التي من الممكن أن تؤثر على تحديد قيمة الشركة وسيتم تناول هذه المداخل كما يأتي:

1. مدخل الدخل Income Approach

يعدّ واحد من المداخل الواسعة الاستخدام في قياس قيمة الفائدة في الشركة، ويستند هذا المدخل على الإيرادات الفعلية أو المتوقعة أي التدفقات النقدية للشركة المرتبطة بشكل مباشر بأسعار الخصم أو الرسملة وانعكاس ذلك على المخاطر المتعلقة بتحقيق التدفقات النقدية. (Hitchner& Mard, 2011: 175)

هناك طرق متعدّدة تستخدم في مدخل الدخل لتطوير مؤشر القيمة، وتعتمد هذا الطرق على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، أي أن القياس يشير إلى التدفقات النقدية المستقبلية بناء على التوقعات السوق الحالية. (Hitchner,2017:117)

إن مدخل الدخل يستند على فكرة هي أن سعر السوق المدفوع من لدن المستثمرين هو لشراء الموجودات المالية متناسب مع حجم الفوائد المتحققة من شراء تلك الأصول، إذ إن المبدأ الأساسي هو استثمار في راس المال للحصول على عوائد سنوية على شكل صافي دخل، والممثل بمعدل العائد المستلم تعويض عن المخاطر المخاطرة للاستثمارات وبناءً على ما تقدم يمكن قياس قيمة الشركة اعتماداً على التدفقات النقدية المستقبلية. (Shapiro et al,2013:12)

تمثل أهم طرق القياس الأكثر شيوعاً في هذا المدخل هي:

أ. طريقة التدفق النقدي الراس المال مالي Capitalized Cash Flow Method CCF

ب. طريقة التدفق النقدي المخصوم Discounted Cash Flow Method DCF

ج. طريقة التدفق النقدي الزائد Excess Cash Flow Method ECF

2. مدخل السوق Market Approach

يعدّ مدخل السوق طريقة عامة تستخدم في تحديد مؤشر قيمة الشركة أو الأصل في تحليل معاملات حقيقية لأعمال بيع مماثلة، أو أوراق مالية عن طريق تحليل المبيعات السابقة لاسهم الشركة في أسواق الأوراق المالية، مع استخدام واحدة من طرق المقارنة مع الشركات المماثلة (Barr,2014:5)، يستند هذا المدخل على أن قيمة الشركة يمكن تحديدها عن طريق الرجوع إلى الشركات المماثلة والتي تكون قابلة للمقارنة معها بشكل معقول معتمدة على مبدأ اقتصادي هو الاستبدال (Substitution) والذي يعني أن المستثمر لا يدفع للشركة أكثر من سعرها الحالي في شركة مماثلة (Hitchner, 2017: 291)، ويعرف أيضاً بمدخل المقارنات (Comparable) وهو مدخل أساسي لتحديد القيمة العادلة (Trugman, 2012: 285)، إذ تحتسب قيمة الشركة بالمقارنة مع الشركات المماثلة التي تمتلك مؤشرات مالية مهمة وهذه المؤشرات هي سبب في تداول الأسهم بشكل علني في سوق الأوراق المالية أو تم بيعها مؤخراً (Alberro & Ruttinger, 2015: 5)، بمعنى تستطيع الشركة اخذ بيانات شركة مماثلة لها منشورة في سوق الأوراق المالية للمقارنة كون الشركات المتداولة يتوجب عليها نشر بياناتها في سوق الأوراق المالية مما يسهل من استخدام البيانات للمقارنة (Russo & DiGabriele, 2018: 154 -155). مثل أي مدخل آخر فإن هناك مزايا وعيوب لمدخل السوق تتمثل بما يأتي : (Fazzini,2018:123)

أ. المزايا:

❖ سهولة الفهم: أي ينبغي أن تكون المنتجات أو الخصائص المالية أو التسعيرية بين الشركات سهلة الفهم للجمهور.

- ❖ البيانات الفعلية المستخدمة: إذ إن عملية التقدير تستند إلى أسعار فعلية سائدة في السوق للأسهم وليس تقديرات افتراضية أو حكيمية.
 - ❖ سهولة التطبيق: يوصف أن التقديرات مشتقة من نسب مالية لشركات مماثلة فهذا يؤدي إلى سهولة في التطبيق.
 - ❖ تشتمل على القيمة لجميع الموجودات التشغيلية الملموسة وغير الملموسة.
- ب. العيوب:**

- ❖ عدم وجود شركات جيدة مماثلة ويعدّ السبب الرئيس لعدم استخدام هذا المدخل لصعوبة إيجار شركات مماثلة من قبل المحللين لأجراء المقارنة.
- ❖ عدم كفاية البيانات أو الشركات المماثلة لأبداء الراي.
- ❖ إخفاء بعض المعلومات المهمة من لدن الشركات المقارنة على سبيل المثال الأرباح أو المبيعات المتوقعة.
- ❖ التكاليف العالية والجهد العالي، لأنه يتطلب تحليل مالي واسع للمقارنة بين الشركات المماثلة والشركة.

3. مدخل الموجودات Assets Method

يمكن قياس قيمة الموجودات في بعض الأحيان بقياس قيمة اصولها باستخدام واحدة من الاساليب لقياس مدخل الموجودات، المعروف بأنه طريقة عامة في تحديد مؤشر القيمة للشركة إذ يتضمن قيمة جميع اصول الشركة الملموسة وغير الملموسة، ويتم حساب القيمة وفق هذا المدخل بالرجوع إلى الميزانية العمومية لمعرفة القيمة العادلة لكل من الموجودات والمطلوبات والتوصل إلى صافي قيمة الشركة، عكس كل من المداخل السابقة التي تركز على كشف الدخل لتحديد القيمة، يستخدم هذا المدخل خصوصا في حالة التصفية أو اعتماد الشركة على الموجودات الملموسة وغير الملموسة في نشاطها (Alberro & Ruttinger, 2015: 6).

يتم تقييم الموجودات والمطلوبات وفق هذا المدخل بالقيمة السوقية العادلة ومن ثم طرح صافي المطلوبات من صافي الموجودات لتحديد القيمة، إذ إن هدف هذا المعيار هو تحديد القيمة بسهولة أكبر عبر اعادة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية العادلة، ويمكن تحديد كل من مزايا وعيوب هذا المدخل بما يأتي: (Trugman, 2012: 388- 389).

أ. المزايا:

- ❖ أكثر موثوقية في تقييم صافي الموجودات من المدخلين السابقين.
- ❖ عند التقييم فإن الانعكاس الاقتصادي أفضل للميزانية العمومية.

❖ إن عرض الموجودات المادية يعطي المستخدمين شعور بالأمان بشأن القيمة.

ب. العيوب:

❖ ينطبق على الموجودات الملموسة بسهولة فقط.

❖ إن تكرار الاعمال من قبل المحلل مكلفة.

❖ يحتاج إلى جهد ووقت كبيرين.

أما أهم الاساليب في مدخل الموجودات المعتمد على الميزانية العمومية هي:

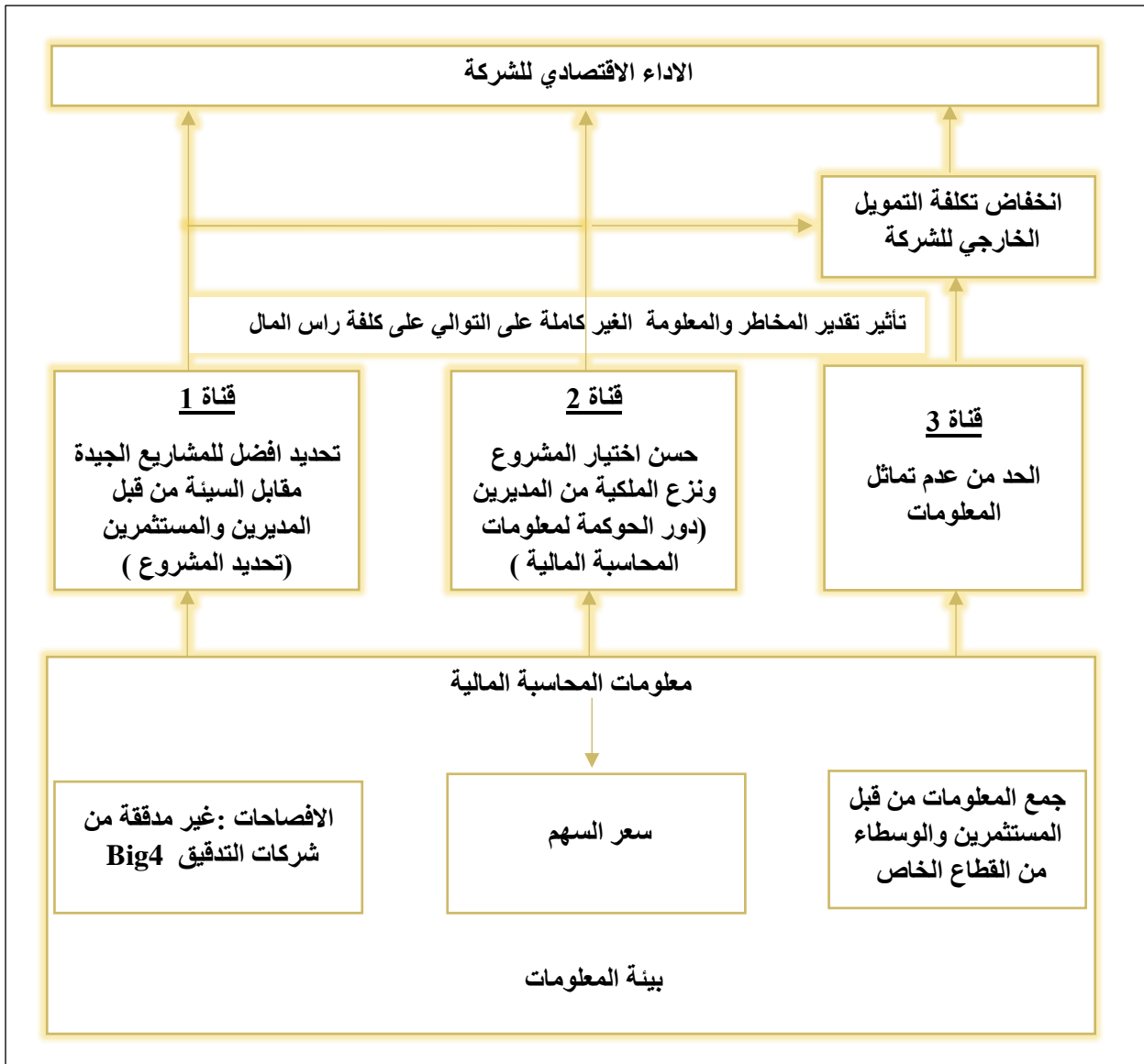
أ. طريقة القيمة الدفترية العادلة Adjusted Book Value Method.

ب. طريقة التدفق النقدي الزائد Excess cash flow method .

2-3-2-7 تأثير المعلومات المحاسبية على الأداء الاقتصادي للشركة

تعدّ الشركة عبارة عن سلسلة من التعاقدات التي تعمل على تقليل التكاليف ورغبة الأطراف المتعاقدة في المعلومات المهمة عن قدرة الشركة في الوفاء بشروط العقد، وكذلك الاطمئنان على أداء الشركة وقيمتها (Coase, 1937: 76).

ولقد توسع نطاق الشفافية في المعلومات إذ أصبحت المعلومات المحاسبية عنصر من عناصر البنى التحتية لمعلومات أكثر تعقيداً عن الشركة، إذ تم التوصل إلى إطار يتكون من ثلاثة مجالات أو قنوات تحدد من خلالها إثر المعلومات على الاستثمار والانتاج والقيمة المضافة للشركة (Bushman & Smith, 2003: 67) وتصوير العلاقة بين المعلومات المحاسبية التي تنشأ عنها المخاطر وتأثيرها عن طريق ثلاثة مجالات على الأداء الاقتصادي للشركة.



شكل (2-6)

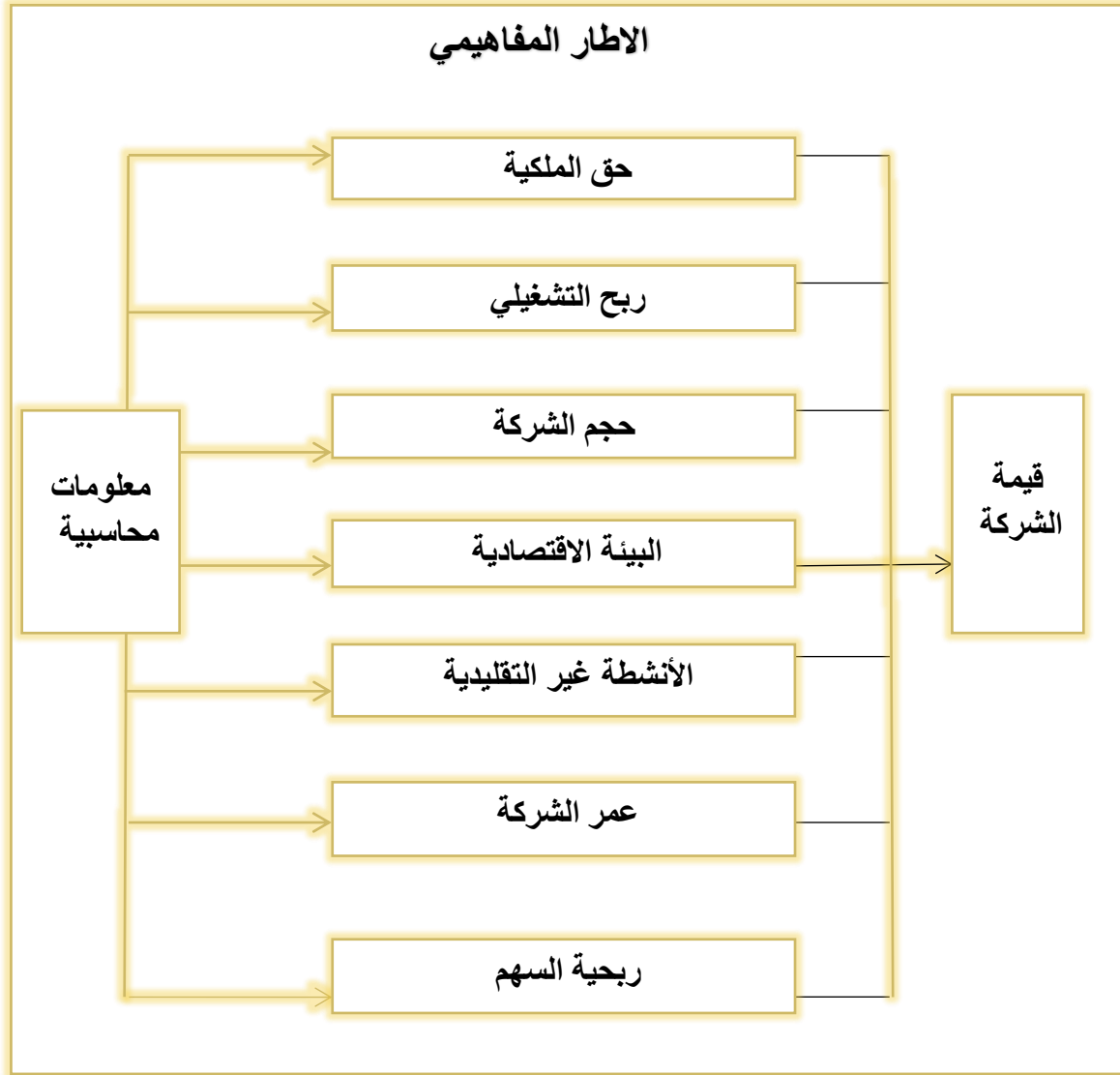
كيفية تأثير المعلومات المحاسبية عن طريق ثلاث قنوات على الأداء الاقتصادي للشركة

Source: Bushman, Robert M. & Smith A. J. (2003) "Transparency, Financial Accounting Information, and Corporate Governance" FRBNY Economic Policy Review / April 2003, p.67.

2-3-2-8 العلاقة بين التقارير المالية المحاسبية وقيمة الشركة:

يرى الباحثون وجود ارتباط قوي بين التقارير المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية مفصح عنها تتعلق بقيمة الشركة، إذ تم التوصل إلى أن العلاقة بين التقارير المالية وقيمة الشركة ذات ترابط عن طريق قيمة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير لتقييم تلك المعلومات المفصح عنها في التقارير. (Nayeri et al, 2012, 222)، أما الباحثة Shahida فقد أجرت تحليل تطبيقي للقطاع المصرفي الباكستاني لـ (21 مصرفاً خاصاً)، توصلت إلى وجود علاقة قوية بين المعلومات المحاسبية

ومتوسط سعر السهم. وكانت من أهم المتغيرات ملائمة للقيمة هي ربحية السهم العادي (EPS) والأرباح التشغيلية وحجم الشركة. ولقد كونت أطراً مفاهيمي للعلاقة بين قيمة الشركة والمعلومات المحاسبية (Shahida,2019:10-17) وهي على وفق الشكل الآتي:



شكل (2-7)

العلاقة بين ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة

Source: Shahida Perveen, (2019) "Value Relevance of Accounting Information: An Empirical Analysis of Banking Sector of Pakistan". Journal of Marketing and Information Systems , University Islamabad , Abbottabad Campus 1(2); P.P. 10-17 , 02 February 2019 , Journal of Marketing and Information Systems (JMIS) COMSATS.

الفصل الثالث

قياس متغيرات البحث واختبار الفرضيات احصائياً

تمهيد

بعد استعراض الجانب النظري لمتغيرات البحث وتحديد التأثيرات النظرية بين المتغيرات ووضع الفرضيات ذات الصلة بمدى وجود تأثير بين كل منها، سيتم في هذا الفصل اجراء البحث التطبيقي لاختبار الفرضيات استناداً إلى مجموعة من التقارير المالية التي تخص كل متغير من متغيرات البحث. ولغرض اختبار الفرضيات، فقد تم عرض الفصل في مبحثين.

المبحث الأول

شرح متغيرات البحث الرئيسة وتحليلها

المبحث الثاني

نتائج اختبار فرضيات البحث احصائياً

المبحث الأول

قياس متغيرات البحث

يتضمن هذا المبحث نبذة عن المصارف عينة البحث بعد توضيح المجتمع الذي شملته، ومن ثم وصف متغيرات البحث وبيان كيفية قياسها ونتائج قياسها.

أولاً. نبذة عن المصارف عينة البحث:

تم تحديد المصارف التجارية العراقية كعينة للبحث وتمثل في (25) مصرف عراقي و ذلك لكون المصارف التجارية العراقية الخاصة هي أكبر (10) شركات من حيث الإسهام المتداول في السوق العراقية. وأن تلك المصارف تبلغ نسبة التغير فيها (%-47.7) عن آخر إحصاء لها في التقرير السنوي لعام 2022، و أن القطاع المصرفي هو القطاع الأكبر محلياً وقيمة تداوله هي الأعلى بين القطاعات إذ بلغت (348,871) مليار دينار، في التقرير السنوي لعام 2022 من إجمالي التداول البالغ (521,519) مليار دينار اي ما نسبته (%66.9) من كل التداول ولجميع القطاعات ، وهي نسبة عالية جداً من قيمة التداول الكلي في سوق العراق للأوراق المالية.

ووفقاً لذلك فقد بلغت عينة البحث المختارة (10) مصارف تجارية محلية من إجمالي تشكيلة الجهاز المصرفي العراقي البالغة (76) مصرفاً. وقد بلغ عدد المشاهدات الكلية للبحث لـ(10) مصارف خلال السنة الواحدة ولمدة الدراسة التي بلغت (7) سنوات، ليكون العدد الكلي للمشاهدات المدروسة (70) مشاهدة. والآتي جدول بالمصارف التجارية عينة البحث.

الجدول (3-1)

نبذة عن المصارف عينة البحث

اسم الشركة	عنوان المصرف	تاريخ التأسيس	راس المال (دينار عراقي)
مصرف آشور الدولي	بغداد /ساحة عقبة بن نافع م/903. /ش/99.مبنى 87	28/09/1993	250,000,000,000
مصرف بغداد	بغداد /شارع الكرادة /مجاور المسرح الوطني /م/903. /بناية 12 /شارع 17	18/02/1992	250,000,000,000
المصرف التجاري العراقي	بغداد /شارع السعدون /مبنى 1	11/02/1992	250,000,000,000
مصرف الخليج التجاري	بغداد / مقابل بدالة العلوية/ م-903 ز 99 المبنى 27	20/10/1999	300,000,000,000
مصرف الاستثمار العراقي	بغداد/ حي الوحدة م/902.ز.2/مبنى 27/ العلوية	13/07/1993	250,000,000,000
مصرف الشرق الأوسط للاستثمار	بغداد /عرصات الهندية /م/929 ش/25/عمارة 14	07/07/1993	250,000,000,000
المصرف الاهلي العراقي	بغداد/شارع السعدون /قرب ساحة الفردوس	02/01/1995	270,000,000,000

250, 000, 000, 000	13/09/2005	بغداد/ كرادة خارج/ البو جمعة/م/925. شارع/18.بناية1	مصرف المنصور للاستثمار
250, 000, 000, 000	26/05/1999	بغداد /شارع خالد بن الوليد /حي بابل 908 /شارع 16 /بناية 1	مصرف سومر التجاري
300, 000, 000, 000	20/08/1994	بغداد /ساحة الواثق /حي الوحدة	المصرف المتحد للاستثمار

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية. (www.isx-iq.net)

ثانياً: قياس متغيرات البحث:

تضمن البحث أربعة أنواع من المتغيرات هي:

1. المتغير الرئيس الأول (مستقل): الإفصاح للقيمة العادلة. حيث تم تقييم هذا النموذج عن طريق توحيد نسب الإفصاح الخمسة المحسوبة على اساس القوائم المالية بعد تحويلها إلى ارقام معيارية لغرض جعلها متجانسة وازالة الفروقات الناتجة عن آلية احتساب كل نسبة تم التوصل إلى النتائج الموضحة بالجدول ادناه:

جدول (2-3)

قياس الإفصاح عن القيمة العادلة عن طريق اختبار مستوى الإفصاح وفقاً (IFRS 7)

اسم المصرف	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	الوسط
مصرف آشور الدولي	1.015	-1.32	-0.904	-0.806	1.467	2.142	-3.101	-0.215
مصرف بغداد	-4.321	-0.078	1.979	-5.132	-4.652	-3.683	0.33	-2.222
مصرف التجاري	-1.021	-3.035	-4.06	-1.112	1.015	0.766	-0.263	-1.101
مصرف الخليج التجاري	-1.021	-3.035	-4.06	-1.112	1.015	0.766	-0.263	-1.101
مصرف الاستثمار	0.84	0.447	-1.949	0.294	2.547	5.401	6.061	1.949
مصرف الشرق الأوسط	-1.644	1.459	4.651	-0.315	-0.026	2.494	1.406	1.146
مصرف الاهلي	-3.145	1.324	2.476	0.593	0.448	-0.745	2.886	0.548
مصرف المنصور	-3.101	1.006	1.511	1.459	-3.294	1.327	1.93	0.120
مصرف سومر التجاري	-4.186	-0.819	-4.075	0.478	6.682	2.762	-2.027	-0.169
مصرف المتحد	-1.866	0.966	1.593	4.469	2.854	3.178	0.548	1.677
الوسط الحسابي	-1.845	-0.309	-0.284	-0.118	0.805	1.440	0.750	
الانحراف المعياري	1.971	1.696	3.160	2.408	3.156	2.449	2.569	

المصدر: أعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج spss

ولتحديد معدل الاستجابة للمقارنة بين المصارف تم اعتماد الارقام المعيارية لمعرفة ترتيب المصارف حيث يمثل الوسط الحسابي معدل استجابة المصرف نلاحظ أن سنة 2021 كانت الأعلى استجابة إذ بلغ الوسط الحسابي (1.440) أما الأدنى من حيث الاستجابة فكان في

سنة 2016 حيث بلغ (-1.845) بالنسبة للسنوات أما للمصارف فكان المصرف الأعلى استجابة هو مصرف المتحد (1.677) أما الانحراف المعياري فيشير إلى كلما قلّ خطأ قياس الافصاح كلما زادت دقة درجات الاختبار فكانت سنة 2017 هي الأفضل بمعدل انحراف (1.696) ، أما الأعلى خطأ قياس كانت سنة 2018 بمعدل انحراف (3.160).

2. المتغير الرئيس الثاني (مستقل) قياس مخاطر السيولة وتحليلها: يقوم المحور

الحالي بحساب النسب المالية لكل استراتيجية ،ويحلل أسباب ارتفاعها وانخفاضها في المصارف عينة البحث ، والتعرف على أعلى وأدنى قيمة التي حققتها كل مصرف للمصارف عينة البحث للمدة (2016-2022) ، ويتم استخراج عينة هذا البحث من القوائم المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، حسب مؤشرات مخاطر السيولة للمصارف التجارية عينة البحث بهدف توضيح طبيعة عمل القطاع المصرفي ، حيث يتم قياس مخاطر السيولة عن طريق مجموعة المؤشرات الآتية:

1. تحليل استراتيجية إدارة الموجودات وتتضمن مجموعة من المؤشرات وهي :

أ. نسبة النقدية / اجمالي الموجودات

ب. نسبة الاستثمارات / اجمالي الموجودات

أ. النقدية إلى اجمالي الموجودات

يعدّ النقد المصرفي جزءاً لا يتجزأ ومهما من المعاملات المصرفية اليومية ويمكن قياسه عبر الصيغة الآتية لحماية المصرف من الخسائر والسحوبات المفاجئة.

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{النقدية}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

يمكن التعبير عن هذا المؤشر في الجدول الآتي ، والذي يوضح نسبة النقد إلى إجمالي الموجودات لكل مصرف من المصارف عينة البحث والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفق السلسلة الزمنية الممتدة من (2016-2022) وكالاتي:

جدول رقم (3-3)
نسبة النقد إلى اجمالي الموجودات

النقدية إلى اجمالي الموجودات											
المتوسط السنوي	المتحد للاستثمار	سومر التجاري	المنصور للاستثمار	الاهلي العراقي	الشرق الأوسط	الاستثمار العراقي	الخليج التجاري	التجاري العراقي	بغداد	آشور الدولي	السنة
56.07%	10.16%	60.97%	82.32%	63.44%	46.81%	73.80%	38.35%	27.77%	68.16%	88.97%	2016
49.93%	11.19%	67.25%	64.00%	66.14%	55.12%	67.26%	37.43%	27.18%	69.43%	88.43%	2017
57.52%	1.60%	73.21%	79.21%	71.98%	59.32%	58.49%	42.89%	35.10%	70.83%	91.44%	2018
56.31%	1.30%	67.94%	83.11%	56.14%	49.65%	57.29%	47.03%	53.01%	60.96%	10.65%	2019
61.57%	3.63%	75.16%	94.81%	49.40%	48.98%	62.59%	45.91%	65.00%	72.86%	88.30%	2020
52.21%	5.59%	80.56%	66.02%	33.50%	51.52%	49.57%	50.26%	34.90%	57.66%	81.30%	2021
43.43%	5.87%	78.81%	59.76%	47.33%	45.40%	38.96%	50.65%	28.94%	50.37%	63.51%	2022
	5.62%	71.99%	75.60%	55.42%	50.97%	58.28%	44.65%	38.84%	64.32%	73.22%	Mean
	3.88%	6.97%	12.65%	13.14%	4.85%	11.48%	5.32%	14.56%	8.23%	41.28%	Std. Deviation
	1.30%	60.97%	59.76%	33.50%	46.81%	38.96%	37.43%	27.18%	50.37%	10.65%	Minimum
	11.19%	80.56%	94.81%	71.98%	59.32%	73.80%	50.65%	65%	72.86%	91.44%	Maximum

المصدر : أعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

1. مصرف آشور الدولي

بالنظر إلى الجدول (3-3) في عام 2018 وبسبب الزيادة في إجمالي النقد للمصرف فقد وصل إلى (91.44%)، وفي عام 2019 حقق ارتفاع في النقد نسبة إلى الزيادة في الموجودات أدنى معدل قدره (10.65%) وهذا هو السبب في أن المتوسط السنوي بلغ (73.22%)، والانحراف المعياري هو (41.28%).

2. مصرف بغداد

يوضح الجدول (3-3) تحليل نسبة مؤشرات السيولة لمصرف بغداد والتي تتراوح بين (72.86% و 50.37%) وقد كانت أدنى قيمة لها في سنة في 2022 وذلك لزيادة إجمالي الموجودات بالنسبة للنقدية أما لنمو الودائع لدى المصرف عبر العام، فضلاً عن سنة 2020 فقد حققت أعلى قيمة، وقد بلغ المتوسط السنوي للقيمة (64.32%) وبانحراف معياري بلغ (8.23%).

3. مصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (3-3) حقق مصرف التجاري أعلى نسبة في سنة 2020 وقد بلغت (65%)، بينما كانت أدنى نسبة لسنة 2017 وقد بلغت (27.18%)، كما بلغ المتوسط السنوي (38.84%) و بانحراف معياري قدره (14.56%).

4. مصرف الخليج التجاري

نعرض عن طريق الجدول (3-3) أن المصرف حقق أعلى نسبة في سنة 2022 والبالغة (50.65%)، إذ نلاحظ ارتفاع الموجود النقدي لدى المصرف في هذه السنة، وكانت أدنى نسبة (37.43%) في سنة 2017، وكان المتوسط السنوي (44.65%) وبانحراف معياري (5.32%).

5. مصرف الاستثمار العراقي

كما هو موضح في الجدول (3-3) في سنة 2016 ارتفع مجموع النقد والموجودات بشكل كبير، حيث وصل إلى (73.80%)، مقارنة بأدنى نسبة في سنة 2022 (38.96%) بسبب الزيادة البطيئة في النقد مقارنة بإجمالي الأصول، وبلغ المتوسط السنوي (58.28%) وكان الانحراف المعياري (11.48%).

6. مصرف الشرق الأوسط

يتبين من الجدول (3-3) أن أعلى نسبة لمصرف الشرق الأوسط في سنة 2018 كانت بنسبة (59.32%)، في حين جاءت أدنى نسبة للمؤشر في عام 2005 كان (45.40%)، نتيجة

إلى زيادة الاستثمار المصرفي على حساب السيولة النقدية ، بمتوسط سنوي قدره(50.97%)
(وانحراف معياري قدره(4.85%).

7. مصرف الاهلي العراقي

نشاهد عبر الجدول (3-3) أن المصرف حقق أعلى نسبة في سنة 2018 إذ بلغت (71.98%) ، أما أدنى نسبة فكانت في سنة 2021 وقد بلغ(33.50%) بسبب الارتفاع الكبير الملحوظ في اجمالي الموجودات ، وقد بلغ المتوسط السنوي(55.42%) وبانحراف معياري (13.14%).

8. مصرف المنصور للاستثمار

نعرض عن طريق الجدول (3-3) أن المصرف حقق أعلى نسبة في سنة 2020 وبالباغة (94.81%)، إذ نلاحظ ارتفاع الموجود النقدي لدى المصرف في هذه السنة، وكانت أدنى نسبة في سنة2022(59.76%) مما جعل المصرف عرضة لمخاطر السيولة، وكان المتوسط السنوي (75.60%) وبانحراف معياري (12.65%).

9. مصرف سومر التجاري

نشاهد عبر الجدول (3-3) أن المصرف حقق أعلى نسبة بلغت(80.56%) في سنة 2021 وهي أعلى نسبة يحققها المصرف خلال السنوات عينة البحث ، بينما أدنى نسبة كانت سنة 2016 بلغت(60.97%)، وقد بلغ المتوسط السنوي(71.99%) والانحراف المعياري (6.97%).

10. مصرف المتحد للاستثمار

من الجدول (3-3) تجدر الإشارة إلى أن أعلى نسبة نتيجة للزيادة النقدية إلى إجمالي الموجودات بلغت(11.19%) في سنة 2017 ، لكنها انخفضت في سنة 2019 وهي أقل نسبة حققها المصرف خلال السنوات عينة البحث نتيجة لانخفاض النقد إلى زيادة كبيرة في إجمالي الموجودات، حيث وصلت إلى(1.30%) ، بمتوسط سنوي قدره(5.62%) ولانحراف معياري قدره(3.88%).

بالاستناد إلى ما سبق نستنتج أن أدنى نسبة للنقد إلى اجمالي الموجودات حققها مصرف المتحد خلال السنوات والتي كانت في سنة 2019 بلغت(1.30%) بينما حقق مصرف المنصور أعلى نسبة في عام 2020 والتي بلغت(94.81%) كما حقق مصرف المتحد اقل متوسط الحسابي والذي بلغ (5.62%) بينما حقق مصرف المنصور للاستثمار أعلى متوسط حسابي بلغت (75.60%).

ب. الاستثمارات إلى اجمالي الموجودات

الخدمات المصرفية الاستثمارية هي واحدة من مصادر الربح المهمة للمصرف، وهي جزء لا يتجزأ ومهم من المصرف، ويمكن قياسها بالصيغة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الاستثمارات}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

يمكن تمثيل المؤشر بالجدول الآتي الذي يوضح نسبة كل مصرف من المصارف عينة البحث والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفق السلسلة الزمنية الممتدة 2016-2022 وكالاتي:

جدول رقم (3-4)

نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات

الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات											
المتوسط السنوي	المتحد للاستثمار	سومر التجاري	المنصور للاستثمار	الاهلي العراقي	الشرق الأوسط	الاستثمار العراقي	الخليج التجاري	التجاري العراقي	بغداد	آشور الدولي	السنة
10.80%	1.28%	0.24%	3.46%	0.44%	6.07%	2.94%	17.48%	68.74%	0.49%	6.84%	2016
12.03%	0.81%	0.45%	23.29%	0.42%	4.33%	4.14%	13.71%	68.90%	0.43%	6.10%	2017
11.23%	0.67%	0.62%	9.76%	5.14%	4.16%	4.27%	11.52%	60.34%	8.18%	5.61%	2018
8.89%	5.38%	0.49%	10.39%	9.21%	5.01%	0.83%	11.00%	42.32%	9.04%	6.47%	2019
8.11%	0.46%	0.61%	11.71%	8.09%	5.09%	0.77%	11.92%	30.37%	11.88%	6.11%	2020
10.21%	0.59%	0.83%	21.47%	6.91%	5.46%	1.53%	8.41%	56.35%	28.73%	6.35%	2021
10.13%	0.62%	1.25%	20.32%	5.16%	4.52%	3.99%	7.14%	52.32%	0.69%	5.77%	2022
	1.40%	6.41%	14.34%	5.05%	4.95%	2.64%	11.60%	54.19%	8.5%	6.17%	Mean
	0.30 %	0.26%	7.40%	3.48%	0.67%	1.57%	3.40%	14.04%	4.84%	4.71%	Std. Deviation
	0.46%	0.24%	3.46%	0.42%	4.16%	0.77%	7.14%	30.37%	0.43%	5.61%	Minimum
	5.38%	1.25%	23.29%	9.21%	6.07%	4.27%	17.48%	68.90%	28.73%	6.84%	Maximum

المصدر : أعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

1. مصرف آشور الدولي

نعرض في ضوء الجدول (3-4) أعلى نسبة كانت (6.84%) في سنة 2016 وهي أعلى نسبة يسجلها المصرف خلال السنوات عينة البحث، وقد بلغت أدنى نسبة (5.61%) كانت سنة 2018 وذلك بسبب انخفاض مبلغ الاستثمارات بشكل كبير وملحوظ، كما وبلغ المتوسط السنوي (6.17%) وانحراف معياري بلغ (4.71%).

2. مصرف بغداد

أظهر جدول (3-4) تحليل نسبة مؤشرات سيولة مصرف بغداد في حدود 28.73% إلى 0.43% أنها كانت الأدنى في سنة 2017 بسبب التباطؤ الحاد في نمو الاستثمار لكنها وصلت في سنة 2021 إلى أعلى قيمة نتيجة زيادة الاستثمار، وبلغ المتوسط السنوي (8.5%) مع انحراف معياري (4.84%).

3. مصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (3-4) إذ حقق المصرف التجاري أعلى نسبة في سنة 2017 وقد بلغت (68.90%) إلا أن أدنى نسبة كانت لسنة 2020 وقد بلغت (30.37%)، وقد بلغ المتوسط السنوي (54.19%) وبانحراف معياري قدره (14.04%).

4. مصرف الخليج التجاري

نعرض عن طريق الجدول (3-4) أن المصرف حقق أعلى نسبة في سنة 2016 والبالغة (17.48%) بينما كانت أدنى نسبة (7.14%) في سنة 2022، وكان المتوسط السنوي (11.60%) وبانحراف معياري (3.40%).

5. مصرف الاستثمار العراقي

ظهر في الجدول (3-4) أن مصرف الاستثمار حقق أعلى نسبة في 2018 إذ بلغت (4.27%) بسبب ضعف المبلغ المستثمر وهي أعلى نسبة يحققها المصرف عبر السنوات عينة الدراسة، أما أدنى نسبة في سنة 2020 فقد بلغت (0.77%) وذلك لأن المصارف كانت تمر بأزمات مالية بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية للبلاد وقد بلغ المتوسط السنوي (2.64%) وبانحراف معياري قدره (1.57%).

6. مصرف الشرق الأوسط

نشاهد عبر الجدول (3-4) أن أعلى نسبة لمصرف الشرق الأوسط كانت في سنة 2016 وبنسبة (6.07%)، أما أدنى نسبة للمؤشر في سنة 2018 إذ بلغت (4.16%) بسبب ضعف الاستثمار فقد ازداد تركيز المصرف عبر هذه السنة على الائتمان النقدي، وقد بلغ المتوسط السنوي (4.95%) وبانحراف معياري (0.67%).

7. مصرف الاهلي العراقي

يتبين من الجدول (3-4) أن مصرف الأهلي العراقي حقق أعلى نسبة في سنة 2019 حيث بلغت (9.21%) نتيجة زيادة كبيرة في الاستثمار، وبلغت أدنى نسبة في سنة 2017 كانت (0.42%)، وكان مبلغ الاستثمار ثابتاً تقريباً بسبب الزيادة في إجمالي الموجودات، وبلغ المتوسط السنوي (5.05%)، ووصل الانحراف المعياري إلى (3.48%).

8. مصرف المنصور للاستثمار

نعرض عن طريق الجدول (3-4) أن المصرف حقق أعلى نسبة في سنة 2017 وبالباقي (23.29%) بينما كانت أدنى نسبة (3.46%) في سنة 2016، وكان المتوسط السنوي (14.34%) وبانحراف معياري (0.26%).

9. مصرف سومر التجاري

يوضح الجدول (3-4) أن المصرف حقق أعلى نسبة في سنة 2022 حيث بلغت (1.25%) بسبب التقلبات في مبلغ الاستثمار السنوي لعينة البحث وبلغت أدنى نسبة (0.24%) في سنة 2016 وانخفاض كبير في الاستثمار، وكان المتوسط السنوي (6.41%) وكان الانحراف المعياري (0.24%).

10. مصرف المتحد للاستثمار

نلاحظ من الجدول (3-4) أن أعلى نسبة كانت (5.38%) في سنة 2019 وهذا بسبب تضاعف في الاستثمارات مقابل إجمالي الموجودات ثم بدأت الاستثمارات بالتذبذب لتكون أدنى نسبة كانت له في سنة 2020 إذ بلغت (0.46%) وقد بلغ المتوسط السنوي (1.40%) وبانحراف معياري (0.30%).

ونستنتج عن طريق البيانات أعلاه أنه يظهر أن مصرف سومر قد حقق أدنى نسبة كانت في عام 2016 وقد بلغت (0.24%) بينما أعلى نسبة بين المصارف في 2017 بلغت (68.90%) كانت لمصرف التجاري العراقي، أما المتوسط السنوي فقد جاء المصرف التجاري في مقدمة المصارف ليحقق أعلى قيمة وبالباقي (54.19%) وقد بلغ أدنى متوسط (1.40%) لمصرف سومر التجاري.

وترى الباحثة أنه عبر الجدول (3-3) و(4-3) أن أعلى متوسط سنوي لنسبة النقد إلى الموجودات كانت في سنة 2020 إذ بلغ (61.57%) بينما كانت أدنى نسبة في سنة 2022 وبلغت (43.43%)، أما نسبة للاستثمارات إلى إجمالي الموجودات فقد كانت أدنى نسبة لها سنة 2020 بلغت (8.11%)، بينما كانت أعلى نسبة لها سنة 2017 بلغت (12.03%).

2. استراتيجية إدارة المطلوبات

وتتضمن استراتيجية إدارة المطلوبات مجموعة من المؤشرات وتتمثل (بالودائع / اجمالي الموجودات) و (حق الملكية / اجمالي الموجودات)

أ. الودائع إلى اجمالي الموجودات

الودائع المصرفية هي مصدر أساسي ومهم لتمويل القروض والاستثمارات والسحب المفاجئ لهذه الودائع في المصارف ، وأيضاً مصدر رئيس لتمويل مخاطر السيولة. يمكن قياسه بالصيغة الآتية :

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الودائع} \div \text{اجمالي الموجودات (المطلوبات + حق الملكية)}}{100\%}$$

جدول رقم (3-5)

نسبة الودائع إلى اجمالي الموجودات

الودائع إلى اجمالي الموجودات											
المتوسط السنوي	المتحد للاستثمار	سومر التجاري	المنصور للاستثمار	الاهلي العراقي	الشرق الأوسط	الاستثمار العراقي	الخليج التجاري	التجاري العراقي	بغداد	آشور الدولي	السنة
34.74%	12.43%	19.23%	38.69%	25.73%	38.34%	43.96%	53.27%	27.78%	62.67%	25.30%	2016
34.50%	20.00%	23.01%	20.19%	30.59%	42.11%	42.88%	44.06%	29.14%	62.75%	21.62%	2017
35.17%	14.21%	19.72%	15.31%	36.10%	53.60%	39.30%	40.28%	30.31%	70.24%	37.98%	2018
34.48%	11.49%	17.89%	13.79%	39.59%	42.42%	39.82%	36.71%	32.46%	70.73%	33.45%	2019
38.37%	21.77%	16.39%	14.04%	46.83%	41.17%	47.07%	35.39%	44.21%	75.54%	23.86%	2020
40.07%	35.64%	12.93%	29.36%	62.88%	43.51%	37.79%	38.06%	31.23%	75.17%	25.53%	2021
36.76%	19.81%	16.97%	30.59%	63.68%	31.79%	33.86%	40.76%	31.76%	75.93%	27.18%	2022
	19.34%	18.02%	23.14%	43.63%	41.85%	40.67%	41.22%	32.41%	70.43%	27.84%	Mean
	8.25%	3.13%	9.80%	14.98%	6.52%	4.36%	6.04%	5.44%	5.75%	5.31%	Std. Deviation
	11.49%	12.93%	13.79%	25.73%	31.79%	33.86%	35.39%	27.78%	62.67%	%21.62	Minimum
	35.64%	23.01%	38.69%	63.68%	53.60%	47.07%	53.27%	44.21%	75.93%	%33.45	Maximum

المصدر : أعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

1. مصرف آشور الدولي

في ضوء الجدول (3-5) يظهر أن أعلى نسبة من مصرف آشور في سنة 2019 كانت (33.45%) بسبب الزيادة الكبيرة في إجمالي الودائع التي يحتفظ بها زبائن المصرف، وكانت أقل نسبة (21.62%) في 2017. نتيجة لتأثير الوضع السياسي والاقتصادي غير المستقر في البلاد كانت هناك تقلبات واضحة في الودائع إلى إجمالي الموجودات في السنوات عينة البحث، بمتوسط سنوي يبلغ (27.84%) وانحراف معياري بنسبة (5.31%).

2. مصرف بغداد

إذا قمنا بتحليل نسبة مؤشرات السيولة لمصرف بغداد في الجدول (3-5) فأنها تتراوح بين (75.93% إلى 62.67%)، وكانت الأدنى في سنة 2016 على الرغم من أن الودائع شكلت غالبية مطلوبات المصرف هذه السنة، إلا أنها حققت في عام 2022 أعلى قيمة وهو مؤشر إيجابي على تفضيلات العميل التعامل مع المصرف وثقته به، وبلغ متوسط السنوي (70.43%) بلغ الانحراف المعياري (5.75%).

3. المصرف التجاري

نلاحظ من الجدول (3-5) أن المصرف حقق أعلى نسبة في سنة 2020 وقد بلغت (44.21%) في حين كانت أدنى نسبة لسنة 2016 وقد بلغت (27.78%)، كما بلغ المتوسط السنوي (32.41%) وانحراف معياري قدره (5.44%).

4. الخليج التجاري

نعرض عن طريق الجدول (3-5) أن مصرف الخليج حقق أعلى نسبة في سنة 2016 وبالغلة (53.27%) ونلاحظ ارتفاع الودائع فضلاً عن ارتفاع الموجودات، وكانت أدنى نسبة (35.39%) في سنة 2020 وكان المتوسط السنوي (41.22%) وانحراف معياري (6.04%).

5. مصرف الاستثمار العراقي

ظهر مصرف الاستثمار في الجدول (3-5) محقق أعلى نسبة في سنة 2020 حيث وصلت إلى (47.07%) بسبب الزيادة الكبيرة في إجمالي مبلغ الودائع المودعة من قبل الزبائن في المصرف وكان هناك تغيير في إجمالي مبلغ الودائع خلال السنوات عينة البحث، وبلغت أدنى نسبة في سنة 2022 كانت (33.86%)، وكان هناك انخفاض في الودائع مع زيادة في إجمالي الموجودات، لذلك بلغ متوسط المتوسط السنوي (40.6%)، وكان الانحراف المعياري وصلت إلى (36.4%).

6. مصرف الشرق الأوسط

نشاهد في ضوء الجدول (3-5) أن أعلى نسبة لمصرف الشرق الأوسط كانت في سنة في سنة 2018 وبنسبة 53.60% وذلك لزيادة الوعي المصرفي لدى الزبائن وزيادة الودائع المصرفية، أما أدنى نسبة للمؤشر في سنة 2022 إذ بلغت 31.79% حيث بدأت الودائع المصرفية بالانخفاض وقد بلغ المتوسط السنوي 41.85% وبانحراف معياري 6.52%.

7. مصرف الاهلي العراقي

نشاهد عن طريق الجدول (3-5) حقق المصرف أعلى نسبة في سنة 2022 إذ بلغت (63.68%) نتيجة الزيادة الكبيرة والملاحظة في اجمالي الودائع وهذا يدل على ثقة المودعين بالمصرف وهو مؤشر إيجابي للمصرف، أما أدنى نسبة فقد كانت في سنة 2016 وقد بلغ (25.73%) إذ كان هناك انخفاض في الودائع التي يحتفظ بها الزبائن في المصرف بسبب الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها البلد، وقد بلغ المتوسط السنوي (43.63%) وبانحراف معياري (14.98%).

8. مصرف المنصور للاستثمار

نلاحظ من الجدول (3-5) إذ حقق مصرف المنصور أعلى نسبة في سنة 2016 وقد بلغت 38.69% في حين كانت أدنى نسبة لسنة 2019 وقد بلغت 13.79%، كما بلغ المتوسط السنوي 23.14% وبانحراف معياري قدره 9.80%.

9. مصرف سومر التجاري

يوضح من خلال الجدول (3-5) حقق المصرف أعلى نسبة في سنة 2017 إذ بلغ (23.01%) بسبب زيادة الودائع المصرفية، بينما انخفضت الودائع بالنسبة لأجمالي الموجودات سنة 2021 وقد كانت أدنى نسبة عبر السنوات عينة البحث إذ بلغت (12.93%) وقد بلغ المتوسط السنوي (18.02%) والانحراف المعياري (3.13%).

10. مصرف المتحد للاستثمار

نلاحظ من الجدول (3-5) أن أعلى نسبة لمصرف المتحد كانت (35.64%) في سنة 2021 ، بينما كانت أدنى نسبة له خلال السنوات عينة البحث في سنة 2019 إذ بلغت (11.49%) بسبب انخفاض الودائع مقابل الزيادة في اجمالي الموجودات، وقد بلغ المتوسط السنوي (19.34%) وبانحراف معياري (8.25%).

في ضوء البيانات أعلاه يظهر أن مصرف المتحد قد حقق أدنى نسبة كانت في عام 2019 وقد بلغت (11.49%) بينما حقق مصرف بغداد أعلى نسبة بين المصارف في 2022 بلغت)

75.93%) ، ويظهر عن طريق الجدول (3-5) المتوسط السنوي فقد جاء المصرف بغداد في مقدمة المصارف ليحقق أعلى قيمة والبالغة (70.43%) وقد بلغ أدنى متوسط (18.02%) لمصرف سومر.

ب. حق الملكية إلى اجمالي الموجودات

وتقاس بنسبة التمويل بالملكية عن طريق قسمة حق الملكية على اجمالي الموجودات وكلما ارتفعت نسبة حق الملكية دل على ارتفاع نسبة التمويل بالملكية ، ويمكن قياسها عن طريق المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة السيولة} = \text{حق الملكية} \div \text{اجمالي الموجودات} \times 100\%$$

يمكن تمثيل المؤشر بالجدول الآتي الذي يوضح نسبة كل مصرف من المصارف عينة البحث والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفق السلسلة الزمنية الممتدة 2016-2022 وكالاتي :

الجدول (3-6)

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات

حق الملكية إلى إجمالي الموجودات											
المتوسط السنوي	المتحد	سومر	المنصور للاستثمار	الأهلي	الشرق الأوسط	الاستثمار	الخليج	التجاري	بغداد	آشور الدولي	السنة
55.05%	57.31%	75.94%	26.04%	49.64%	43.75%	50.15%	39.62%	66.52%	23.56%	67.42%	2016
48.78%	57.27%	68.56%	22.03%	47.31%	35.15%	49.34%	53.19%	63.35%	25.40%	70.81%	2017
47.78%	58.92%	65.54%	18.97%	49.04%	33.40%	46.63%	54.38%	63.96%	23.95%	57.34%	2018
47.40%	50.22%	76.91%	19.13%	40.56%	40.61%	49.19%	55.85%	60.46%	24.16%	56.35%	2019
39.38%	43.43%	21.08%	22.25%	34.40%	40.89%	46.42%	60.14%	49.88%	19.61%	57.71%	2020
40.52%	36.94%	29.10%	40.13%	17.34%	41.39%	40.42%	56.51%	61.40%	20.08%	45.87%	2021
45.36%	38.58%	80.90%	38.41%	13.18%	33.35%	37.80%	55.80%	61.63%	20.27%	37.76%	2022
	48.95%	59.72%	26.71%	35.92%	38.36%	45.71%	53.64%	61.03%	22.43%	56.18%	Mean
	9.33%	24.32%	8.91%	15.15%	4.28%	4.78%	6.55%	5.31%	2.36%	5.05%	Std. Deviation
	36.94%	21.08%	18.97%	13.18%	33.35%	37.80%	39.62%	49.88%	19.61%	37.76%	Minimum
	58.92%	80.90%	40.13%	49.64%	43.75%	50.15%	60.14%	66.52%	25.40%	70.81%	Maximum

المصدر : أعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

1. مصرف آشور الدولي

في ضوء الجدول (3-6) كانت أعلى نسبة له (70.81%) في سنة 2017 بسبب الزيادة في راس المال للمصرف أي زيادة إصدارات جديدة للاسهم ، وبلغت أدنى نسبة (37.76%) (كانت في سنة 2022 ، كما وبلغ المتوسط السنوي (56.18%) وانحراف معياري بلغ (5.05%).

2. مصرف بغداد

يتضح من خلال الجدول (3-6) لمصرف بغداد أن النسب خلال السنوات تتراوح بين (25.40% و 19.61%) وقد كانت أدنى قيمة لها في سنة 2020 وذلك بسبب الوضع الاقتصادي والسياسي للبلد، أما سنة 2017 فقد حققت أعلى قيمة وهو مؤشر انعكس بشكل إيجابي على السيولة، وقد بلغ المتوسط السنوي للقيمة (22.43%) وبانحراف معياري بلغ (2.36%)

3. مصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (3-6) إذ حقق المصرف أعلى نسبة في سنة 2016 وقد بلغت 66.52% ، وقد كانت أدنى نسبة سنة 2020 وقد بلغت 49.88%، وبالرغم من زيادة راس المال إلا أنه بسيط مقارنةً بارتفاع اجمالي الموجودات كما بلغ المتوسط السنوي 61.03% وبانحراف معياري قدره 5.31%.

4. مصرف الخليج التجاري

نعرض عن طريق الجدول (3-6) أن المصرف حقق أعلى نسبة في سنة 2020 والبالغة (60.14%)، وكانت أدنى نسبة 39.62% في سنة 2016 كما وتفاوتت النسبة بين سنة وأخرى بسبب الظروف السياسية والاقتصادية للبلد مما يؤثر على السيولة النقدية للمصرف، وكان المتوسط السنوي (53.64%) وبانحراف معياري (6.55%).

5. مصرف الاستثمار العراقي

ظهر في الجدول (3-6) أن المصرف حقق أعلى نسبة في سنة 2016 إذ بلغت (50.15%)، أما أدنى نسبة في سنة 2022 إذ بلغت (37.80%) كان المصرف يتبع سياسة متحفظة في زيادة راس ماله مع ارتفاع الموجودات المصرفية وقد بلغ المتوسط السنوي (45.71%) وبانحراف معياري قدره (4.78%).

6. مصرف الشرق الأوسط

نشاهد عن طريق الجدول (6-3) أن أعلى نسبة لمصرف الشرق الأوسط كانت في سنة 2016 وبنسبة (43.75%) بسبب انخفاض التمويل بالودائع وذلك بسبب ضعف ثقة المودعين لأن المصارف كانت تمر بأزمات مالية بسبب الظروف الاقتصادية والامنية والسياسية للبلاد الا أن أدنى نسبة كانت في سنة 2022 إذ بلغت (33.35%) وهو مؤشر إيجابي لربحية المصرف وقد بلغ المتوسط السنوي (38.36%) وبانحراف معياري (4.28%).

7. مصرف الاهلي العراقي

يتبين عن طريق الجدول (6-3) حقق المصرف الاهلي أعلى نسبة (49.64%) في سنة 2016 إذ بلغت، أما أدنى نسبة (13.18%) في سنة 2022، وقد بلغ المتوسط السنوي (35.92%) وبانحراف معياري (15.15%).

8. مصرف المنصور للاستثمار

نلاحظ من الجدول (6-3) إذ حقق مصرف المنصور أعلى نسبة في سنة 2021 وقد بلغت (40.13%) في حين كانت أدنى نسبة لسنة 2018 وقد بلغت (18.97%)، كما بلغ المتوسط السنوي (26.71%) وبانحراف معياري قدره (8.91%).

9. مصرف سومر التجاري

يوضح عن طريق الجدول (6-3) حقق المصرف أعلى نسبة في سنة 2022 إذ بلغ (80.90%) وهو يدل على كفاءة الادارة المصرفية في زيادة أموالها وعليه زيادة سيولتها، أما أدنى نسبة كانت سنة 2020 وقد بلغت (21.08%) بسبب الازمات التي يمر بها البلد وخاصة عند أنتشار وباء (كوفيد 19)، وقد بلغ المتوسط السنوي (59.72%) وبانحراف المعياري (24.32%).

10. مصرف المتحد للاستثمار

نلاحظ من الجدول (6-3) أن أعلى نسبة لمصرف المتحد كانت 58.92% في سنة 2018، أما أدنى نسبة كانت في سنة 2021 إذ بلغت (36.94%)، وقد بلغ المتوسط السنوي (48.95%) وبانحراف معياري (9.33%).

في ضوء البيانات أعلاه يظهر أن مصرف الاهلي العراقي قد حقق أدنى نسبة كانت في عام 2022 وقد بلغت (13.18%) بينما حقق مصرف سومر أعلى نسبة بين المصارف في سنة 2022 بلغت (80.90%)، ويظهر في ضوء الجدول (5-3) فقد جاء مصرف بغداد في مقدمة المصارف في المتوسط السنوي ليحقق أدنى قيمة والبالغة (22.43%) وقد بلغ أعلى وسط حسابي لمصرف التجاري العراقي (61.03%).

وترى الباحثة من الجدول (3-5) أعلاه يظهر أن أعلى متوسط سنوي لنسبة الودائع إلى الموجودات كانت في سنة 2021 إذ بلغ (40.07%) بينما كانت أدنى نسبة في سنة 2019 وبلغت (34.48%) ، أما نسبة حق الملكية إلى اجمالي الموجودات في الجدول (3-6) فقد كانت أدنى نسبة للمتوسط السنوي سنة 2020 بلغت (39.38%) ، بينما كانت أعلى نسبة لها سنة 2016 بلغت (55.05%).

3. استراتيجية إدارة الاموال

وتتضمن استراتيجية إدارة الاموال مجموعة من المؤشرات وتتمثل (بنسبة التوظيف، فجوة التمويل، نسبة فجوة التمويل، فجوة السيولة، نسبة تغطية السيولة) وكما يأتي:

أ. نسبة التوظيف

تعدّ نسبة التوظيف من المؤشرات المهمة لقياس وتحليل السيولة المصرفية وتتعلق بالقروض الممنوحة من المصارف التجارية التي ليس لديها نسب سيولة أخرى. تقيس هذه النسبة المبلغ الذي يمكن أن تغطيه الودائع متطلبات الائتمان المختلفة، وخاصة القروض للشركات والأفراد. يمكن حساب هذه النسبة بقسمة مجموع القروض والسلف التي يمنحها المصرف على الودائع، ويمكن قياسها عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التوظيف} = (\text{القروض والسلف} \div \text{اجمالي الودائع}) \times 100$$

يوضح هذا المؤشر النسبة المئوية لكل مصرف من المصارف عينة البحث، والتي يمكن تمثيلها في الجدول الآتي والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفقاً للسلسلة الزمنية الممتدة من 2016-2022:

جدول (3-7)
نسبة التوظيف

نسبة التوظيف											
المتوسط السنوي	المتحد	سومر	المنصور	الأهلي	الشرق الأوسط	الاستثمار	الخليج	التجاري	بغداد	أشور الدولي	السنة
38.91%	49.42%	23.10%	26.81%	83.61%	45.15%	40.71%	67.31%	8.41%	25.93%	18.64%	2016
34.73%	31.66%	10.56%	43.92%	72.73%	30.89%	48.26%	76.85%	8.62%	21.29%	12.87%	2017
42.33%	46.54%	97.75%	53.15%	40.48%	22.04%	59.12%	73.62%	7.66%	20.71%	25.41%	2018
37.64%	36.32%	12.25%	54.13%	67.44%	34.65%	69.45%	71.75%	7.84%	18.67%	38.53%	2019
48.33%	78.07%	95.58%	56.79%	75.92%	31.47%	51.61%	70.26%	6.91%	13.21%	22.20%	2020
49.50%	94.90%	59.26%	59.63%	75.67%	30.49%	88.58%	54.65%	16.96%	10.51%	53.49%	2021
34.26%	45.93%	50.70%	74.20%	61.80%	21.81%	12.49%	54.68%	7.75%	6.83%	11.40%	2022
	54.69%	49.86%	52.66%	68.24%	30.93%	52.89%	67.02%	9.16%	16.66%	26.07%	Mean
	23.10%	36.81%	14.59%	14.04%	7.95%	23.77%	8.93%	3.48%	6.71%	4.6%1	Std. Deviation
	31.66%	10.56%	26.81%	40.48%	21.81%	12.49%	54.65%	6.91%	6.83%	11.40%	Minimum
	94.90%	97.56%	74.20%	83.61%	45.15%	88.58%	76.85%	16.96%	25.93%	53.49%	Maximum

المصدر: أعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

1. مصرف آشور الدولي

في ضوء الجدول (7-3) أن أعلى نسبة كانت في عام 2021 هي (53.49%) ، وهي أعلى نسبة حققها المصرف في المدة عينة البحث ، وأدنى نسبة كانت في عام 2022 هي (11.40%) (مما يدل على السياسة الوقائية التي تتبعها المصارف على القروض ، أي أن القروض لم تكن المصدر الرئيس للربح ، بمتوسط سنوي قدره (26.07 %) وانحراف معياري قدره (4.61%).

2. مصرف بغداد

أظهر تحليل لنسبة مؤشرات السيولة لمصرف بغداد في حدود (25.93% إلى 6.83%) في الجدول (7-3) أنها كانت الأدنى في عام 2022، لكنها وصلت في عام 2016 إلى الأعلى، يعدّ هذا مؤشرا جيدا للمصارف لتوفير أموال المودعين وجعل وضعهم المالي أكثر أمانا، بمتوسط سنوي يبلغ (16.66%) وانحراف معياري بنسبة (6.71%).

3. مصرف التجاري العراقي

نلاحظ من الجدول (7-3) إذ حقق المصرف التجاري أعلى نسبة في سنة 2021 وقد بلغت (16.96%) بينما كانت أدنى نسبة سنة 2020 وقد بلغت (6.91%)، كما بلغ المتوسط السنوي (9.16%) وبانحراف معياري قدره (3.48%).

4. مصرف الخليج التجاري

يوضح الجدول (7-3) أن المصرف حقق أعلى نسبة (76.85%) في عام 2017 إذ زاد المصرف باستخدام سياسات عالية المخاطر باستخدام جزءا كبيرا من أموال المودعين للحصول على قروض كانت أدنى نسبة (54.65%) في عام 2021 بسبب انخفاض في النشاط الائتماني لذلك قام المصرف بتحوط قروضها للحد من مخاطر الائتمان، بمتوسط سنوي قدره (67.02%) وانحراف المعياري (8.93%).

5. مصرف الاستثمار العراقي

ظهر في الجدول (7-3) أن المصرف حقق نسبة (88.58%) وهي أعلى نسبة تحققت في سنة 2021 وبلغت أدنى نسبة في عام 2021 كانت (12.49%) كان المتوسط السنوي (52.89%) والانحراف المعياري (23.77%).

6. مصرف الشرق الأوسط

يمكننا أن نرى من الجدول (7-3) أن أعلى نسبة من مصرف الشرق الأوسط كانت (45.15%) في سنة 2016، نتيجة لتوسيع النشاط الائتماني، إلا أن أدنى نسبة من المؤشر كانت سنة

2021 كانت (21.81%) ويرجع ذلك إلى انخفاض مستوى الائتمانات النقدية الممنوحة ،
وبلغ المتوسط السنوي (30.93%) مع الانحراف المعياري (7.95%)

7. مصرف الاهلي العراقي

من الجدول (7-3) ، يمكن ملاحظة أن المصرف حقق أعلى نسبة في سنة 2016 ، حيث
وصلت إلى (83.61%) وكانت أدنى نسبة (40.48%) في سنة 2018 بسبب تدهور الظروف
الاقتصادية والسياسية في البلاد ، والتي كان لها تأثير كبير على المصرف ، بمتوسط سنوي
قدره (68.24%) و انحراف معياري (14.04%).

8. مصرف المنصور للاستثمار

ظهر في الجدول (7-3) أن المصرف حقق نسبة (74.20%) وهي أعلى نسبة تحققت في سنة
2022 وبلغت أدنى نسبة في عام 2016 كانت (26.81%) كان المتوسط السنوي (52.66%)
(والانحراف المعياري (14.59%).

9. مصرف سومر التجاري

يوضح الجدول (7-3) أن مصرف سومر حقق أعلى نسبة (97.75%) في سنة 2018 وأنه
يظهر تطورا جيدا، ولكن خلافا لتعليمات البنك المركزي بأن معدل التوظيف يجب ألا يتجاوز
(70%) لتقليل مخاطر التخلف عن السداد، وكانت أدنى نسبة في سنة 2017، حيث وصلت
إلى (10.56%) وهذا لانخفاض في قيمة القروض الممنوحة، كان المتوسط السنوي (49.86%)
(والانحراف المعياري (36.81%).

10. مصرف المتحد للاستثمار

نلاحظ أنه من الجدول (7-3)، كانت أعلى نسبة حققها مصرف المتحد (94.90%) في سنة
2021 ويرجع ذلك إلى التوسع في الائتمانات النقدية والفرق الكبير بين السنوات السابقة من
سنة 2021، وكانت أدنى نسبة في عام 2017 عند (31.66%) بسبب انخفاض التسهيلات
الائتمانية وبلغ المتوسط السنوي في (54.69%) والانحراف المعياري (23.10%).

**وفقا للبيانات أعلاه يظهر أن مصرف بغداد قد حقق أدنى نسبة كانت في عام 2022 وقد
بلغت (6.83%) بينما حقق مصرف سومر أعلى نسبة بين المصارف في سنة 2018 بلغت
(97.75%) ،ويظهر الجدول (7-3) المتوسط السنوي فقد جاء مصرف التجاري في مقدمة
المصارف ليحقق أدنى قيمة وبالغلة (9.16%) وقد بلغ أعلى متوسط (67.02%) لمصرف
الخليج التجاري .**

ب. فجوة التمويل

فجوة التمويل هي إحدى طرق قياس مخاطر السيولة التي تمثل الفرق في إجمالي القروض الممنوحة وإجمالي الودائع كلما زادت فجوة التمويل زادت مخاطر السيولة للمصرف ، والتي يمكن قياسها بالمعادلة الآتية:

$$\text{فجوة التمويل} = \text{معدل القروض} - \text{معدل الودائع}$$

يمكن تمثيل المؤشر بالجدول الآتي الذي يوضح نسبة كل مصرف من المصارف عينة البحث والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفق السلسلة الزمنية الممتدة 2016-2022 وكالاتي:

الجدول (3-8)
فجوة التمويل

فجوة التمويل (بالدنانير)											
المتوسط السنوي	المتحد	سومر	المنصور	الأهلي	الشرق الأوسط	الاستثمار	الخليج	التجاري	بغداد	آشور الدولي	السنة
-8, 109, 267, 221	257, 912, 628	40, 398, 877	-3, 126, 661, 634	-24, 438, 265	-138, 125, 659	-150, 602, 018	-139, 650, 626	-107, 833, 871	-557, 229, 637	-77, 146, 442, 000	2016
-357, 696, 098	225, 149, 248	5, 067, 223	-2, 541, 292, 744	-50, 372, 149	-224, 261, 589	-127, 293, 697	-61, 528, 626	-123, 437, 756	-538, 444, 802	-70, 804, 046, 000	2017
-109, 749, 052	267, 732, 212	1, 813, 556	-1, 091, 231, 833	-112, 965, 737	334, 612, 198	97, 524, 441	61, 442, 496	122, 619, 008	-620, 218, 813	2, 541, 484, 043	2018
-937, 694, 223	182, 775, 982	14, 145, 115	-9, 245, 294, 796	-81, 584, 064	-177, 367, 443	-64, 456, 536	56, 956, 413	789, 728, 217	-651, 572, 139	3, 853, 013, 943	2019
-958, 691, 677	-33, 391, 987	-8, 565, 902	-7, 809, 581, 724	-100, 726, 448	-182, 754, 518	-130, 191, 163	-53, 764, 927	-127, 172, 761	-930, 742, 147	2, 220, 194, 964	2020
-1, 034, 888, 105	-145, 785, 932	-15, 168, 733	-8, 273, 625, 269	-278, 621, 491	-193, 772, 783	-28, 092, 617	-92, 959, 936	-132, 853, 628	-1, 035, 826, 706	5, 349, 233, 474	2021
-1, 568, 901, 477	-84, 887, 352	-27, 437, 767	-5, 816, 308, 333	-587, 748, 754	-34, 715, 676	-6, 342, 191, 605	-1, 335, 621, 031	-155, 010, 779	-1, 219, 796, 551	1, 140, 829, 985	2022
	95, 643, 543	1, 464, 624	-5, 414, 856, 619	-176, 636, 701	-88, 055, 067	-963, 614, 742	-223, 589, 462	38, 005, 490	-793, 404, 399	-1, 897, 796, 166	Mean
	176, 936, 579	21, 993, 937	3, 186, 628, 928	198, 902, 187	196, 075, 203	2, 373, 247, 073	495, 946, 453	344, 797, 409	267, 809, 961	21, 632, 413	Std. Deviation
	-145, 785, 932	-27, 437, 767	-9, 245, 294, 796	-587, 748, 754	-224, 261, 589	-6, 342, 191, 605	-1, 335, 621, 031	-155, 010, 779	-1, 219, 796, 551	-77, 146, 442, 000	Minimum
	267, 732, 212	40, 398, 877	-1, 091, 231, 833	-24, 438, 265	334, 612, 198	97, 524, 441	61, 442, 496	789, 728, 217	-538, 444, 802	5, 349, 233, 474	Maximum

المصدر : أعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

1. مصرف آشور الدولي

يوضح الجدول (3-8) أن مصرف آشور الدولي حقق أعلى فجوة في سنة 2021 كانت (5,349,233,474) مما يشير لتعرضه لمخاطر سيولة عالية بسبب ارتفاع ملحوظ بالقروض الممنوحة من قبل المصرف أي أن المصرف يمتلك عجز بالسيولة، أما أدنى فجوة كانت في سنة 2016، بلغت (-77,146,442,0) كان نتيجة زيادة واضحة وكبيرة في الودائع التي يحتفظ بها المصرف، ويصل المتوسط السنوي إلى (-1,897,769,166) والانحراف المعياري (21,632,413).

2. مصرف بغداد

أوضح تحليل نسبة مؤشرات السيولة لمصرف بغداد في الجدول (3-8)، حيث كانت أدنى فجوة في سنة 2022 بلغت (-1,219,796,551)، لأن المصرف يعاني من أزمة مالية بسبب الظروف الاقتصادية والأمنية والسياسية للبلاد، ولكن في سنة 2017 حقق أعلى فجوة (-538,444,802) وبلغ المتوسط السنوي (-793,404,399) مع انحراف معياري (267,809,961)

3. مصرف التجاري

نلاحظ من الجدول (3-8) أن المصرف التجاري حقق أعلى فجوة في سنة 2019 كانت (789,728,217) أما أدنى فجوة فكانت في سنة 2022، بلغت (-155,010,779) كان نتيجة زيادة واضحة وكبيرة في الودائع التي يحتفظ بها المصرف، ويصل المتوسط السنوي إلى (38,050,490) والانحراف المعياري (344,797,409)

4. مصرف الخليج التجاري

نشاهد عن طريق الجدول (3-8) حقق المصرف أعلى نسبة في سنة 2018 إذ بلغت (61,442,496) مما يشير لتعرضه لمخاطر سيولة عالية بسبب ارتفاع ملحوظ بالقروض الممنوحة من قبل المصرف أي أن المصرف يمتلك عجز بالسيولة، أما أدنى فجوة تمويل فكانت في سنة 2022 وقد بلغ (-1,335,651,031) كان نتيجة زيادة واضحة وكبيرة في الودائع التي يحتفظ بها المصرف، وقد بلغ المتوسط السنوي (-223,589,462) وانحراف معياري (453,946,495)

5. مصرف الاستثمار العراقي

ظهر في الجدول (3-8) أن مصرف الاستثمار حقق المصرف أعلى نسبة في سنة 2018 إذ بلغت (97,524,441) ويشير ذلك إلى تعرض المصرف إلى مخاطر سيولة عالية بسبب ارتفاع ملحوظ في القروض الممنوحة، أما أدنى نسبة في سنة 2022 فقد بلغت-

(6,342,191,605) ، وذلك كان نتيجة لانخفاض ملحوظ في القروض الممنوحة وزيادة الودائع أي أن هناك سيولة فائضة في المصرف بسبب استخدام المصرف سياسة استثمارية متحفظة ، وقد بلغ المتوسط السنوي (-963,614,742) و بانحراف معياري قدره (2,373,247,073)

6. مصرف الشرق الأوسط

نشاهد عن طريق النتائج الموضحة في الجدول (3-8) أن أعلى نسبة حققها مصرف الشرق الأوسط كانت في سنة 2018 وبنسبة (334,612,198) ويشير ذلك إلى تعرض المصرف إلى مخاطر سيولة عالية بسبب ارتفاع ملحوظ في القروض الممنوحة، أما أدنى نسبة للمؤشر في سنة 2017 فقد بلغت (-224,261,589) وكانت نتيجة لارتفاع الودائع التي يحتفظ بها المصرف، وبلغ المتوسط السنوي لمصرف الشرق الأوسط (-88,055,067) فقد كان بانحراف معياري (83,444,870) .

7. مصرف الاهلي العراقي

نشاهد عن طريق الجدول (3-8) أن المصرف قد حقق أعلى نسبة في سنة 2016 إذ بلغت (-24,438,265) وهذا يدل على تعرض المصارف لمخاطر سيولة عالية بسبب الزيادة الكبيرة في القروض الممنوحة من المصارف، أي أن المصارف تعاني من عجز في السيولة ، لكن أدنى فجوة تمويلية كانت في عام 2022 وكان (-587,748,754) نتيجة زيادة واضحة وكبيرة في الودائع التي يحتفظ المصرف وقد بلغ المتوسط السنوي (-176,636,701) و بانحراف معياري (198,902,187)

8. مصرف المنصور للاستثمار

يوضح الجدول (3-8) أن جميع الفجوات عبر السنوات عينة البحث كانت سلبية ، مما يشير إلى احتفاظ المصرف بسيولة عالية للغاية ولديه سياسة محافظة لتجنب المخاطر ، وكانت أعلى فجوة في سنة 2018 كانت (-1,091,231,833) ولكن في سنة 2019 واجه المصرف أصغر فجوة (-9,245,294,796) كانت نتيجة زيادة الودائع التي تحتفظ بها المصرف ، وبلغ المتوسط السنوي (-5,414,856,619) ، و الانحراف المعياري (3,186,628,928) .

9. مصرف سومر التجار

يوضح الجدول (3-8) أن المصرف حقق أعلى فجوة في سنة 2016 إذ بلغ (40,398,877) كانت المصرف تعاني من أزمة مالية بسبب الوضع الاقتصادي والأمني والسياسي في البلاد، لكن النسبة الأدنى كانت في عام 2022، حيث بلغت (-27,437,767) ، والتي كانت نتيجة انخفاض القروض الممنوحة مع زيادة الودائع التي يحتفظ بها المصرف ، مما عرض المصرف

لمخاطر سيولة عالية، وقد بلغ المتوسط السنوي (1,464,624) والانحراف المعياري (21,993,937).

10. مصرف المتحد للاستثمار

نلاحظ من الجدول (3-8) أن أعلى نسبة كانت (267,732,212) في سنة 2018 وهذا بسبب الزيادة الملحوظة في القروض المصرفية، أما أدنى نسبة فكانت في سنة 2021 إذ بلغت (-145,785,932) وقد بلغ المتوسط السنوي (95,643,543) وانحراف معياري (1,769,365,710).

في ضوء البيانات أعلاه يظهر أن مصرف المنصور قد حقق أدنى فجوة كانت في عام 2019 وقد بلغت (-9,245,294,796) بينما حقق مصرف آشور الدولي أعلى نسبة بين المصارف في سنة 2021 بلغت (5,349,233,474)، ويظهر المتوسط السنوي مصرف آشور في مقدمة المصارف ليحقق أدنى قيمة والبالغة (-1,897,796,166) وقد بلغ أعلى وسط حسابي (95,643,543) لمصرف المتحد.

ج. نسبة فجوة التمويل

وتقاس نسبة فجوة التمويل عبر تقسيم فجوة التمويل إلى إجمالي الموجودات ويمكن قياس النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة فجوة التمويل} = (\text{معدل القروض} - \text{معدل الودائع}) \div \text{إجمالي الموجودات} \times 100\%$$

يمكن تمثيل المؤشر بالجدول الآتي الذي يوضح نسبة كل مصرف من المصارف عينة البحث.

جدول (3-9)
نسبة فجوة التمويل

نسبة فجوة التمويل											
المتوسط السنوي	المتحد	سومر	المنصور	الاهلي	الشرق الأوسط	الاستثمار	الخليج	التجاري	بغداد	أشور	السنة
-10.35%	49.00%	11.48%	-2.83%	-4.22%	-21.03%	-26.06%	-17.41%	-25.44%	-46.42%	-20.58%	2016
-13.28%	43.35%	1.30%	-1.93%	-8.34%	-29.10%	-22.19%	-10.20%	-26.80%	-49.39%	-18.84%	2017
-22.34%	51.93%	-0.44%	-69.66%	-21.49%	-41.79%	-16.06%	-10.62%	-27.62%	-55.70%	5.44%	2018
-14.78%	30.25%	4.04%	-6.32%	-12.89%	-26.95%	-12.17%	-10.37%	-17.58%	-57.52%	9.26%	2019
-26.68%	-4.78%	-2.57%	-60.66%	-11.28%	-28.21%	-22.78%	-10.53%	-20.61%	-65.57%	4.68%	2020
-22.65%	-17.62%	-4.07%	-11.85%	-15.30%	-30.24%	-4.32%	-17.26%	-25.93%	-67.27%	8.72%	2021
-21.31%	-10.71%	8.36%	-7.89%	-27.38%	-43.66%	-8.43%	-2.41%	-29.30%	-70.74%	1.46%	2022
	20.20%	2.59%	-23.02%	-14.41%	-31.57%	-16.00%	-11.26%	-24.75%	-58.94%	-1.40%	Mean
	30.23%	5.72%	29.09%	7.87%	8.19%	8.10%	5.08%	4.15%	9.25%	3.26%	Std. Deviation
	-17.62%	-4.07%	-69.66%	-27.38%	-43.66%	-26.06%	-17.41%	-29.30%	-70.74%	-20.58%	Minimum
	51.93%	11.48%	-1.93%	-4.22%	-21.03%	-4.32%	-2.41%	-17.58%	-46.39%	9.26%	Maximum

المصدر: أعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

1. مصرف آشور الدولي

في ضوء الجدول (9-3) كانت أعلى نسبة (9.26%) في عام 2019 وبما أن أعلى نسبة كانت موجبة معرض لمخاطر سيولة عالية نتيجة ارتفاع القروض التي يمنحها المصرف للزبائن بالنسبة للودائع التي لديه مما يسبب عجزاً في السيولة لديه وكانت أدنى نسبة في عام 2016 (-20.58%). لارتفاع نسب الودائع مقارنة القروض بمتوسط سنوي قدره (1.40) - (% وانحراف معياري قدره (3.26%).

2. مصرف بغداد

أوضح تحليل نسبة مؤشرات السيولة لمصرف بغداد في الجدول (9-3) أنها تتراوح بين (-46.42%) و(-70.74%) وقد كانت أدنى قيمة لها في سنة 2022 وقد كان هناك تذبذب في النسبة لتحقيق أعلى نسبة لها في سنة 2016، ويتضح من الجدول أن جميع النسب سالبة مما يدل على أن المصرف لا يوظف أمواله بشكل مناسب وقد بلغ المتوسط السنوي للقيمة (-58.94%) وبانحراف معياري بلغ (9.25%).

3. المصرف التجاري

نلاحظ من الجدول (9-3) إذ حقق المصرف التجاري أعلى نسبة في سنة 2019 وقد بلغت (-17.58%)، أما أدنى نسبة فقد كانت لسنة 2022 وقد بلغت (-29.30%) نلاحظ أن جميع نسب فجوة التمويل سالبة وهذا يعني أن المصرف لا يوظف أمواله بشكل صحيح، كما بلغ المتوسط السنوي (-24.75%) وبانحراف معياري قدره (4.15%).

4. مصرف الخليج التجاري

نعرض في الجدول (9-3) أن المصرف حقق أعلى نسبة في سنة 2022 والبالغة (-) 2.41% وكانت أدنى نسبة (-17.41%) في سنة 2016، ويتبين من الجدول أن جميع نسب فجوة التمويل كانت سالبة مما يدل على أن المصرف لا يوظف أمواله بصورة صحيحة، وكان المتوسط السنوي (-11.26%) وبانحراف معياري (5.08%).

5. مصرف الاستثمار العراقي

ظهر في الجدول (9-3) أن المصرف قد حقق أعلى نسبة في 2021 إذ بلغت (-4.32%)، أما أدنى نسبة في سنة 2016 إذ بلغت (-26.06%) مما يدل على وجود سيولة كافية لدى المصرف، وقد بلغ المتوسط السنوي (-16.00%) وبانحراف معياري قدره (8.10%).

6. مصرف الشرق الأوسط

نلاحظ عن طريق الجدول (3-9) أن جميع نسب فجوة التمويل كانت سالبة أي أن المصرف لا يوظف أمواله بشكل صحيح، كانت أعلى نسبة لمصرف الشرق الأوسط كانت في سنة 2016 وبنسبة (-21.03%) ، أما أدنى نسبة للمؤشر في سنة 2022 إذ بلغت (-43.66%)، ويتبين عن طريق الجدول أن هناك تذبذب في نسب فجوة التمويل خلال سنوات الدراسة ، وقد بلغ المتوسط السنوي (-31.57%) وبانحراف معياري (8.19%).

7. مصرف الاهلي العراقي

نلاحظ عن طريق الجدول (3-9) أن جميع نسب فجوة التمويل كانت سالبة أي أن المصرف لا يوظف أمواله بشكل صحيح كانت أعلى نسبة لمصرف الاهلي كانت في سنة 2016 وبنسبة (-4.22%) ، أما أدنى نسبة للمؤشر في سنة 2022 إذ بلغت (-27.38%)، ويتبين عن طريق الجدول أن هناك تذبذب في نسب فجوة التمويل خلال سنوات الدراسة المالية ، وقد بلغ المتوسط السنوي (-14.41%) وبانحراف معياري (7.87%).

8. مصرف المنصور

نشاهد عن طريق الجدول (3-9) أن جميع نسب فجوة التمويل كانت سالبة أي أن المصرف لا يوظف أمواله بشكل صحيح كانت أعلى نسبة لمصرف الاهلي كانت في سنة 2017 وبنسبة (-1.93%) مما يعني أن المصرف يواجه مخاطر سيولة مرتفعة في هذه السنة ، أما أدنى نسبة للمؤشر في سنة 2018 إذ بلغت (-69.66%)، ويتبين عن طريق الجدول أن هناك تذبذب في نسب فجوة التمويل خلال سنوات الدراسة ، وقد بلغ المتوسط السنوي (-23.02%) وبانحراف معياري (29.09%).

9. مصرف سومر التجاري

نشاهد عن طريق الجدول (3-9) حقق المصرف أعلى نسبة في سنة 2016 إذ بلغت (11.48%) وبما أن أعلى نسبة كانت موجبة معرض لمخاطر سيولة عالية نتيجة ارتفاع القروض التي يمنحها المصرف للزبائن بالنسبة للودائع التي لديه مما يسبب عجزاً في السيولة لديه أما أدنى نسبة في سنة 2021 فقد بلغ (-4.07%) لارتفاع نسب الودائع مقارنة القروض وقد بلغ المتوسط السنوي (2.59%) ، وبانحراف معياري (5.72%).

10. مصرف المتحد للاستثمار

نلاحظ من الجدول (3-9) أن أعلى نسبة كانت (51.93%) في سنة 2018 بينما كانت أدنى نسبة للمصرف عبر مدة الدراسة في سنة 2021 إذ بلغت (-17.62%) ويظهر خلال

الجدول أن أغلب نسب فجوة التمويل موجبة مما يجعل المصرف معرض لمخاطر السيولة، وقد بلغ المتوسط السنوي (20.20%) وبتحرف معياري (30.23%).

في ضوء البيانات يظهر أن مصرف بغداد قد حقق أدنى نسبة كانت في عام 2022 وقد بلغت (-70.74%) بينما حقق مصرف المتحد أعلى نسبة بين المصارف في سنة 2018 بلغت، (51.93%) وعن طريق الجدول (3-9) المتوسط السنوي فقد جاء مصرف بغداد في مقدمة المصارف ليحقق أدنى قيمة والبالغة (-58.94%) وقد بلغ أعلى وسط حسابي (20.20%) لمصرف المتحد.

د. فجوة السيولة

يتم قياس مخاطرة السيولة عن طريق تحديد فجوة السيولة للمصارف وهو الاسلوب الأكثر استخداماً الموجودات السائلة والمطلوبات غير المتوقعة (أو المتقلبة) في المصارف لتحديد وضع السيولة فيها، وتحدث فجوة السيولة بسبب تعرض المصرف للمخاطر بسبب عدم توافر موجودات سائلة كافية للوفاء بمتطلباتها، ويمكن قياسها عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{فجوة السيولة} = \text{صافي الموجودات السائلة} - \text{المطلوبات غير المتوقعة}$$

يمكن تمثيل المؤشر بالجدول الآتي الذي يوضح نسبة كل مصرف من المصارف عينة البحث والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفق السلسلة الزمنية الممتدة 2016-2022 وكالاتي:

الجدول (3-10)
فجوة السيولة (بالدنانير)

فجوة السيولة (بالدنانير)											
المتوسط السنوي	المتحد	سومر	المنصور	الاهلي	الشرق الأوسط	الاستثمار	الخليج	التجاري	بغداد	أشور الدولي	السنة
-192, 272, 258	-136, 864, 845	169, 676, 624	69, 007, 271	94, 498, 318	-2, 760, 445	150, 803, 291	447, 738, 834	-24, 136, 686	-56, 926, 336	-733, 801, 284	2016
110, 538, 056	-132, 776, 669	175, 317, 438	606, 224, 372	102, 786, 832	-53, 552, 862	148, 580, 514	308, 566, 610	-43, 612, 676	-30, 114, 515	-368, 646, 928	2017
184, 318, 111	-169, 444, 332	195, 714, 364	1, 047, 328, 196	100, 975, 820	-5, 750, 111	86, 384, 042	341, 124, 204	5, 286, 932	-26, 329, 409	87, 079, 664	2018
-39, 973, 925	-259, 310, 301	362, 808, 851	-1, 169, 658, 647	81, 548, 189	-4, 546, 989	61, 520, 475	339, 783, 418	95, 392, 590	-136, 201, 229	64, 375, 235	2019
28, 581, 406	-491, 717, 637	213, 443, 068	-1, 000, 643, 469	-216, 863, 699	2, 985, 989	76, 652, 018	312, 190, 306	142, 462, 945	966, 654, 837	59, 520, 496	2020
-200, 964, 875	-339, 798, 402	222, 545, 146	-3, 131, 130, 471	-654, 189, 568	31, 487, 052	-30, 677, 592	355, 119, 335	25, 570, 045	1, 256, 912, 968	259, 088, 231	2021
-164, 164, 368	-217, 977, 047	187, 078, 576	-439, 252, 493	-907, 308, 739	2, 454, 543	-330, 602, 315	-221, 458, 983	-14, 222, 853	91, 211, 655	-248, 596, 679	2022
	-249, 698, 462	218, 083, 438	-574, 017, 892	-199, 793, 264	-4, 240, 403	23, 237, 205	269, 009, 103	26, 677, 185	295, 029, 710	-1, 258, 544, 664	Mean
	129, 507, 253	66, 609, 199	1, 386, 181, 809	419, 349, 268	25, 198, 466	167, 530, 861	221, 192, 690	68, 047, 098	568, 135, 128	111, 910, 885	Std. Deviation
	-491, 717, 637	169, 676, 624	-3, 131, 130, 471	-907, 308, 739	-53, 552, 862	-330, 602, 315	-221, 458, 983	-43, 612, 676	-136, 201, 229	-733, 801, 284	Minimum
	-132, 776, 669	362, 808, 851	1, 047, 328, 196	102, 786, 832	31, 487, 052	150, 803, 291	447, 738, 834	142, 462, 945	1, 256, 912, 968	259, 088, 231	Maximum

المصدر : أعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

1. مصرف الائتمان العراقي

نشاهد عن طريق الجدول (3-10) أن المصرف حقق أعلى فجوة في سنة 2021 إذ بلغ (259,088,231) الف، وقد كان هناك تذبذب في قيمة الفجوة نتيجة عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي، إلا أن أدنى فجوة كانت سنة 2016 وقد بلغت (-733,801,284) الف وقد بلغ المتوسط السنوي (236,785,418) الف والانحراف المعياري (110,910,885) الف.

2. مصرف بغداد

أوضح تحليل مؤشرات السيولة لمصرف بغداد في الجدول (3-10) أن قيم الفجوة عبر سنوات عينة البحث تتراوح بين (-136,201,229) الف و(1,256,912,968) الف وقد كانت أدنى قيمة لها في سنة 2019 أي أن المصرف كان يتمتع بتأمين جيد للمصرف، أما سنة 2021 فقد حققت أعلى قيمة وذلك يجعل المصرف معرض لخطر السيولة المفاجأة، وقد بلغ المتوسط السنوي للقيمة (295,029,710) الف وانحراف معياري بلغ (568,135,128) الف.

3. مصرف التجاري

نلاحظ من الجدول (3-10) إذ حقق المصرف التجاري أعلى فجوة في سنة 2020 وقد بلغت (142,462,945) وهي أكبر فجوة سيولة للمصرف خلال مدة الدراسة المالية، أما أدنى فجوة فقد كانت لسنة 2017 وقد بلغت (-43,612,676) الف، كما بلغ المتوسط السنوي (26,677,185) الف وانحراف معياري قدره (68,047,098) الف.

4. مصرف الخليج التجاري

نعرض عن طريق الجدول (3-10) أن المصرف حقق أعلى فجوة في سنة 2020 والبالغة (142,462,945) الف، بينما كانت أدنى فجوة (-43,612,676) الف في سنة 2022 وهي السنة الوحيدة في مدة الدراسة ذات قيمة سالبة مما يدل على اتباع المصرف سياسة الحيطة والحذر ضد أي خطر سيولة متوقع، وكان المتوسط السنوي (269,009,103) الف وانحراف معياري (221,192,690) الف.

5. مصرف الاستثمار العراقي

ظهر في الجدول (3-10) إذ حقق المصرف أعلى نسبة في 2016 إذ بلغت (150,803,291) الف بسبب مما يشير إلى تعرضه لمخاطر سيولة عالية بسبب انخفاض احتفاظ المصرف بالموجودات السائلة أي أن المصرف لا يمتلك سيولة كافية لمواجهة مطلوباتها المتقلبة، أما أدنى نسبة في سنة 2022 فقد بلغت (-330,602,315) الف مما يشير إلى انخفاض مخاطر سيولة التي يتعرض لها المصرف أي اتباع المصرف إلى سياسة

الحيطة والحذر بسبب الأوضاع السياسية والامنية والاقتصادية التي يمر بها البلد فأن المصرف يتجنب مخاطر السيولة، وقد بلغ المتوسط السنوي (23,237,205) الف وبانحراف معياري قدره (167,530,861) الف.

6. مصرف الشرق الأوسط

نشاهد عن طريق الجدول (3-10) أن أعلى نسبة لمصرف الشرق الأوسط كانت في سنة 2021 وبنسبة (31,487,052) الف مما يشير إلى انخفاض مخاطر سيولة التي يتعرض لها المصرف وذلك بسبب الظروف السياسية في البلد فأن المصرف يتبع سياسة استثمارية متحفظة أما أدنى نسبة للمؤشر في سنة 2017 إذ بلغت (-53,552,862) الف مما يشير إلى تعرضه لمخاطر سيولة عالية بسبب انخفاض احتفاظ المصرف بالموجودات السائلة وذلك بسبب ضعف قدرة المصرف على إدارة سيولتها مما يؤثر سلبا وقد بلغ المتوسط السنوي (-4,240,403) الف، وبانحراف معياري (25,198,466) الف

7. مصرف الاهلي العراقي

نشاهد عن طريق الجدول (3-10) قد حقق المصرف أعلى فجوة في سنة 2017 إذ بلغت (102,786,832) الف يدل ذلك على انخفاض مخاطر السيولة التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف، بينما كان هناك انخفاض كبير بالفجوة في سنة 2022 إذ كانت أدنى فجوة له وقد بلغت (-907,308,739) الف، وقد بلغ المتوسط السنوي (-199,793,264) الف وبانحراف معياري (419,349,268) الف.

8. مصرف المنصور

نشاهد عن طريق الجدول (3-10) حقق المصرف أعلى فجوة في سنة 2018 إذ بلغت (1,047,328,196) الف يدل ذلك على انخفاض مخاطر السيولة التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف، بينما كان هناك انخفاض كبير بالفجوة في سنة 2021 إذ كانت أدنى فجوة له وقد بلغت (-3,131,130,471) الف، وقد بلغ المتوسط السنوي (-574,017,892) الف وبانحراف معياري (1,386,181,809) الف.

9. مصرف سومر التجاري

يوضح عن طريق الجدول (3-10) ان المصرف قد حقق أعلى فجوة في سنة 2019 إذ بلغ (362,808,851) الف، وقد كان هناك تذبذب في قيمة الفجوة نتيجة عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي، الا أن أدنى فجوة كانت سنة 2016 وقد بلغت (169,676,624) الف وقد بلغ المتوسط السنوي (218,083,438) الف والانحراف المعياري (66,609,199) الف

10. مصرف المتحد للاستثمار

نلاحظ من الجدول (3-10) أن أعلى نسبة كانت (-132,776,669) الف في سنة 2017 وهذا يدل تعرض المصرف لخطر سيولة عالي أما أدنى نسبة فكانت في سنة 2020 إذ بلغت (-491,717,637) الف مما يشير إلى انخفاض مخاطر سيولة وذلك بسبب الأوضاع السياسية في هذه المدة ومخاوف ادارة المصرف فأنها تحتفظ بسيولة نقدية لتجنب مخاطر السيولة، وقد بلغ المتوسط السنوي (-249,698,462) الف وبانحراف معياري (129,507,253) الف

في ضوء البيانات يظهر أن مصرف بغداد قد حقق أعلى فجوة كانت في عام 2021 وقد بلغت (1,256,912,968) بينما حقق مصرف المنصور أدنى فجوة بين المصارف في سنة 2021 بلغت (-3,131,130,471) ويظهر الجدول (3-10) المتوسط السنوي فقد جاء مصرف آشور في مقدمة المصارف ليحقق أدنى قيمة وبالبالغة (-1,258,544,664) وقد بلغ أعلى متوسط الحسابي (295,029,710) لمصرف بغداد.

هـ. نسبة تغطية السيولة

يستخدم معدل تغطية السيولة لمساعدة المصرف على الحفاظ على المستوى المناسب للموجودات السائلة التي يمكن تصفيتها وتحويلها إلى نقد لتلبية احتياجاتها في ظل ضغوط السيولة الشديدة ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة ويمكن قياسها بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة LCR} = (\text{الموجودات السائلة} \div \text{المطلوبات قصيرة الاجل}) \times 100\%$$

يمكن تمثيل المؤشر بالجدول الآتي الذي يوضح نسبة كل مصرف من المصارف عينة البحث والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفق السلسلة الزمنية الممتدة 2016-2022 وهي :

الجدول (3-11)
نسبة تغطية السيولة

نسبة السيولة											
المتوسط السنوي	المتحد	سومر	المنصور	الاهلي	الشرق الأوسط	الاستثمار	الخليج	التجاري	بغداد	آشور الدولي	السنة
39.15%	26.79%	5.29%	11.40%	12.68%	90.87%	14.03%	46.80%	82.97%	89.80%	10.86%	2016
42.38%	28.07%	2.51%	8.21%	12.63%	84.25%	14.12%	95.99%	74.15%	92.69%	10.42%	2017
41.85%	55.30%	2.41%	13.43%	13.11%	95.32%	11.78%	11.60%	97.39%	93.82%	93.32%	2018
29.30%	36.90%	4.19%	6.68%	10.75%	92.04%	11.45%	17.04%	13.41%	80.49%	98.80%	2019
37.48%	54.57%	4.44%	11.19%	62.98%	91.46%	11.83%	12.66%	12.97%	90.74%	59.23%	2020
31.95%	13.20%	3.27%	11.06%	45.50%	99.32%	8.57%	13.10%	90.40%	10.80%	10.30%	2021
35.54%	78.32%	4.17%	9.74%	58.20%	68.89%	6.90%	12.54%	76.08%	11.15%	68.18%	2022
	41.88%	53.75%	10.24%	30.84%	88.88%	11.24%	29.96%	63.91%	67.07%	50.15%	Mean
	22.12%	1.06%	2.24%	23.72%	9.93%	2.67%	31.71%	35.55%	38.56%	20.24%	Std. Deviation
	13.20%	2.41%	6.68%	10.75%	68.89%	6.90%	11.60%	12.97%	10.80%	10.30%	Minimum
	78.32%	5.29%	13.43%	62.98%	99.32%	14.12%	95.99%	97.39%	93.82%	98.80%	Maximum

المصدر : أعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel

1. مصرف آشور الدولي

نعرض في ضوء الجدول (3-11) أعلى نسبة كانت (98.80%) في سنة 2019 بسبب الانخفاض الحاصل في المطلوبات المتداولة بنسبة أكبر من الزيادة في الموجودات السائلة ، وقد بلغت أدنى نسبة (10.30%) كانت سنة 2021 ، كما وبلغ المتوسط السنوي (50.15%) وانحراف معياري بلغ (20.24%).

2. مصرف بغداد

أوضح تحليل نسبة مؤشرات السيولة لمصرف بغداد في الجدول (3-11) والتي تتراوح بين (93.82%) و(10.80%) وقد كانت أدنى قيمة لها في سنة 2021 بسبب انخفاض الموجودات السائلة للمصرف بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية وتعرض البلد لوباء (كوفيد19) بينما كانت سنة 2018 لتحقق أعلى قيمة ، وقد بلغ المتوسط السنوي للقيمة (67.07%) و بانحراف معياري بلغ (38.56%).

3. مصرف الخليج

نلاحظ من الجدول (3-11) إذ حقق المصرف التجاري أعلى نسبة في سنة 2018 وقد بلغت (97.39%)، أما أدنى نسبة فقد كانت لسنة 2020 وقد بلغت (12.97%)، كما بلغ المتوسط السنوي (63.91%) و بانحراف معياري قدره (35.55%)

4. مصرف الخليج التجاري

نعرض عن طريق الجدول (3-11) أن المصرف حقق أعلى نسبة في سنة 2017 وبالباغعة (95.99%) بسبب ارتفاع الموجودات السائلة نتيجة زيادة الاستثمار والتوسع الكبير في النشاط المصرفي، وكانت أدنى نسبة (11.60%) في سنة 2018 بسبب انخفاض الموجودات السائلة لعدم قدرة المصرف بالوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الاجل عند الحاجة اليها، وكان المتوسط السنوي (29.96%) و بانحراف معياري (31.71%)

5. مصرف الاستثمار العراقي

ظهر في الجدول (3-11) إذ حقق المصرف أعلى نسبة في 2016 إذ بلغت (14.03%) بسبب الارتفاع الملحوظ في الاستثمارات عبر السنة مقابل المطلوبات المتداولة، أما أدنى نسبة في سنة 2022 فقد بلغت (6.90%) بسبب ارتفاع واضح في جانب المطلوبات المتداولة ،وقد بلغ المتوسط السنوي (11.24%) و بانحراف معياري قدره (2.67%).

6. مصرف الشرق الأوسط

نشاهد عن طريق الجدول (3-11) أن أعلى نسبة يسجلها مصرف الشرق الأوسط خلال السنوات عينة البحث في سنة 2021 وبنسبة (99.32%)، أما أدنى نسبة للمؤشر في سنة 2022 إذ

بلغت (68.89%) بسبب انخفاض الاستثمارات مع ارتفاع واضح للودائع في جانب المطلوبات المتداولة وهذا يعرض المصرف لمخاطر السيولة ، وقد بلغ المتوسط السنوي (88.88%) وبانحراف معياري (9.93%)

7. مصرف الاهلي العراقي

نشاهد عن طريق الجدول (3-11) حقق المصرف أعلى نسبة في سنة 2020 إذ بلغت (62.98%) نتيجة كفاءة المصرف في إدارة مركزه المالي وتعظيم موجوداته السائلة ، أما أدنى نسبة في سنة 2019 وقد بلغ (10.75%) ويعود هذا الانخفاض إلى الزيادة الكبيرة والملاحظة في المطلوبات المتداولة ، وقد بلغ المتوسط السنوي (30.84%) وبانحراف معياري (23.72%)

8. مصرف المنصور

نشاهد عن طريق الجدول (3-11) أن المصرف قد حقق أعلى نسبة في سنة 2018 إذ بلغت (13.43%) نتيجة كفاءة المصرف في إدارة مركزه المالي وتعظيم موجوداته السائلة، أما أدنى نسبة في سنة 2019 وقد بلغ (6.68%) ويعود هذا الانخفاض إلى الزيادة الكبيرة والملاحظة في المطلوبات المتداولة ، وقد بلغ المتوسط السنوي (10.24%) وبانحراف معياري (2.24%)

9. مصرف سومر التجاري

يوضح عن طريق الجدول (3-11) أن المصرف قد حقق أعلى نسبة في سنة 2016 إذ بلغ (5.29%) وذلك لارتفاع الموجودات السائلة للمصرف واعتماده سياسة متكاملة لإدارة مخاطر السيولة ، أما أدنى نسبة فكانت سنة 2018 وقد بلغت (2.41%) وهذا يدل على أن المصرف اتخذ مساراً تنازلياً في توافر السيولة النقدية، وقد بلغ المتوسط السنوي (3.75%) والانحراف المعياري (1.06%)

10. مصرف المتحد للاستثمار

نلاحظ من الجدول (3-11) أن أعلى نسبة كانت (78.32%) في سنة 2022 وهذا بسبب النمو والازدهار للأعمال المصرفية وزيادة نمو الموجودات السائلة وخصوصاً الاستثمارات، أما أدنى نسبة كانت في سنة 2021 إذ بلغت (13.20%) وذلك نتيجة انخفاض الاستثمارات وارتفاع الودائع بشكل واضح مما اثر على حجم السيولة النقدية لديه ، وقد بلغ المتوسط السنوي (41.88%) وبانحراف معياري (22.12%)

في ضوء البيانات أعلاه يظهر أن مصرف سومر قد حقق أدنى نسبة كانت في عام 2018 وقد بلغت (2.41%) بينما حقق مصرف الشرق الأوسط أعلى نسبة بين المصارف في سنة 2021 بلغت (99.32%) (ويظهر الجدول (3-11) المتوسط السنوي فقد جاء مصرف المنصور في مقدمة المصارف ليحقق أدنى قيمة والبالغة (10.24%) وقد بلغ أعلى متوسط سنوي (88.88%) لمصرف الشرق الأوسط.

وترى الباحثة عن طريق الجداول (7،9،11) أعلاه والتي تشتمل على مجموعة النسب يظهر أن أدنى متوسط سنوي لنسبة التوظيف كان سنة 2022 والبالغ (34.26%) وقد بلغ أعلى متوسط (49.50%) في 2021 ، أما نسبة فجوة التمويل فقد كانت أدنى نسبة لها سنة 2020 بلغت (-26.68%) ، بينما كانت أعلى نسبة لها سنة 2016 بلغت (-10.35%) ، كما أن نسبة تغطية السيولة كانت أدنى نسبة لها سنة 2019 بلغت (29.30%)، بينما كانت أعلى نسبة لها سنة 2017 بلغت (42.38%).

3- المتغير الثالث (وسيط) قياس جودة التقارير المالية وتحليلها : إن مقاييس جودة التقارير متعدّدة منها جودة الارباح والتحفّظ المحاسبي ، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية . وسيتم اعتماد قياس جودة التقارير المالية للمصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (السوق النظامي الأول) للمدة عينة البحث (2016-2022) إذ اعتمدت الباحثة في قياس جودة التقارير على الخصائص النوعية التي تتسم بها المعلومات المحاسبية ، إذ اقتصرت الباحثة في عملية القياس على خاصيتين رئيسيتين هما (خاصية الملاءمة) و(التمثيل الصادق) إذ تمت عملية القياس كالآتي :

أ. مقياس خاصية الملاءمة:

ويتم قياس ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية عن طريق قدرة المعلومات المحاسبية على تفسير التغييرات في نموذج سعر السهم، ويعدّ من أكثر النماذج شيوعاً في الاستعمال من قبل الباحثين وذلك لقدرته العالية لتفسير منفعة المعلومات المحاسبية في بيانات مختلفة ، عن طريق الاخذ بنظر المتغيرات الآتية : الارباح المحاسبية للسهم ، القيمة الدفترية للسهم ، التدفق النقدي التشغيلي للسهم . لذلك يتم احتساب هذه الخاصية باستخدام المعادلة الآتية :

$$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 EPS_{it} + \beta_2 OCF_{it} + \beta_3 SBV_{it} + e_{it} \dots \dots \dots (0)$$

إذ أن :

P_{it} سعر إغلاق السهم الواحد للمصرف في نهاية السنة

$EPS_{it} = \beta_1$ الارباح المحاسبية للسهم في نهاية المدة .

$OCF_{it} = \beta_2$ التدفق النقدي التشغيلي للسهم الواحد في نهاية السنة .

$SBV_{it} = \beta_3$ القيمة الدفترية للسهم الواحد في نهاية السنة .

خطأ القياس e_{it} الحد الثابت β_0

وعليه كلما اقترب ناتج المعادلة إلى الصفر عدت التقارير المالية بأنها تمتلك خاصية ملاءمة قوية ،
والعكس صحيح كلما كان الناتج بعيدا عن الصفر اصبحت ضعيفة .
ب. مقياس خاصية التمثيل الصادق: ويقاس عن طريق تمهيد الدخل الذي يعتبر من المقاييس التي لها
صلة بالسلسلة الزمنية ، والتي تم توضيحه في المبحث الثالث من الفصل الثاني ، إذ كلما كانت الارباح
المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية للمصارف خالية من ممارسات تمهيد الارباح اي تدخلات
الادارة لتغيير رقم الربح الحقيقي كلما دلّ على أن معلومات الارباح تمثل تمثيلا صادقا للواقع الفعلي
والتي يمكن قياسها عن طريق المعادلة الآتية :-

$$\text{Smooth}_{j,t} = \sigma (\text{Earn}_{j,t} / \text{Total Asset}_{j,t-1}) \div \sigma (\text{CFO}_{j,t} / \text{Total Asset}_{j,t-1})$$

أذ أن:

تمهيد الارباح المحاسبية .	$\text{Smooth}_{j,t}$
الانحراف المعياري لصادفي ارباح الشركة لنفس السنة مقسوما على اجمالي اصول الشركة للسنة السابقة	$\sigma (\text{Earn}_{j,t} / \text{Total Asset}_{j,t-1})$
الانحراف المعياري للتدفقات التشغيلية للشركة في نفس السنة مقسوما على اجمالي اصول الشركة للسنة السابقة	$\sigma (\text{CFO}_{j,t} / \text{Total Asset}_{j,t-1})$

إذ كل ما اقتربت نتائج المعادلة إلى الصفر عدت التقارير المالية أنها تتمتع بخاصية تمثيل صادق عالية ،
والعكس صحيح كل ما كان ناتج المعادلة بعيدا عن الصفر كانت ضعيفة ، ووفقا لهذا المقياس إذا القيمة
صفر فإن التقارير المالية خالية من التدخل في عملية القياس وعليه سوف تعكس الوضع الفعلي للشركة .
وعليه يمكن توضيح عملية القياس لجودة التقارير المالية لكل مصرف من مصارف عينة البحث
بالاعتماد على النماذج التي تم توضيحها مسبقا وخلال المدة (2016-2022) الجداول الآتية:-

جدول(12-3)

قياس جودة التقارير المالية لمصرف آشور الدولي

قياس جودة التقارير المالية وفقاً لمقياس خاصية التمثيل الصادق			قياس جودة التقارير المالية وفقاً لمقياس خاصية الملاءمة					السنة
التمثيل الصادق	σ (CFO _{j,t} / A _{j,t-1})	σ (Earn _{j,t} / A _{j,t-1})	الملاءمة	P _{it}	β_3	β_2	β_1	
0.103	0.077	0.008	0.125	0.125	1.011	0.046	0.061	2016
0.072	0.086	0.006	0.168	0.168	1.065	-0.036	0.062	2017
0.147	0.124	0.018	0.200	0.100	1.074	0.395	0.029	2018
0.125	0.134	0.017	0.101	0.101	1.035	-0.153	0.024	2019
0.11	0.131	0.014	0.033	0.033	1.094	0.104	-0.014	2020
0.546	0.131	0.072	0.063	0.063	1.126	0.201	0.043	2021
0.862	0.08	0.069	0.109	0.109	1.177	-0.237	-0.02	2022
0.284	المتوسط		0.114					المتوسط

(المصدر: من أعداد الباحثة اعتماداً على التقرير المالي للمصارف والمنشورة في هيئة الأوراق المالية)

تمثل قيم الجدول أعلاه قياس جودة التقارير المالية لمصرف آشور الدولي إذ تشير إلى الآتي:

ظهرت خاصية الملاءمة قوية إذ كان المتوسط الاجمالي بمقدار (0.114)، وقد كان أعلى متوسط لمقياس ملاءمة المصرف هو في سنة 2018 وقد بلغ (0.200) مما يبين أن ملاءمة التقارير المالية لمصرف آشور في هذه السنة هو الأعلى، وأدنى متوسط هو في سنة 2020 بلغ (0.033)، وظهرت خاصية التمثيل الصادق قوية إذا كان المتوسط الاجمالي بمقدار (0.284) وقد كان أعلى متوسط لمقياس التمثيل الصادق هو في سنة 2022 وقد بلغ (0.862) مما يبين أن صدق تمثيل التقارير المالية لمصرف آشور في هذه السنة هو الأعلى، وأدنى متوسط هو في سنة 2020 بلغ (0.11).

جدول(13-3)

قياس جودة التقارير المالية لمصرف بغداد

قياس جودة التقارير المالية وفقاً لمقياس خاصية التمثيل الصادق			قياس جودة التقارير المالية وفقاً لمقياس خاصية الملاءمة					السنة
التمثيل الصادق	σ (CFO _{j,t} / A _{j,t-1})	σ (Earn _{j,t} / A _{j,t-1})	الملاءمة	P _{it}	β_3	β_2	β_1	
0.122	39.693	4.829	0.180	0.910	1.131	-1.004	0.081	2016
0.124	39.323	4.867	0.101	0.610	1.107	-0.08	0.024	2017
0.124	39.331	4.870	0.120	0.290	1.066	0.293	0.017	2018
0.113	0.116	0.013	0.147	0.300	1.094	-0.199	0.029	2019
0.062	0.144	0.009	0.147	0.410	1.113	1.721	0.121	2020
0.052	0.198	0.010	0.160	1.030	1.236	0.92	0.12	2021

0.076	0.217	0.016	0.108	1.370	1.398	0.208	0.213	2022
0.096	المتوسط		0.224					المتوسط

(المصدر: من أعداد الباحثة اعتماداً على التقرير المالية للمصارف والمنشورة في هيئة الأوراق المالية)

تمثل قيم الجدول أعلاه قياس جودة التقارير المالية لمصرف بغداد إذ تشير إلى الآتي: ظهرت خاصية الملاءمة قوية إذ كان المتوسط الاجمالي بمقدار (0.224)، وقد كان أعلى متوسط لمقياس ملاءمة للمصرف هو في سنة 2016 وقد بلغ (0.180) مما يبين أن ملاءمة التقارير المالية لمصرف بغداد في هذه السنة هو الأعلى ، وأدنى متوسط هو في سنة 2017 بلغ (0.101)

وظهرت خاصية التمثيل الصادق قوية إذا كان المتوسط الاجمالي بمقدار (0.096) وقد كان أعلى متوسط لمقياس التمثيل الصادق هو في سنة 2017-2018 وقد بلغ (0.124) مما يبين أن صدق تمثيل التقارير المالية لمصرف بغداد في هذه السنوات هو الأعلى ، وأدنى متوسط هو في سنة 2021 بلغ (0.052)

جدول (3-14)

قياس جودة التقارير المالية لمصرف التجاري

قياس جودة التقارير المالية وفقاً لمقياس خاصية التمثيل الصادق			قياس جودة التقارير المالية وفقاً لمقياس خاصية الملاءمة					
التمثيل الصادق	$\sigma (CFO_{j,t} / A_{j,t-1})$	$\sigma (Earn_{j,t} / A_{j,t-1})$	الملاءمة	P_{it}	β_3	β_2	β_1	السنة
0.153	0.071	0.011	0.010	0.480	1.127	-0.119	0.033	2016
0.025	0.069	0.002	0.016	0.490	1.17	0.101	0.044	2017
0.026	0.064	0.002	0.033	0.470	1.135	0.03	0.043	2018
0.185	0.022	0.004	0.013	0.460	1.087	0.083	0.026	2019
0.412	0.054	0.022	0.394	0.440	1.231	0.355	0.142	2020
0.144	0.155	0.022	0.089	0.620	1.258	-0.454	0.052	2021
0.142	0.159	0.023	0.014	0.500	1.304	0.134	0.047	2022
0.155	المتوسط		0.124					المتوسط

(المصدر: من أعداد الباحثة اعتماداً على التقرير المالية للمصارف والمنشورة في هيئة الأوراق المالية)

تمثل قيم الجدول أعلاه قياس جودة التقارير المالية لمصرف التجاري إذ تشير إلى الآتي: ظهرت خاصية الملاءمة قوية إذ كان المتوسط الاجمالي بمقدار (0.124)، وقد كان أعلى متوسط لمقياس ملاءمة للمصرف هو في سنة 2020 وقد بلغ (0.394) مما يبين أن ملاءمة التقارير المالية لمصرف التجاري في هذه السنة هو الأعلى ، وأدنى متوسط هو في سنة 2016 بلغ (0.010)

وظهرت خاصية التمثيل الصادق قوية إذ كان المتوسط الاجمالي بمقدار (0.155) وقد كان أعلى متوسط لمقياس التمثيل الصادق هو في سنة 2020 وقد بلغ (0.412) مما يبين أن صدق تمثيل التقارير المالية لمصرف التجاري في هذه السنة هو الأعلى ، وأدنى متوسط هو في سنة 2017 بلغ (0.025).

جدول (3-15)

قياس جودة التقارير المالية لمصرف الخليج التجاري

قياس جودة التقارير المالية وفقاً لمقياس خاصية التمثيل الصادق			قياس جودة التقارير المالية وفقاً لمقياس خاصية الملاءمة					
التمثيل الصادق	$\sigma (CFO_{j,t} / A_{j,t-1})$	$\sigma (EARN_{j,t} / A_{j,t-1})$	الملاءمة	P_{it}	β_3	β_2	β_1	السنة
0.295	0.103	0.030	0.016	0.450	1.059	0.08	0.022	2016
0.203	0.106	0.022	0.017	0.390	1.069	-0.5	0.014	2017
0.036	0.107	0.004	0.177	0.190	1.048	0.006	0.002	2018
0.079	0.103	0.008	0.177	0.140	1.022	0.021	-0.013	2019
0.198	0.081	0.016	0.044	0.410	1.023	0.06	0.0015	2020
0.456	0.036	0.016	0.154	0.150	1.014	0.093	-0.017	2021
0.307	0.045	0.014	0.372	0.160	1.028	0.116	-0.171	2022
0.225	المتوسط		0.137					المتوسط

(المصدر: من أعداد الباحثة اعتماداً على التقرير المالية للمصارف والمنشورة في هيئة الأوراق المالية)

تمثل قيم الجدول أعلاه قياس جودة التقارير المالية لمصرف الخليج التجاري إذ تشير إلى الآتي: ظهرت خاصية الملاءمة قوية إذ كان المتوسط الاجمالي بمقدار (0.137)، وقد كان أعلى متوسط لمقياس ملاءمة للمصرف هو في سنة 2022 وقد بلغ (0.372) مما يبين أن ملاءمة التقارير المالية لمصرف التجاري في هذه السنة هو الأعلى ، وأدنى متوسط هو في سنة 2016 بلغ (0.016)

وظهرت خاصية التمثيل الصادق قوية إذ كان المتوسط الاجمالي بمقدار (0.225) وقد كان أعلى متوسط لمقياس التمثيل الصادق هو في سنة 2021 وقد بلغ (0.456) مما يبين أن صدق تمثيل التقارير المالية لمصرف الخليج التجاري في هذه السنة هو الأعلى ، وأدنى متوسط هو في سنة 2018 بلغ (0.036).

جدول (3-16)

قياس جودة التقارير المالية لمصرف الاستثمار

قياس جودة التقارير المالية وفقا لمقياس خاصية التمثيل الصادق			قياس جودة التقارير المالية وفقا لمقياس خاصية الملاءمة					السنة
التمثيل الصادق	σ (CFO _{j,t} / A _{j,t-1})	σ (Earn _{j,t} / A _{j,t-1})	الملاءمة	P _{it}	β_3	β_2	β_1	
2.599	0.008	0.022	0.104	0.600	1.159	0.178	0.041	2016
0.335	0.080	0.027	0.007	0.420	1.132	-0.072	0.016	2017
0.241	0.084	0.020	0.083	0.280	1.132	-0.115	0.001	2018
0.215	0.091	0.020	0.321	0.270	1.042	-0.298	0.0688	2019
0.264	0.085	0.023	0.194	0.230	1.061	0.149	0.019	2020
0.224	0.109	0.024	0.074	0.300	1.052	-0.251	0.004	2021
0.107	0.123	0.013	0.179	0.280	1.137	-0.401	0.0299	2022
0.569	المتوسط		0.137					المتوسط

(المصدر: من أعداد الباحثة اعتمادا على التقرير المالية للمصارف والمنشورة في هيئة الأوراق المالية)

تمثل قيم الجدول أعلاه قياس جودة التقارير المالية لمصرف الاستثمار إذ تشير إلى الآتي: ظهرت خاصية الملاءمة قوية إذ كان المتوسط الاجمالي بمقدار (0.137)، وقد كان أعلى متوسط لمقياس ملاءمة للمصرف هو في سنة 2019 وقد بلغ (0.321) مما يبين أن ملاءمة التقارير المالية لمصرف الاستثمار في هذه السنة هو الأعلى، وأدنى متوسط هو في سنة 2017 بلغ (0.007). وظهرت خاصية التمثيل الصادق قوية إذ كان المتوسط الاجمالي بمقدار (0.569) وقد كان أعلى متوسط لمقياس التمثيل الصادق هو في سنة 2016 وقد بلغ (2.599) وهو أعلى من المتوسط الاجمالي مما يبين أن صدق تمثيل التقارير المالية لمصرف الاستثمار في هذه السنة هو الأعلى، وأدنى متوسط هو في سنة 2022 بلغ (0.107).

جدول (3-17)

قياس جودة التقارير المالية لمصرف الشرق الأوسط

قياس جودة التقارير المالية وفقا لمقياس خاصية التمثيل الصادق			قياس جودة التقارير المالية وفقا لمقياس خاصية الملاءمة					السنة
التمثيل الصادق	σ (CFO _{j,t} / A _{j,t-1})	σ (Earn _{j,t} / A _{j,t-1})	الملاءمة	P _{it}	β_3	β_2	β_1	
0.088	0.127	0.011	0.086	0.430	1.149	0.033	0.047	2016
0.055	0.160	0.009	0.004	0.350	1.044	0.382	-0.002	2017
0.212	0.052	0.011	0.190	0.130	1.069	0.213	-0.009	2018
0.198	0.056	0.011	0.170	0.100	1.069	-0.590	0.003	2019

0.827	0.081	0.067	0.095	0.120	9.870	-0.016	-0.008	2020
1.058	0.059	0.062	0.164	0.200	1.060	0.140	0.001	2021
0.852	0.067	0.057	0.240	0.140	1.060	-0.400	0.006	2022
0.470	المتوسط		0.136					المتوسط

(المصدر: من أعداد الباحثة اعتماداً على التقرير المالية للمصارف والمنشورة في حياة الأوراق المالية)

تمثل قيم الجدول أعلاه قياس جودة التقارير المالية لمصرف الشرق الأوسط إذ تشير إلى الآتي: ظهرت خاصية الملاءمة قوية إذ كان المتوسط الاجمالي بمقدار (0.136)، وقد كان أعلى متوسط لمقياس ملاءمة للمصرف هو في سنة 2022 وقد بلغ (0.240) مما يبين أن ملاءمة التقارير المالية لمصرف الاستثمار في هذه السنة هو الأعلى، وأدنى متوسط هو في سنة 2017 بلغ (0.004).

وظهرت خاصية التمثيل الصادق قوية إذ كان المتوسط الاجمالي بمقدار (0.470) وقد كان أعلى متوسط لمقياس التمثيل الصادق هو في سنة 2021 وقد بلغ (1.058) مما يبين أن صدق تمثيل التقارير المالية لمصرف الاستثمار في هذه السنة هو الأعلى، وأدنى متوسط هو في سنة 2017 بلغ (0.055).

جدول (3-18)

قياس جودة التقارير المالية لمصرف الاهلي

قياس جودة التقارير المالية وفقاً لمقياس خاصية التمثيل الصادق			قياس جودة التقارير المالية وفقاً لمقياس خاصية الملاءمة					السنة
التمثيل الصادق	σ (CFO _{j,t} / A _{j,t-1})	σ (Earn _{j,t} / A _{j,t-1})	الملاءمة	P _{it}	β_3	β_2	β_1	
0.151	0.115	0.017	0.164	0.410	1.151	0.274	0.094	2016
0.157	0.126	0.020	0.071	0.470	1.142	0.224	0.012	2017
0.290	0.090	0.026	0.086	0.340	1.031	0.111	-0.032	2018
0.667	0.031	0.021	0.125	0.610	1.026	0.156	0.037	2019
0.539	0.030	0.016	0.194	0.920	1.224	0.051	0.08	2020
0.817	0.020	0.016	0.124	1.230	1.263	0.356	0.104	2021
0.075	0.061	0.005	0.219	1.100	1.273	0.152	0.107	2022
0.385	المتوسط		0.140					المتوسط

(المصدر: من أعداد الباحثة اعتماداً على التقرير المالية للمصارف والمنشورة في حياة الأوراق المالية)

تمثل قيم الجدول أعلاه قياس جودة التقارير المالية لمصرف الاهلي إذ تشير إلى الآتي: ظهرت خاصية الملاءمة قوية إذ كان المتوسط الاجمالي بمقدار (0.140)، وقد كان أعلى متوسط لمقياس ملاءمة للمصرف هو في سنة 2022 وقد بلغ (0.219) مما يبين أن ملاءمة التقارير المالية لمصرف الاهلي في هذه السنة هو الأعلى، وأدنى متوسط هو في سنة 2017 بلغ (0.071).

وظهرت خاصية التمثيل الصادق قوية إذ كان المتوسط الاجمالي بمقدار (0.385) وقد كان أعلى متوسط لمقياس التمثيل الصادق هو في سنة 2021 وقد بلغ (0.817) مما يبين أن صدق تمثيل التقارير المالية لمصرف الاهلي في هذه السنة هو الأعلى، وأدنى متوسط هو في سنة 2022 بلغ (0.075).

جدول (3-19)

قياس جودة التقارير المالية لمصرف المنصور

قياس جودة التقارير المالية وفقاً لمقياس خاصية التمثيل الصادق			قياس جودة التقارير المالية وفقاً لمقياس خاصية الملاءمة					السنة
التمثيل الصادق	$\sigma (CFO_{j,t} / A_{j,t-1})$	$\sigma (EARN_{j,t} / A_{j,t-1})$	الملاءمة	P_{it}	β_{3t}	β_{2t}	β_1	
0.109	0.501	0.055	0.198	0.990	1.150	0.161	0.02	2016
0.117	0.479	0.056	0.195	0.790	1.160	0.876	0.027	2017
0.125	0.426	0.053	0.170	0.630	1.189	1.046	0.022	2018
0.056	0.199	0.011	0.168	0.670	1.118	-0.172	-0.02	2019
0.087	0.172	0.015	0.128	0.570	1.146	-0.689	-0.014	2020
0.066	0.314	0.021	0.045	0.510	1.120	-2.215	0.032	2021
0.127	0.211	0.027	0.090	0.620	1.132	-0.293	0.051	2022
0.098	المتوسط		0.215					المتوسط

(المصدر: من أعداد الباحثة اعتماداً على التقرير المالية للمصارف والمنشورة في هيئة الأوراق المالية)

تمثل قيم الجدول أعلاه قياس جودة التقارير المالية لمصرف المنصور إذ تشير إلى الآتي: ظهرت خاصية الملاءمة قوية إذ كان المتوسط الاجمالي بمقدار (0.215)، وقد كان أعلى متوسط لمقياس ملاءمة للمصرف هو في سنة 2016 وقد بلغ (0.198) مما يبين أن ملاءمة التقارير المالية لمصرف المنصور في هذه السنة هو الأعلى، وأدنى متوسط هو في سنة 2021 بلغ (0.045).
وظهرت خاصية التمثيل الصادق قوية إذ كان المتوسط الاجمالي بمقدار (0.098) وقد كان أعلى متوسط لمقياس التمثيل الصادق هو في سنة 2022 وقد بلغ (0.127) مما يبين أن صدق تمثيل التقارير المالية لمصرف المنصور في هذه السنة هو الأعلى، وأدنى متوسط هو في سنة 2019 بلغ (0.056).

جدول (20-3)

قياس جودة التقارير المالية لمصرف سومر

قياس جودة التقارير المالية وفقاً لمقياس خاصية التمثيل الصادق			قياس جودة التقارير المالية وفقاً لمقياس خاصية الملاءمة					السنة
التمثيل الصادق	$\sigma (CFO_{j,t} / A_{j,t-1})$	$\sigma (Earn_{j,t} / A_{j,t-1})$	الملاءمة	P_{it}	β_{3t}	β_2	β_1	
0.095	0.442	0.042	0.247	0.900	1.068	0.013	0.015	2016
0.086	0.466	0.040	0.207	0.900	1.070	0.186	0.016	2017
0.082	0.483	0.040	0.119	0.900	1.073	0.177	0.036	2018
0.025	0.134	0.003	0.137	0.510	1.077	-0.234	0.004	2019
0.007	0.134	0.001	0.104	0.400	1.051	0.078	0.043	2020
0.003	0.130	0.000	0.006	0.380	1.055	0.205	0.004	2021
0.001	0.128	0.000	0.107	0.190	1.061	-0.165	0.041	2022
0.043	المتوسط		0.132					المتوسط

(المصدر: من أعداد الباحثة اعتماداً على التقرير المالي للمصارف والمنشورة في هيئة الأوراق المالية)

تمثل قيم الجدول أعلاه قياس جودة التقارير المالية لمصرف سومر إذ تشير إلى الآتي: ظهرت خاصية الملاءمة قوية إذ كان المتوسط الإجمالي بمقدار (0.132)، وقد كان أعلى متوسط لمقياس ملاءمة للمصرف هو في سنة 2016 وقد بلغ (0.247) مما يبين أن ملاءمة التقارير المالية لمصرف سومر في هذه السنة هو الأعلى، وأدنى متوسط هو في سنة 2021 بلغ (0.006).

وظهرت خاصية التمثيل الصادق قوية جداً إذ كان المتوسط الإجمالي بمقدار (0.043) وقد كان أعلى متوسط لمقياس التمثيل الصادق هو في سنة 2016 وقد بلغ (0.095) مما يبين أن صدق تمثيل التقارير المالية لمصرف سومر في هذه السنة هو الأعلى، وأدنى متوسط هو في سنة 2022 بلغ (0.001).

جدول (21-3)

قياس جودة التقارير المالية لمصرف المتحد

قياس جودة التقارير المالية وفقاً لمقياس خاصية التمثيل الصادق			قياس جودة التقارير المالية وفقاً لمقياس خاصية الملاءمة					السنة
التمثيل الصادق	$\sigma (CFO_{j,t} / A_{j,t-1})$	$\sigma (Earn_{j,t} / A_{j,t-1})$	الملاءمة	P_{it}	β_3	β_2	β_1	
0.140	0.156	0.022	0.063	0.310	1.075	-0.206	0.004	2016
0.166	0.153	0.025	0.035	0.230	9.914	0.032	-0.014	2017
0.176	0.125	0.022	0.104	0.090	1.012	-0.166	-0.035	2018
0.220	0.089	0.020	0.167	0.070	1.011	-0.004	-0.007	2019
0.250	0.084	0.021	0.184	0.080	1.012	0.376	0.001	2020

0.229	0.081	0.018	0.201	0.110	1.024	0.131	0.011	2021
0.195	0.084	0.016	0.215	0.060	1.091	0.127	0.04	2022
0.197	المتوسط		0.138					

(المصدر: من أعداد الباحثة اعتماداً على التقرير المالية للمصارف والمنشورة في هيئة الأوراق المالية)

تمثل قيم الجدول أعلاه قياس جودة التقارير المالية لمصرف المتحد إذ تشير إلى الآتي: ظهرت خاصية الملاءمة قوية إذ كان المتوسط الاجمالي بمقدار (0.138)، وقد كان أعلى متوسط لمقياس ملاءمة للمصرف هو في سنة 2022 وقد بلغ (0.215) مما يبين أن ملاءمة التقارير المالية لمصرف المتحد في هذه السنة هو الأعلى، وأدنى متوسط هو في سنة 2017 بلغ (0.035).

وظهرت خاصية التمثيل الصادق قوية إذ كان المتوسط الاجمالي بمقدار (0.197) وقد كان أعلى متوسط لمقياس التمثيل الصادق هو في سنة 2020 وقد بلغ (0.250) مما يبين أن صدق تمثيل التقارير المالية لمصرف المتحد في هذه السنة هو الأعلى، وأدنى متوسط هو في سنة 2016 بلغ (0.140). ويمكن تلخيص اجمالي النتائج لمقياس جودة التقارير المالية التي تم التوصل لها في الجداول السابقة ولجميع المصارف عينة البحث وعبر المدة عينة البحث:

جدول (22-3)

يبين متوسط نسب جودة التقارير المالية لكل مصرف من مصارف عينة البحث ولمدة (2016-2022) وفقاً للنتائج أعلاه

ت	المصرف	الملاءمة	التمثيل الصادق	متوسط الجودة
1	مصرف آشور الدولي	0.114	0.281	0.198
2	مصرف بغداد	0.224	0.096	0.160
3	مصرف التجاري	0.124	0.155	0.140
4	مصرف الخليج التجاري	0.137	0.225	0.181
5	مصرف الاستثمار	0.137	0.569	0.353
6	مصرف الشرق الأوسط	0.136	0.470	0.303
7	مصرف الاهلي العراقي	0.140	0.385	0.263
8	مصرف المنصور	0.215	0.098	0.157
9	مصرف سومر التجاري	0.132	0.043	0.088
10	مصرف المتحد	0.138	0.197	0.168

من أعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الجداول أعلاه

في ضوء الجدول السابق نلاحظ الآتي :-

أن مصرف سومر التجاري هو الأعلى جودة من بين المصارف عينة البحث حيث بلغ متوسط الجودة (0.088). ويأتيه مصرف التجاري بالمرتبة الثانية من حيث الجودة إذ بلغ متوسط الجودة (0.140). أما الأقل جودة ف جاء مصرف الاستثمار بمتوسط بلغ (0.353).

4. المتغير الرابع (تابع) قياس قيمة المصرف وتحليلها عن طريق نموذج Tobin's Q: يتم قياس قيمه الشركة بمقياس (Tobin's Q) والذي تم الإشارة إليها في المبحث الثالث الفصل الثاني، وهي نسبة تقاس بالقيمة السوقية لموجودات الشركة كما تقاس بالقيمة السوقية بمبلغ الدين والاسهم القائمة مقابل تكلفه الاستبدال لموجودات الشركة، ويتم حسابها على أنها نسبة اجمالي الموجودات مطروحا منها القيمة الدفترية للأسهم فضلاً عن القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى اجمالي الموجودات، وحسب المعادلة الرياضية ادناه وهي كالآتي:

Total market value Equity + Total book value of liabilities

Tobin's Q =

Total book value of asset

إذ أن:

Market Value of Equity MVE القيمة السوقية لحقوق الملكية.

Book Value of Assets BVA القيمة الدفترية للموجودات.

Book Value of liabilities BVL القيمة الدفترية للمطلوبات

إذ كلما زادت قيمة Q عن الواحد الصحيح فإن ذلك يشير إلى زيادة قيمة الشركة، وإذا انخفضت قيمتها عن الواحد الصحيح فإن ذلك يعني أن أصول الشركة مقيمة بأعلى من قيمتها السوقية مما يؤدي إلى انخفاض قيمه الشركة، وفي حالة ظهور كافة قيم Q للمصرف ولكل السنوات بالإشارة السالبة فإن أعلى قيمة هي الاقرب للصفر، في حين تسجل أدنى اقل قيمة هي الابعد من الصفر

وبتطبيق نموذج Tobin's Q بعد تهيئة البيانات اللازمة للتطبيق على المصارف عينة الدراسة للمدة (2016-2022) ملحق (IX) كانت النتائج كما موضحة بالجدول (23-3) الآتي:

القيم السوقية وفق Tobin Q								اسم المصرف
المتوسط	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2106	
0.593	0.751	0.721	0.570	0.512	0.549	0.492	0.553	مصرف آشور
0.823	0.414	0.978	0.876	0.825	0.826	0.886	0.954	مصرف بغداد

0.678	0.852	0.689	0.679	0.651	0.625	0.631	0.618	المصرف التجاري العراقي
0.480	0.558	0.435	0.399	0.442	0.456	0.468	0.604	مصرف الخليج التجاري
0.571	0.378	0.596	0.536	0.508	0.534	0.690	0.758	مصرف الاستثمار العراقي
0.649	0.377	0.664	0.665	0.632	0.707	0.775	0.726	مصرف الشرق الأوسط
0.716	0.195	0.995	0.913	0.835	0.671	0.721	0.680	المصرف الاهلي العراقي
0.729	0.384	0.599	0.978	0.809	0.810	0.780	0.740	مصرف المنصور للاستثمار
0.753	0.953	0.546	0.511	0.595	0.894	0.891	0.880	مصرف سومر التجاري
0.497	0.408	0.731	0.582	0.533	0.411	0.427	0.389	مصرف المتحد للاستثمار
	0.527	0.695	0.671	0.634	0.648	0.676	0.688	الوسط الحسابي

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف والمعالجة الحسابية لبيانات العينة

عن طريق نتائج الجدول (3-22) أعلاه الذي يبين قيمة (Q) لكل مصرف وللمدة (2016-2022) باستخدام معادلة (Tobin's Q)، ويتضح أن من النتائج أعلاه أن مصرف بغداد حقق أعلى مستوى للقيمة في عام (2021) إذ بلغت (0.978)، في حين سجل مصرف الاهلي أدنى مستوى للقيمة في عام (2022) إذ بلغت (0.195) ويوضح الجدول إلى انخفاض قيمة (Tobin's Q) لغالبية المصارف وأن موجوداتها مقيمة بأعلى من قيمتها السوقية إذ لا توجد قيمة تجاوزت ال (1)، ويمكن أن يعود السبب في ذلك إلى الازمة الاقتصادية التي عصفت بالبلد بعد الحرب على تنظيم داعش الارهابي وانخفاض أسعار النفط وانتشار covid 19 وغيرها من العوامل الاخرى، إذ انخفضت القيمة السوقية للأسهم وللغالبية العظمى من المصارف إلى ما دون القيمة الاسمية .

المبحث الثاني

نتائج اختبار فرضيات البحث احصائياً

بعد الانتهاء من قياس المتغيرات المستخدمة في البحث التي تم عرضها ومناقشتها في المبحث السابق، ولغرض توفير البيانات بشكل مناسب لاختبار الفرضيات قامت الباحثة بترميز متغيرات البحث لغرض إدخالها إلى البرامج الاحصائية المستخدمة، والجدول الآتي يمثل ملخص ترميز متغيرات البحث وطريقة قياسها فضلاً عن تضمينه توضيحاً لطريقة قياس كل متغير وكالاتي- :

جدول(24-3)

ترميز متغيرات البحث

ت	اسم المتغير	نوع المتغير	الترميز
1	الإفصاح عن القيمة العادلة ¹ :-	مستقل	FVD
2	الإفصاح عن مخاطر السيولة ²	مستقل	LRD
3	جودة التقارير المالية ³	وسيط	FRQ
4	قيمة الشركة	تابع	FV

المصدر: من أعداد الباحثة

1. فحص سلامة البيانات

ولغرض توفير الأرضية المناسبة لاختبار الفرضيات قامت الباحثة بفحص سلامة البيانات والتأكد من صلاحيتها للاختبار، وذلك عن طريق التأكد من عدم وجود قيم مفقودة في البيانات وتكوين مصفوفة الارتباطات، وكذلك التأكد من خلو مؤشرات المتغيرات المستقلة من التداخل الخطي فضلاً عن اختبار استقرار السلاسل الزمنية واختبار الارتباط الذاتي وفحص التوزيع الطبيعي وكالاتي:

2. الإحصاء الوصفي

ويمكن تلخيص الإحصاء الوصفي لبيانات المتغيرات التي سيتم استخدامها في اختبار الفرضيات بالجدول الآتي:-

¹ تم قياس الإفصاح الموحد عن القيمة العادلة بعد توحيد نسب الإفصاح الخمسة المحسوبة على أساس القوائم المالية بعد تحويلها إلى ارقام معيارية لغرض جعلها متجانسة وإزالة الفروقات الناتجة عن الية احتساب كل نسبة.
² تم قياس الإفصاح عن مخاطر السيولة عن طريق مجموع (مؤشرات السيولة المبينة في المبحث السابق) بعد تحويلها إلى ارقام معيارية لغرض جعلها متجانسة وإزالة الفروقات الناتجة عن الية احتساب كل مؤشر.
³ تم قياس جودة التقارير المالية عن طريق مجموع (خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق) بعد تحويلها إلى ارقام معيارية لغرض جعلها متجانسة وإزالة الفروقات الناتجة عن الية احتساب كل خاصية.

جدول (3-25)
الاحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
FVD	70	-5.132	6.682	.00000	2.612252
LRD	70	-4.358	3.669	.00000	1.603578
FRQ	70	-1.977	5.840	-.00001	1.377965
FV	70	-.90595	3.48854	1.0000003	.99999971
Valid N (listwise)	70				

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

وأهم ما يلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم العينة لجميع المتغيرات هو 70 مشاهدة وأن القيم السليمة Valid N (listwise) كذلك تبلغ 70 مما يعني عدم وجود قيم مفقودة في بيانات المتغيرات.

3. مصفوفة الارتباط

يبين الجدول الآتي مصفوفة الارتباط الثنائية بين متغيرات البحث :-

جدول (3-26)
مصفوفة الارتباطات بين متغيرات البحث

Correlations					
		FVD	LRD	FRQ	FV
FVD	Pearson Correlation	1			
	Sig. (2-tailed)		.000		
LRD	Pearson Correlation	.538**	1		
	Sig. (2-tailed)	.000			
FRQ	Pearson Correlation	.632**	.697**	1	
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		
FV	Pearson Correlation	.863**	.616**	.614**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

ويوضح الجدول السابق معاملات الارتباط الثنائية بين المتغيرات والتي تعطينا نظرة أولية عن طبيعة وقوة العلاقة بين المتغيرات.

4. اختبار التداخل الخطي

وقبل اجراء تحليل اختبار الفرضيات تأكد الباحثة من عدم وجود مشكلة الترابط الخطي في بيانات المتغيرات المستخدمة في البحث وذلك عن طريق اختبار التداخل الخطي Test Multicollinearity أو ما يعرف بمقياس Diagnostics Collinearity، وذلك بالاسترشاد بمؤشرين هما معامل تضخم التباين (VIF) Factor Inflationary Variance (معامل القدرة على التحمل Tolerance

جدول (3-27)

اختبار التداخل الخطي للمتغير المستقل و المتغير الوسيط

Collinearity Statistics		
Variable	Tolerance	VIF
FVD	.582	1.717
LRD	.498	2.006
FRQ	.422	2.372

ويبين الجدول أعلاه أن جميع قيم معامل تضخم التباين (VIF) اقل من (5)، وأن جميع قيم معامل القدرة على التحمل Tolerance اكبر من (0.1) وهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي في بيانات المتغير المستقل والمتغير الوسيط وهو شرط من شروط اجراء تحليل الانحدار الخطي الذي سيستخدم لاختبار الفرضيات لاحقاً.

5. اختبار استقرارية السلاسل (جذر الوحدة)

كما قامت الباحثة التأكد من استقرارية السلسلة الزمنية لبيانات المتغيرات، عن طريق فحص الاتجاه العشوائي في السلسلة الزمنية ، وإذا ما كانت السلسلة فيها أنماط منهجية صالحة للتنبؤ، أو بمعنى آخر التأكد من أن التغير في الزمن لا يحدث تغيراً في شكل التوزيع للسلسلة الزمنية، إذ أن الهدف من تحليل استقرارية السلاسل الزمنية هو الحصول على وصف دقيق يتمثل باكتشاف نمط الظاهرة المدروسة، وذلك بتسجيل القيم الماضية والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترات زمنية معينة، وأن استقرارية السلاسل الزمنية تعتمد على وجود وسط حسابي وتباين ثابتين تقريباً بمرور الزمن. إذ أن الاعتماد على متغيرات غير مستقرة يعطي نتائج مضللة بين متغيرات الدراسة ، ويتم التأكد من ذلك عن طريق اختبار جذر الوحدة Unit roots الذي في حالة وجوده في السلسلة فإنه يجعل منها غير قابلة للتنبؤ، وباستخدام برنامج Eviews-v10 كانت النتائج كالاتي:

جدول (3-28)

اختبار استقرارية السلاسل (جذر الوحدة) لمتغيرات البحث

Variable	T-Statistic	Prob	Result at level
FVD	-3.295046	0.0189	Stationary
LRD	-2.393478	0.0147	Stationary
FRQ	-2.454275	0.0131	Stationary
FV	-2.106970	0.0242	Stationary

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews-v10

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن مستوى معنوية (Prob) السلاسل الزمنية لبيانات جميع المتغيرات أصغر من 0.05 وعليه فأنها مستقرة عن المستوى، وهذا يعني أن تلك البيانات صالحة للاعتماد عليها للتنبؤ واجراء تحليل الانحدار لاختبار فرضيات البحث.

6. اختبار الارتباط الذاتي

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في حالة وجود علاقة ما بين قيم الأخطاء العشوائية في النموذج الخطي وخاصة عند استخدام البيانات الزمنية في قياس متغيرات النموذج حيث أن الخطأ العشوائي في كل مدة زمنية يعتمد على أخطاء الفترات الزمنية السابقة لها فضلاً عن ذلك قد تظهر مثل هذه المشكلة نتيجة لإجراء تعديل في البيانات المستخدمة لأغراض تقدير معالم النموذج المدروس مثل اللجوء إلى تقدير قيم بعض المشاهدات الخاصة بمتغيرات النموذج وبما أن عملية التقدير هذه تعتمد في العادة على اخذ معدلات قيم المشاهدات المتتالية وهذا بدوره يؤدي إلى خلق علاقة ما بين قيم الأخطاء العشوائية للنموذج الخطي، وهناك عدة اختبارات للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي من أهمها وأكثرها استخداماً ما يعرف باختبار دربن واتسون (Durbin Watson) (D-W) وذلك كونه مناسباً لاختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وباستخدام برنامج SPSS كانت النتائج كالآتي:-

جدول (3-29)

اختبار الارتباط الذاتي لمتغيرات البحث

Path		Durbin Watson	
FV	<-----	FVD	1.675493
FV	<-----	LRD	1.114675
FV	<-----	FRQ	1.278164
FRQ	<-----	FVD	1.273031
FRQ	<-----	LRD	1.178522

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم D-W لجميع مسارات التأثيرات هي اقرب إلى الرقم 2، وتجدر الإشارة إلى أنه كلما كانت قيمة D-W قريبة من الصفر دل ذلك على وجود ارتباط ذاتي موجب في حين كلما كانت هذه القيمة قريبة من 4 كلما دل ذلك على وجود ارتباط ذاتي سالب وأخيراً كلما اقتربت تلك القيمة من 2 دل ذلك على انعدام وجود ارتباط ذاتي.

7. اختبار التوزيع الطبيعي

كما قامت الباحثة بأجراء اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات البحث وكانت النتائج كالاتي:-

جدول (3-30)

اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات البحث

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test					
		FVD	LRD	FRQ	FV
N		70	70	70	70
Normal Parameters ^{a, b}	Mean	.00000	.00000	-.00001	1.0000003
	Std. Deviation	2.612252	1.603578	1.377965	.99999971
Most Extreme Differences	Absolute	.070	.097	.078	.055
	Positive	.063	.093	.078	.055
	Negative	-.070-	-.097-	-.076-	-.047-
Test Statistic		.070	.097	.078	.055
Asymp. Sig. (2-tailed)		.200 ^{c, d}	.097 ^c	.200 ^{c, d}	.200 ^{c, d}
a. Test distribution is Normal.					
b. Calculated from data.					
c. Lilliefors Significance Correction.					
d. This is a lower bound of the true significance.					

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

النتائج أعلاه تشير إلى أن معنوية جميع المتغيرات Sig هي اكبر من 0.05 مما يعني بياناتها تتبع التوزيع الطبيعي وصالحة للتحليل الإحصائي من النوع المعلمي.

ثانياً: نتائج اختبار الفرضيات

بعد فحص سلامة البيانات والتأكد من صلاحيتها للاختبار قامت الباحثة باختبار الفرضيات احصائياً .

الفرضية الأولى : هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن القيمة العادلة وفق (IFRS7) في جودة التقارير المالية.

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج الانحدار الخطي الآتي:-

$$FRQ_{it} = b_0 + b_1FVD_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:-

b_0 = ثابت معادلة الانحدار والتي تمثل قيمة المتغير التابع⁴ عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوية للصفر.

b_1 = الميل، ويستخدم لقياس نوع ومقدار التأثير.

ε_{it} = اخطاء التقدير أو ما تسمى بالبقايا الإحصائية.

وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالاتي:-

جدول (3-31)

ملخص نموذج اختبار الفرضية الأولى

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.632 ^a	.399	.390	1.075970
a. Predictors: (Constant) , FVD				
b. Dependent Variable: FRQ				

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يبين الجدول أعلاه ملخص النموذج أعلاه model summary أن قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.632، وأن معامل التحديد R Square بلغ 0.399 وهذا يعني أن المتغير المستقل الأول (الإبلاغ عن القيمة العادلة) يفسر وفق هذا النموذج الاحصائي ما قيمته 39.9% من التباين الحاصل في المتغير الوسيط جودة التقارير المالية، وأن الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the

⁴ تجدر الإشارة إلى أن المتغير الوسيط يعامل معاملة المتغير التابع عند اختبار تأثيره بالمتغير المستقل، ويعامل معاملة المتغير المستقل عن اختبار تأثيره في المتغير التابع.

Estimate كان 1.07597 وكلما أنخفض هذا النوع من الاخطاء كلما كان ذلك افضل من الناحية الاحصائية.

جدول (3-32)

تباين اختبار الفرضية الأولى

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df ⁵	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	52.292	1 ⁶	52.292	45.168	.000 ^b
	Residual	78.724	68 ⁷	1.158		
	Total	131.016	69 ⁸			
a. Dependent Variable: FRQ						
b. Predictors: (Constant) , FVD						

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يبين الجدول أعلاه التباين أعلاه anova أن قيمة F المحسوبة بلغت 45.168 وهي اكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (68,1) والبالغة 3.98 عند مستوى دلالة 5%، وأن مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.000 وهي اقل بكثير من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفاً بمقدار 0.05، مما يشير إلى ملائمة النموذج الاحصائي المعد لاختبار الفرضية.

جدول (3-33)

معاملات دالة الانحدار للفرضية الأولى

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-0.000014	.129		.000	1.000

⁵ df تعني درجات الحرية وهي مختصر degrees of freedom وتمثل عدد القيم القابلة للتغير في حساب خاصية إحصائية ما . يعتمد حساب الخصائص الإحصائية المختلفة على مجموعة من المعلومات أو البيانات. يسمى عدد المعلومات المستقلة عن بعضها والتي تدخل في حساب خاصية إحصائية معينة.

⁶ تشير إلى درجة الحرية الأولى والتي تساوي عدد المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار المستخدم في قياس الفرضية.

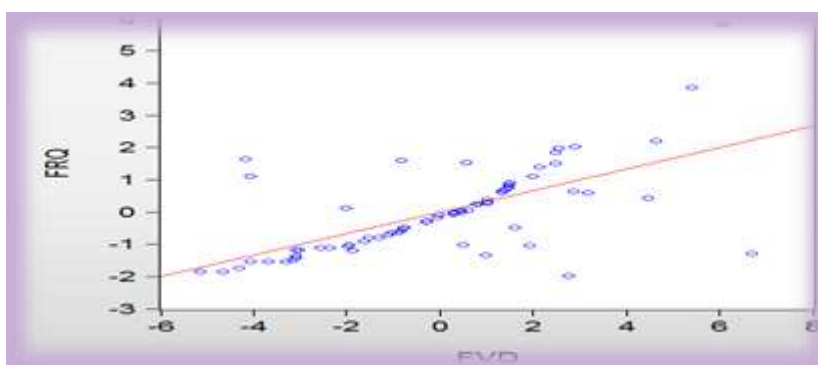
⁷ تشير إلى درجة الحرية الثانية وتساوي مجموع درجتي الحرية مطروحا منها درجة الحرية الأولى.

⁸ تشير إلى مجموع درجتي الحرية الأولى والثانية وتساوي حجم العينة مطروح منها واحد.

	FVD	.333	.050	.632	6.721	.000
a. Dependent Variable: FRQ						

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

أهم ما بينه الجدول أعلاه أن قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت 0.333 والتي تبين تأثير المتغير المستقل في المتغير الوسيط (بواسطة المعامل B)، وتشير القيمة أعلاه إلى أي زيادة في المتغير المستقل الأول (الإفصاح عن القيمة العادلة) بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى الزيادة 33.3% في المتغير الوسيط جودة التقارير المالية، وأن مستوى معنوية احصائية T بلغت 0.000 وهي أقل بكثير من 0.05 وعليه فأن بيانات العينة أظهرت دليلاً مقنعاً قبول فرضية البحث لثبوت الأثر احصائياً. والشكل الآتي يؤكد العلاقة الطردية بين المتغيرين عن طريق الاتجاه الصاعد للمنحنى:



شكل (3-1)

علاقة التأثير للإفصاح عن القيمة العادلة في جودة التقارير المالية

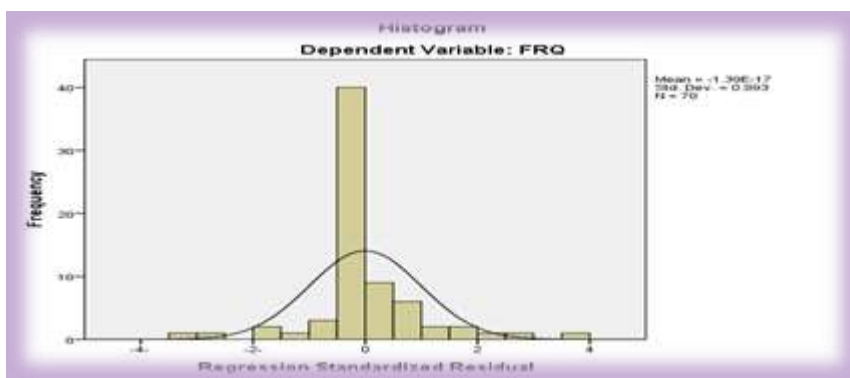
المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

ويمكن إعادة صياغة معادلة الانحدار التي اعتمدت في اختبار الفرضية على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها والتي يمكن استخدامها لغرض التنبؤ بالشكل الآتي:-

$$FRQ = -0.000014 + 0.333 * FVD$$

ويعرض الشكل الآتي المدرج التكراري والذي يبين التوزيع الطبيعي للبواقي الاحصائية⁹ لمعادلة الانحدار والذي يبين دقة معادلة الانحدار السابقة.

⁹ يبني تحليل الانحدار على أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً عند كل النقاط للمتغير المستقل، وهذا يعني أنها تتغير من سالب لموجب حول قيمة الصفر بشكل توزيع طبيعي وبحيث يكون مجموعها صفراً.

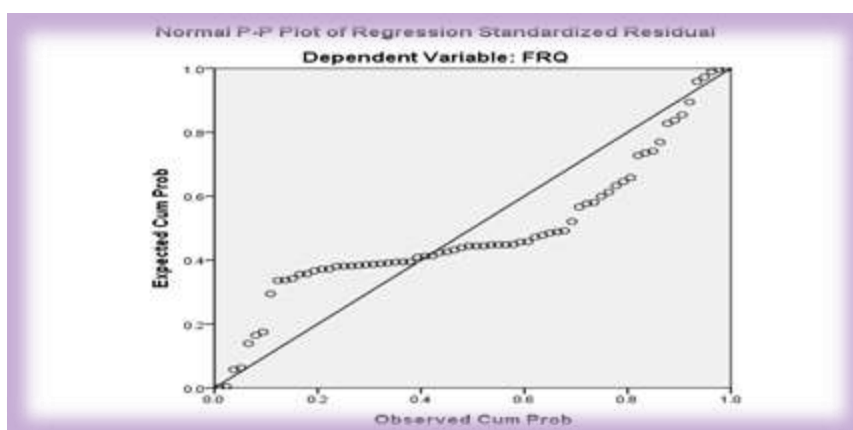


شكل (3-2)

المدرج التكراري لبواقي الفرضية الأولى

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

ويبين الشكل الآتي استيفاء شروط اختبار تحليل الانحدار بشكل بياني عن طريق والذي يبين توزع النقاط حول الخط المستقيم وهذا يثبت أن البواقي الاحصائية تتبع التوزيع الطبيعي.



الشكل (3-3)

التوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الأولى

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

الفرضية الثانية " هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن مخاطر السيولة وفق (IFRS7) في جودة التقارير المالية"

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج الانحدار الخطي الآتي:-

$$FRQ_{it} = b_0 + b_1LRD_{it} + \varepsilon_{it}$$

وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالاتي:-

جدول (3-34)

ملخص نموذج اختبار الفرضية الثانية

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Error of the Estimate .Std
1	.697 ^a	.486	.478	.995478
a. Predictors: (Constant) ، LRD				
b. Dependent Variable: FRQ				

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يبين الجدول أعلاه ملخص النموذج أعلاه model summary أن قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.697، وأن معامل التحديد R Square بلغ 0.486 وهو يمثل القوة التفسيرية للنموذج، أي أن المتغير المستقل الثاني (الإفصاح عن مخاطر السيولة) يفسر 48.6% من التباين الحاصل في المتغير التابع، وأن الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 99547809 وكلما أنخفض هذا النوع من الأخطاء كلما كان ذلك أفضل من الناحية الاحصائية.

جدول (3-35)

تباين اختبار الفرضية الثانية

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	63.630	1	63.630	64.209	.000 ^b
	Residual	67.386	68	.991		
	Total	131.016	69			
a. Dependent Variable: FRQ						
b. Predictors: (Constant) ، LRD						

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يبين الجدول أعلاه التباين أعلاه anova أن قيمة F المحسوبة بلغت 64.209 وهي أكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (1، 68) والبالغة 3.98 عند مستوى دلالة 5%. وأن مستوى

معنوية الاختبار Sig بلغت 0.000 وهي اقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفاً بمقدار 0.05، وهذا ما يدل على ملائمة النموذج الاحصائي المستخدم لاختبار الفرضية.

جدول (3-36)

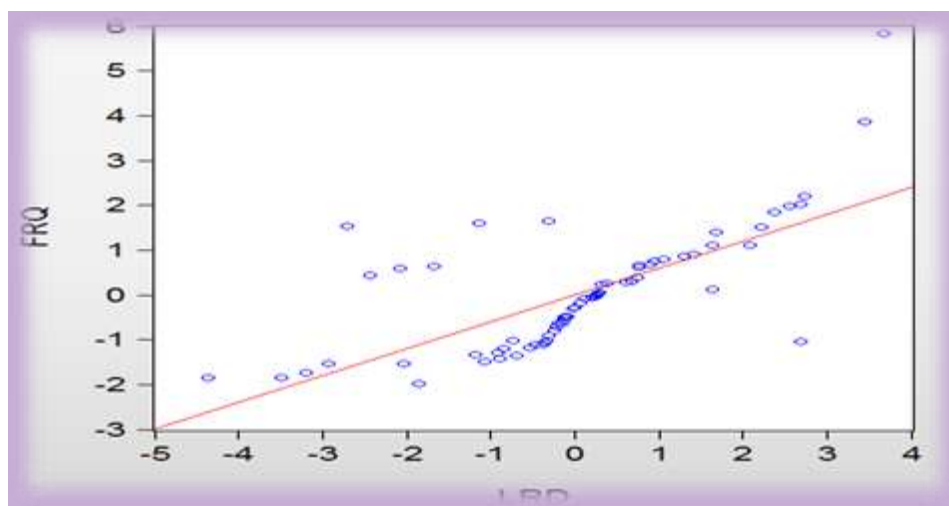
معاملات دالة الانحدار للفرضية الثانية

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-0.000014	.119		.000	1.000
	LRD	.599	.075	.697	8.013	.000

a. Dependent Variable: FRQ

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

أهم ما يبينه جدول معاملات دالة الانحدار **Coefficients** أن قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت 0.599 والتي تبين تأثير المتغير المستقل الثاني (الإفصاح عن مخاطر السيولة) في المتغير الوسيط (بواسطة المعامل B)، وتشير القيمة الموجبة للمعامل B_1 إلى أن هنالك تأثير طردي بين المتغيرين المستقل والوسيط أو بعبارة أخرى أن أي زيادة في المتغير المستقل الثاني (الإفصاح عن مخاطر السيولة) بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى الزيادة بمقدار 59.9% في المتغير التابع (قيمة الشركة) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الأخرى، ويلاحظ من الجدول أعلاه أيضاً أن مستوى معنوية احصائية T للمتغير المستقل بلغت 0.000 وهي اقل بكثير من الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفاً بمقدار 0.05 وهذا يعني أن بيانات العينة قد وفرت دليلاً مقنعاً على قبول الفرضية لثبوت الاثر احصائياً. والشكل الآتي يؤكد العلاقة الطردية بين المتغيرين عن طريق الاتجاه الصاعد للمنحنى:



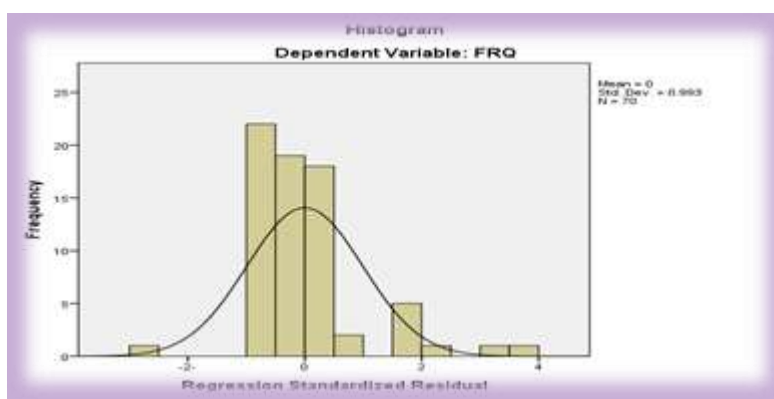
شكل (3-4)

علاقة التأثير للإفصاح عن مخاطر السيولة في قيمة الشركة

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss
ويمكن اعادة صياغة معادلة الانحدار التي اعتمدت في اختبار الفرضية على ضوء النتائج التي تم التوصل اليها والتي يمكن استخدامها لغرض التنبؤ بالشكل الآتي:-

$$FRQ = -0.000014 + 0.599 * LRD$$

ويعرض الشكل الآتي المدرج التكراري والذي يبين التوزيع الطبيعي للبواقي الاحصائية لمعادلة الانحدار والذي يبين دقة معادلة الانحدار السابقة.

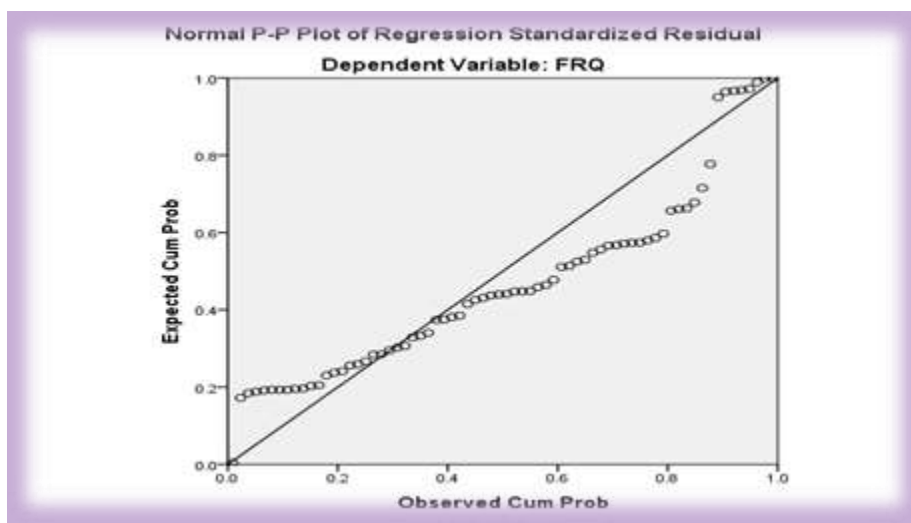


شكل (3-5)

المدرج التكراري لبواقي الفرضية الثانية

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

ويبين الشكل الآتي استيفاء شروط اختبار تحليل الانحدار بشكل بياني عن طريق توزيع النقاط حول الخط المستقيم وهذا يثبت أن البواقي الاحصائية تتبع التوزيع الطبيعي.



الشكل (3-6)
التوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الثانية

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

الفرضية الثالثة " هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن القيمة العادلة وفق (IFRS7) في تعظيم قيمة الشركة "

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج الانحدار الخطي الآتي:-

$$FV_{it} = b_0 + b_1FVD_{it} + \varepsilon_{it}$$

وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالتالي:-

جدول (3-37)
ملخص نموذج اختبار الفرضية الثالثة

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.863 ^a	.745	.741	.5087
a. Predictors: (Constant) ، FVD				
b. Dependent Variable: FV				

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يبين الجدول أعلاه ملخص النموذج أعلاه model summary أن قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.863، وأن معامل التحديد R Square بلغ 0.745 وهو يمثل القوة التفسيرية للنموذج، أي أن المتغير المستقل الأول (الإفصاح عن القيمة العادلة) يفسر 74.5% من التباين الحاصل في المتغير التابع، وأن الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 0.5087 وكما أنخفض هذا النوع من الأخطاء كلما كان ذلك أفضل من الناحية الاحصائية.

جدول (3-38)

تباين اختبار الفرضية الثالثة

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	51.399	1	51.399	198.577	.000 ^b
	Residual	17.601	68	.259		
	Total	69.000	69			
a. Dependent Variable: FV						
b. Predictors: (Constant) ، FVD						

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يبين الجدول أعلاه التباين أعلاه anova أن قيمة F المحسوبة بلغت 198.577 وهي أكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (68,1) والبالغة 3.98 عند مستوى دلالة 5%. وأن مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.000 وهي أقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفاً بمقدار 0.05، وهذا ما يدل على ملائمة النموذج الاحصائي المستخدم لاختبار الفرضية.

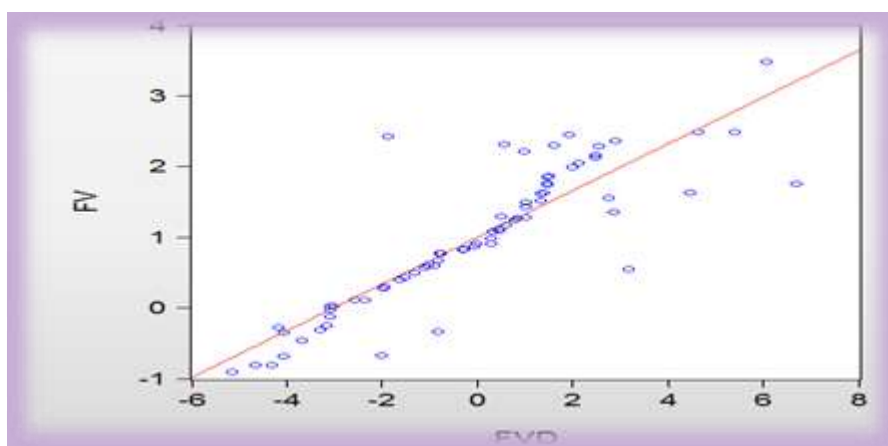
جدول (3-39)

معاملات دالة الانحدار للفرضية الثالثة

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.000	.061		16.445	.000
	FVD	.330	.023	.863	14.092	.000
a. Dependent Variable: FV						

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

أهم ما يبينه جدول معاملات دالة الانحدار **Coefficients** أن قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت 0.330 والتي تبين تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع (بواسطة المعامل B)، وتشير القيمة الموجبة للمعامل B_1 إلى أن هنالك تأثير طردي بين المتغيرين المستقل والتابع أو بعبارة أخرى أن أي زيادة في المتغير المستقل الأول (الإفصاح عن القيمة العادلة) بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى الزيادة بمقدار 50.1% في المتغير التابع (قيمة الشركة) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الأخرى، ويلاحظ من الجدول أعلاه أيضاً أن مستوى معنوية احصائية T للمتغير المستقل بلغت 0.000 وهي أقل بكثير من الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفاً بمقدار 0.05 وهذا يعني أن بيانات العينة قد وفرت دليلاً مقنعاً على قبول الفرضية لثبوت الاثر احصائياً. والشكل الآتي يؤكد العلاقة العكسية بين المتغيرين عن طريق الاتجاه الصاعد للمنحنى:



شكل (3-7)

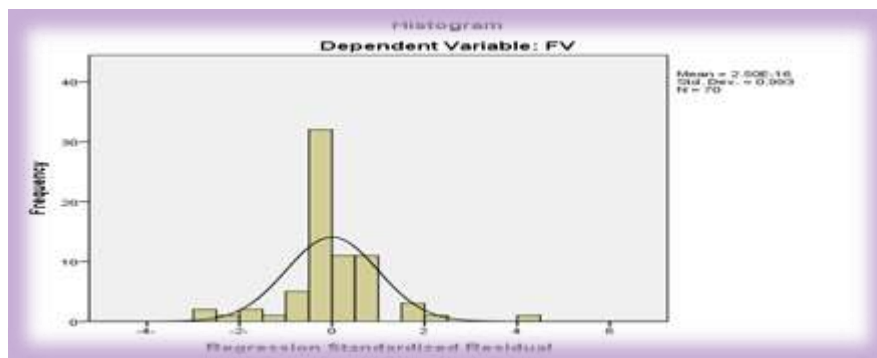
علاقة التأثير للإفصاح عن القيمة العادلة في قيمة الشركة

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

ويمكن إعادة صياغة معادلة الانحدار التي اعتمدت في اختبار الفرضية على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها والتي يمكن استخدامها لغرض التنبؤ بالشكل الآتي:-

$$FV = 1.0 + 0.330 * FVD$$

ويعرض الشكل الآتي المدرج التكراري والذي يبين التوزيع الطبيعي للبواقي الاحصائية لمعادلة الانحدار والذي يبين دقة معادلة الانحدار السابقة.

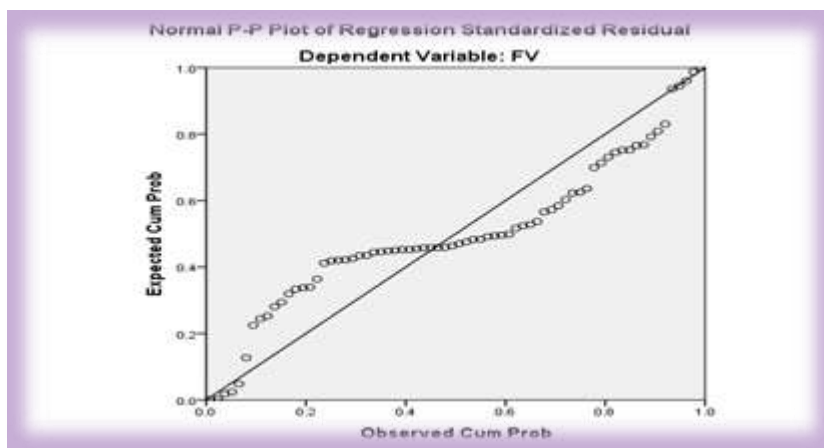


شكل (3-8)

المدرج التكراري لبواقي الفرضية الثالثة

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

ويبين الشكل الآتي استيفاء شروط اختبار تحليل الانحدار بشكل بياني عن طريق الشكل ادناه والذي يبين توزع النقاط حول الخط المستقيم وهذا يثبت أن البواقي الاحصائية تتبع التوزيع الطبيعي.



الشكل (3-9)

التوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الثالثة

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

الفرضية الرابعة " هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن مخاطر السيولة وفق (IFRS7) في تعظيم قيمة الشركة "

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج الانحدار الخطي الآتي:-

$$FV_{it} = b_0 + b_1LRD_{it} + \varepsilon_{it}$$

وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالاتي:-

جدول (3-40)
ملخص نموذج اختبار الفرضية الرابعة

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.616 ^a	.379	.370	.79351
a. Predictors: (Constant) , LRD				
b. Dependent Variable: FV				

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يبين الجدول أعلاه ملخص النموذج أعلاه model summary أن قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.616، وأن معامل التحديد R Square بلغ 0.379 وهو يمثل القوة التفسيرية للنموذج، أي أن المتغير المستقل الثاني (الإفصاح عن مخاطر السيولة) يفسر 37.9% من التباين الحاصل في المتغير التابع، وأن الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 0.79351 وكما أنخفض هذا النوع من الأخطاء كلما كان ذلك أفضل من الناحية الاحصائية.

جدول (3-41)

تباين اختبار الفرضية الرابعة

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	26.179	1	26.179	41.572	.000 ^b
	Residual	42.821	68	.630		
	Total	69.000	69			
a. Dependent Variable: FV						
b. Predictors: (Constant) , LRD						

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يبين الجدول أعلاه التباين أعلاه anova أن قيمة F المحسوبة بلغت 41.572 وهي أكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (68,1) والبالغة 3.98 عند مستوى دلالة 5%. وأن مستوى

معنوية الاختبار Sig بلغت 0.000 وهي اقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفاً بمقدار 0.05، وهذا ما يدل على ملاءمة النموذج الاحصائي المستخدم لاختبار الفرضية.

جدول (3-42)

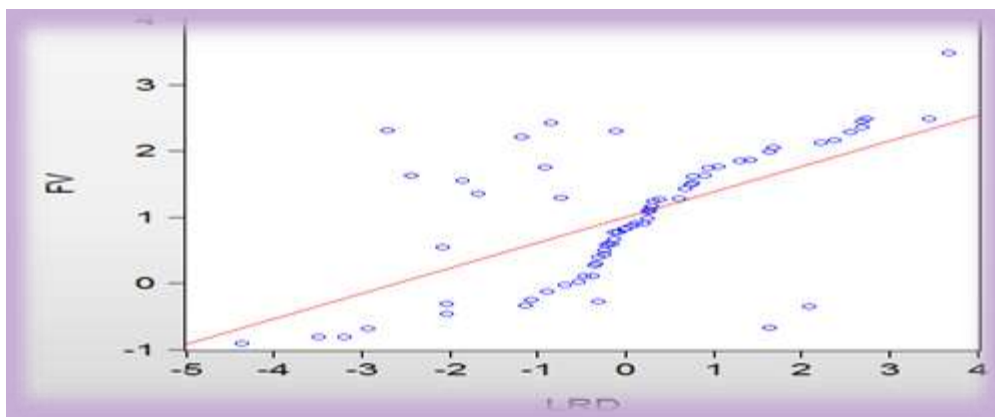
معاملات دالة الانحدار للفرضية الرابعة

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.000	.095		10.543	.000
	LRD	.384	.060	.616	6.448	.000

a. Dependent Variable: FV

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

أهم ما يبينه جدول معاملات دالة الانحدار **Coefficients** أن قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت 0.384 والتي تبين تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع (بواسطة المعامل B)، وتشير القيمة الموجبة للمعامل B_1 إلى أن هنالك تأثيراً طردياً بين المتغيرين المستقل والتابع أو بعبارة أخرى أن أي زيادة في المتغير المستقل الثاني (الإفصاح عن مخاطر السيولة) بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى الزيادة بمقدار 38.4% في المتغير التابع (قيمة الشركة) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الأخرى، ويلاحظ من الجدول أعلاه أيضاً أن مستوى معنوية احصائية T للمتغير المستقل بلغت 0.000 وهي اقل بكثير من الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفاً بمقدار 0.05 وهذا يعني أن بيانات العينة قد وفرت دليلاً مقنعاً على قبول الفرضية لثبوت الاثر احصائياً. والشكل الآتي يؤكد العلاقة العكسية بين المتغيرين عن طريق الاتجاه الصاعد للمنحنى:



شكل (3-10)

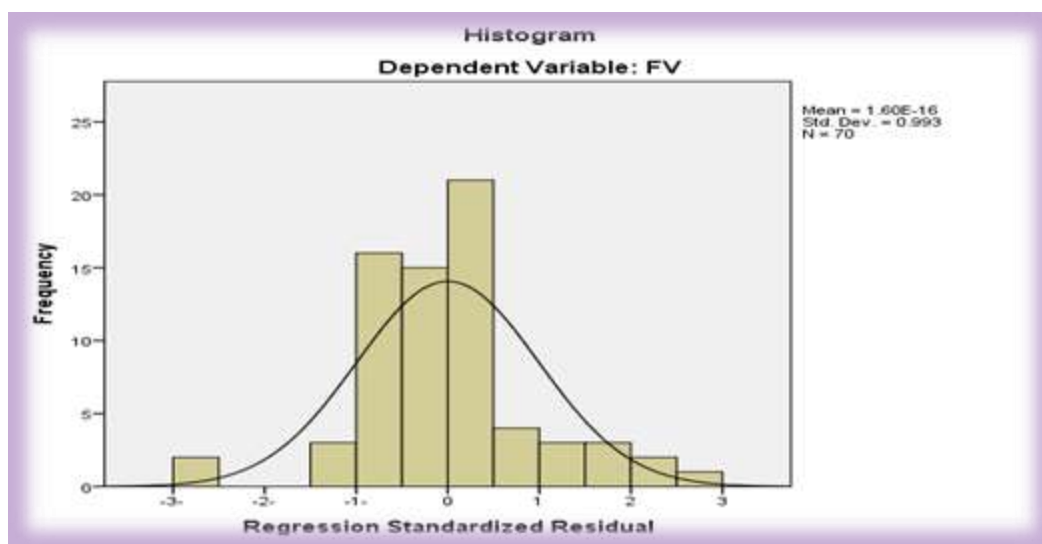
علاقة التأثير للإفصاح عن مخاطر السيولة في قيمة الشركة

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

ويمكن اعادة صياغة معادلة الانحدار التي اعتمدت في اختبار الفرضية على ضوء النتائج التي تم التوصل اليها والتي يمكن استخدامها لغرض التنبؤ بالشكل الآتي:-

$$FV = 1.0 + 0.384 * LRD$$

ويعرض الشكل الآتي المدرج التكراري والذي يبين التوزيع الطبيعي للبواقي الاحصائية لمعادلة الانحدار والذي يبين دقة معادلة الانحدار السابقة.

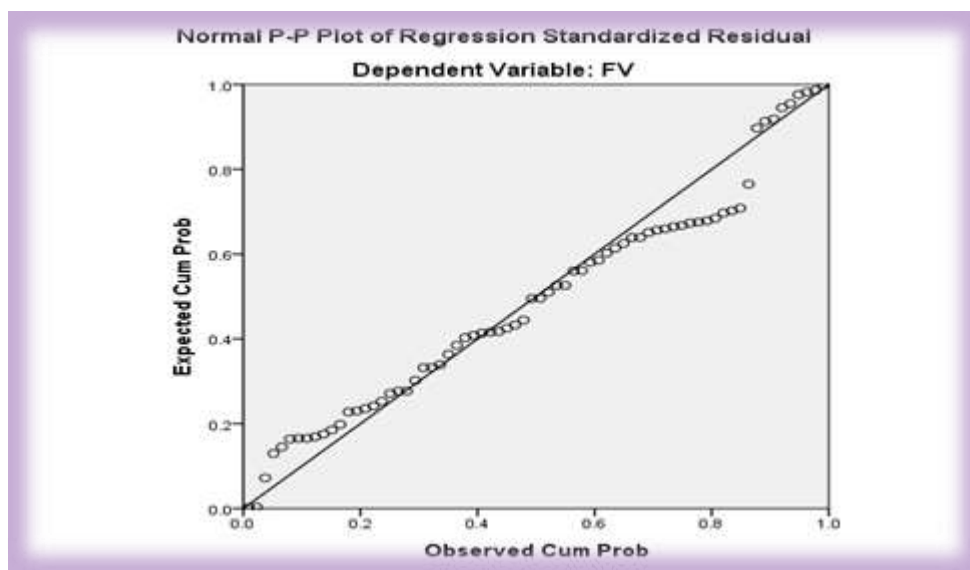


شكل (3-11)

المدرج التكراري لبواقي الفرضية الرابعة

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

ويبين الشكل الآتي استيفاء شروط اختبار تحليل الانحدار بشكل بياني عن طريق والذي يبين توزع النقاط حول الخط المستقيم وهذا يثبت أن البواقي الاحصائية تتبع التوزيع الطبيعي.



الشكل (3-12)

التوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الرابعة

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

الفرضية الخامسة " هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة التقارير المالية في تعظيم قيمة الشركة "

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج الانحدار الخطي الآتي:-

$$FV_{it} = b_0 + b_1FRQ_{it} + \varepsilon_{it}$$

وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالاتي: -

جدول (3-43)

ملخص نموذج اختبار الفرضية الخامسة

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.614 ^a	.377	.368	.7951
a. Predictors: (Constant) , FRQ				
b. Dependent Variable: FV				

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يبين الجدول أعلاه ملخص النموذج أعلاه model summary أن قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.614، وأن معامل التحديد R Square بلغ 0.377 وهو يمثل القوة التفسيرية للنموذج، أي أن المتغير الوسيط (جودة التقارير المالية) يفسر 37.7% من التباين الحاصل في المتغير التابع، وأن

الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 0.7951 وكلما أنخفض هذا النوع من الأخطاء كلما كان ذلك أفضل من الناحية الاحصائية.

جدول (3-44)

تباين اختبار الفرضية الخامسة

ANOVA ^a						
Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	26.009	1	26.009	41.140	.000 ^b
	Residual	42.990	68	.632		
	Total	69.000	69			
a. Dependent Variable: FV						
b. Predictors: (Constant), FRQ						

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يبين الجدول أعلاه التباين أعلاه anova أن قيمة F المحسوبة بلغت 41.140 وهي أكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (68,1) والبالغة 3.98 عند مستوى دلالة 5%، وأن مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.000 وهي أقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفاً بمقدار 0.05، وهذا ما يدل على ملائمة النموذج الاحصائي المستخدم لاختبار الفرضية.

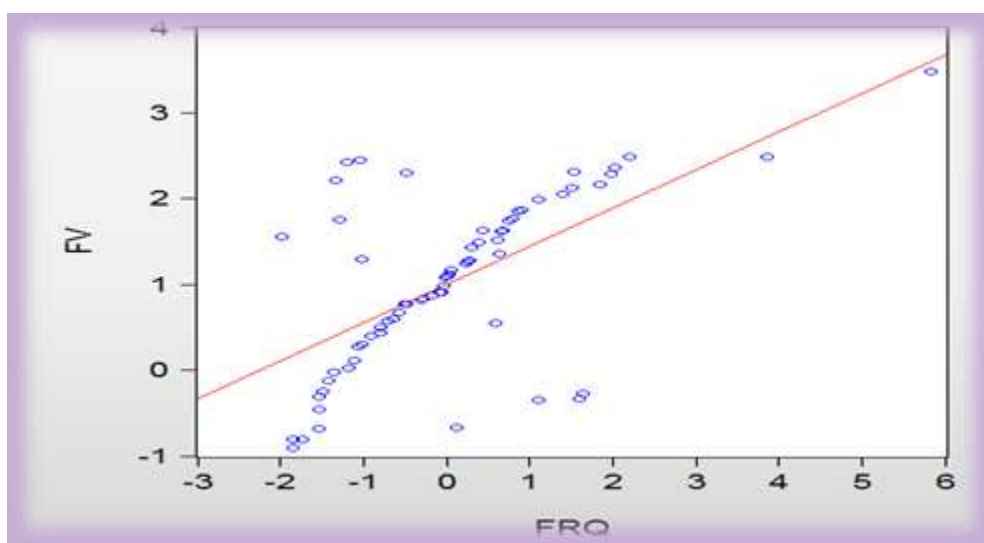
جدول (3-45)

معاملات دالة الانحدار للفرضية الخامسة

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.000	.095		10.523	.000
	FRQ	.446	.069	.614	6.414	.000
a. Dependent Variable: FV						

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

أهم ما يبيّنه جدول معاملات دالة الانحدار **Coefficients** أن قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت 0.446 والتي تبين تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع (بواسطة المعامل B)، وتشير القيمة الموجبة للمعامل B_1 إلى أن هنالك تأثيراً طردياً بين المتغيرين الوسيط والتابع أو بعبارة أخرى أن أي زيادة في المتغير الوسيط (جودة التقارير المالية) بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى الزيادة بمقدار 44.6% في المتغير التابع (قيمة الشركة) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الأخرى، ويلاحظ من الجدول أعلاه أيضاً أن مستوى معنوية احصائية T للمتغير المستقل بلغت 0.000 وهي أقل بكثير من الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفاً بمقدار 0.05 وهذا يعني أن بيانات العينة قد وفرت دليلاً مقنعاً على قبول الفرضية لثبوت الاثر احصائياً. والشكل الآتي يؤكد العلاقة العكسية بين المتغيرين عن طريق الاتجاه الصاعد للمنحنى:



شكل (3-13)

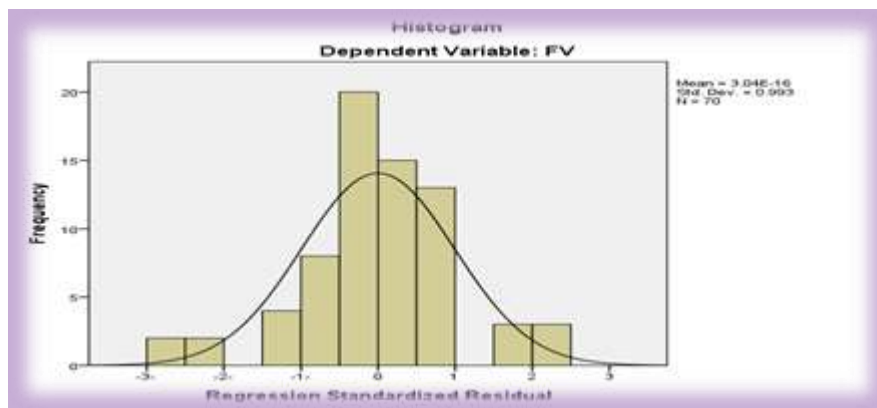
علاقة التأثير لجودة التقارير المالية في قيمة الشركة

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

ويمكن إعادة صياغة معادلة الانحدار التي اعتمدت في اختبار الفرضية على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها والتي يمكن استخدامها لغرض التنبؤ بالشكل الآتي: -

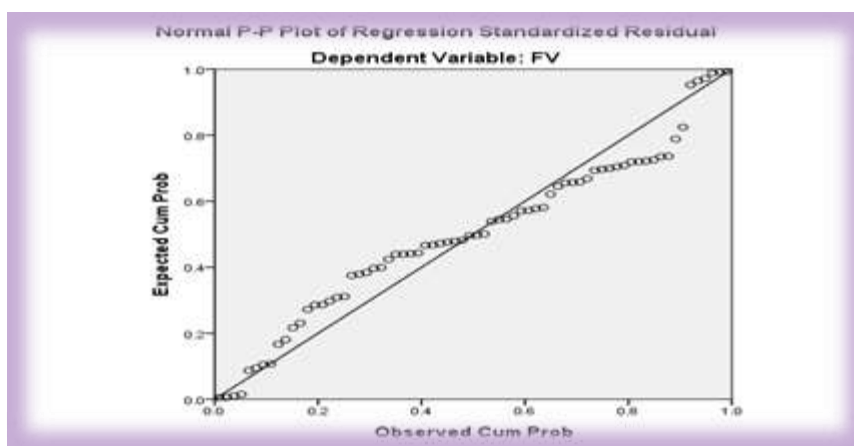
$$FV = 1.0 + 0.446 * FRQ$$

ويعرض الشكل الآتي المدرج التكراري والذي يبين التوزيع الطبيعي للباقي الاحصائية لمعادلة الانحدار والذي يبين دقة معادلة الانحدار السابقة



شكل (3-14)
المدرج التكراري لبواقي الفرضية الخامسة

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss
ويبين الشكل الآتي استيفاء شروط اختبار تحليل الانحدار بشكل بياني عن طريق والذي يبين توزع النقاط حول الخط المستقيم وهذا يثبت أن البواقي الاحصائية تتبع التوزيع الطبيعي.

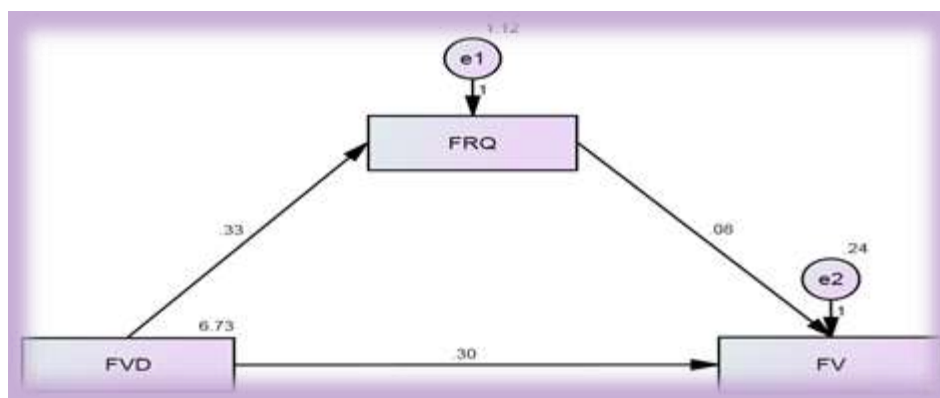


الشكل (3-15)
التوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الخامسة

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

الفرضية السادسة: " أن تأثير الإفصاح عن القيمة العادلة في تعظيم قيمة الشركة ينعكس بشكل دال احصائياً عن طريق جودة التقارير المالية ".

لاختبار هذه الفرضية سيتم استخدام تحليل المسار Path Analysis وهو تحليل يأخذ بنظر الاعتبار التأثير الإجمالي والمتكامل للمتغير المستقل مباشرة في المتغير التابع ، وكذلك تأثير المتغير المستقل في المتغير الوسيط وانعكاسه على المتغير التابع وباستخدام برنامج Amos الاحصائي كانت النتائج كما في ادناه:-



شكل (3-16)

نتائج تحليل المسار لاختبار الفرضية السادسة

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Amos والجدول الآتي يبين نتائج الاختبار وفق برنامج Amos:-

جدول (3-46)

نتائج اختبار الفرضية السادسة

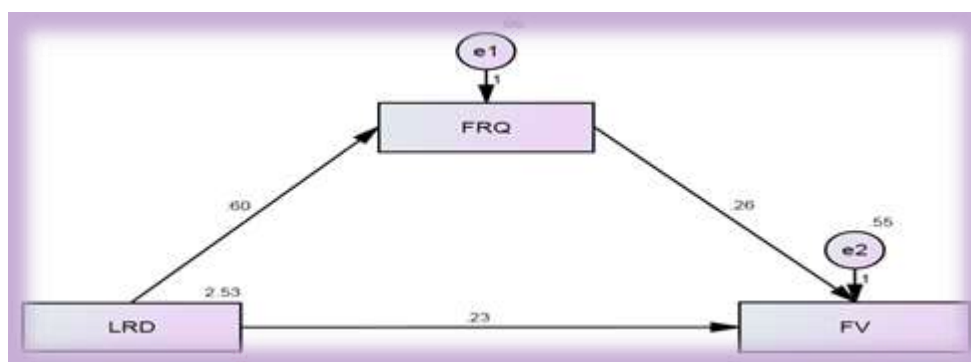
Regression Weights: (Group number 1 - Default model)						
Path		Estimate	S.E.	C.R.	P	
FRQ	<--- FVD	.333	.049	6.770	0.000	
FV	<--- FRQ	.083	.056	1.481	.139	
FV	<--- FVD	.303	.030	10.241	0.000	

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج Amos

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نتائج تحليل المسار (والتي تبين التأثير المدمج أو المتكامل) أن المتغير المستقل الأول (الإفصاح عن مخاطر القيمة العادلة) لا يزال مؤثر بشكل معنوي من الناحية الاحصائية في المتغير الوسيط (جودة التقارير المالية) لأن مستوى معنويته (P-Value) بلغت 0.000 وهي اقل من 0.05. وأن المتغير المستقل الأول (الإفصاح عن مخاطر القيمة العادلة) لا يزال مؤثراً من الناحية الإحصائية في المتغير التابع (قيمة الشركة) لأن مستوى معنويته بلغت 0.000 وهي اقل من 0.05، إلا أن تأثير المتغير الوسيط (جودة التقارير المالية) في المتغير التابع (قيمة الشركة) اصبح تأثيره غير معنوي احصائياً لأن مستوى معنويته تبلغ 0.139 وهي اكبر من 0.05، وهذا يعني أن للمتغير المستقل الأول

(الإفصاح عن مخاطر القيمة العادلة) تأثير مباشر في المتغير التابع (قيمة الشركة) ولا ينعكس تأثيره عن طريق المتغير الوسيط (جودة التقارير المالية) أي لا توجد وساطة. وعليه يتم رفض فرضية البحث. الفرضية السابعة: " أن تأثير الإفصاح عن مخاطر السيولة في تعظيم قيمة الشركة ينعكس بشكل دال احصائياً عن طريق جودة التقارير المالية " .

لاختبار هذه الفرضية سيتم استخدام تحليل المسار Path Analysis وهو تحليل يأخذ بنظر الاعتبار التأثير الإجمالي والمتكامل للمتغير المستقل مباشرة في المتغير التابع ، وكذلك تأثير المتغير المستقل في المتغير الوسيط وانعكاسه على المتغير التابع وباستخدام برنامج Amos الاحصائي كانت النتائج كما في ادناه:-



شكل (3-17)

نتائج تحليل المسار لاختبار الفرضية السابعة

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Amos

والجدول الآتي يبين نتائج الاختبار وفق برنامج Amos:-

جدول (3-47)

نتائج اختبار الفرضية السابعة

Regression Weights: (Group number 1 - Default model)						
Path	Estimate	S.E.	C.R.	P		
FRQ <--- LRD	.599	.074	8.072	.000		
FV <--- FRQ	.261	.091	2.874	.004		
FV <--- LRD	.228	.078	2.926	.003		

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Amos

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نتائج تحليل المسار (والتي تبين التأثير المدمج أو المتكامل) أن المتغير المستقل الثاني (الإفصاح عن مخاطر السيولة) لا يزال مؤثر بشكل معنوي من الناحية الاحصائية في المتغير الوسيط (جودة التقارير المالية) لأن مستوى معنويته (P-Value) بلغت 0.000 وهي اقل من 0.05. وأن المتغير المستقل الثاني (الإفصاح عن مخاطر السيولة) لا يزال مؤثراً من الناحية الإحصائية في المتغير التابع (قيمة الشركة) لأن مستوى معنويته بلغت 0.003 وهي اقل من 0.05، وأن تأثير المتغير الوسيط (جودة التقارير المالية) في المتغير التابع (قيمة الشركة) تأثيره لا يزال معنوي احصائياً لأن مستوى معنويته تبلغ 0.004 وهي اقل من 0.05، وهذا يعني أن للمتغير المستقل الثاني (الإفصاح عن مخاطر السيولة) تأثير مباشر في المتغير التابع (قيمة الشركة) ويمكن أيضاً أن ينعكس تأثيره عن طريق المتغير الوسيط (جودة التقارير المالية) أي أن هناك وساطة من النوع الجزئي. وعليه يتم قبول فرضية البحث.



الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول

الاستنتاجات

المبحث الثاني

التوصيات

المبحث الأول

الاستنتاجات

يتضمن هذا المبحث أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في هذا البحث بشقيه النظري والتطبيقي:

1. إن من أكثر الفقرات التي تم الإفصاح عنها للمصارف عينة البحث هي ضمن الفئة الرئيسية الثانية (المعلومات المالية وغير المالية) وأقل ما تم الإفصاح عنه ضمن الفئة الأولى (حقوق المساهمين والملكية) والفئة الثالثة (الإدارة ومجلس الإدارة).
2. تدني نسبة Tobin's q فكانت جميع المصارف عينة البحث مؤشرات سلبية لأنها أدنى من (1) وقيامها السوقية هي أدنى من اقيام اصولها، ويفسر ذلك كدلالة على انخفاض القيمة السوقية للمصرف، فضلا عن انخفاض الاداء فيه. أما من ناحية التفضيل بينها عن المدة عينة البحث فكان مصرف بغداد، ومصرف سومر التجاري، ومصرف المنصور هم في مقدمة المصارف ونسبهم على التوالي (0.729، 0.753، 0.823) وهي كذلك نتائج سلبية لأنها اقل من (1)
3. يؤدي الاعتماد على القيمة العادلة إلى توفير معلومات أفضل حول الوضع المالي للشركات وعليه يوفر درجة عالية من الإفصاح التي تعزز مرونة الاقتصاد في مواجهة التغيرات التي تطرأ عليه، فضلا عن توفير معلومات مناسبة للمستفيدين تساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة وتقييم اداء الشركة .
4. اظهرت النتائج التي توصل لها البحث ، وجود تأثير للمتغير المستقل الأول (الإفصاح عن القيمة العادلة) تأثير مباشر في المتغير التابع (قيمة الشركة) و لا ينعكس تأثيره عن طريق المتغير الوسيط (جودة التقارير المالية) اي لا توجد وساطة ، وايضا أن للمتغير المستقل الثاني (الإفصاح عن مخاطر السيولة) تأثير مباشر في المتغير التابع (قيمة الشركة) ويمكن ايضا أن ينعكس تأثيره عن طريق المتغير الوسيط (جودة التقارير المالية) اي أن هناك وساطة .
5. الإفصاح وفق IFRS7 يؤدي إلى توفر معلومات محاسبية ذات قيمة ملاءمة كونها تقوم بتفسير الارقام الواردة في القوائم المالية، بالتالي تساعد مستخدمي تلك المعلومات على اتخاذ القرارات المناسبة عن طريق قدرتها على شرح وتفسير اسعار الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية .
6. تبين أن الإفصاح عن مخاطر الادوات المالية طبقاً لمتطلبات (IFRS7) لها تأثيرها الايجابي باعتبارها أحد أهم الإفصاحات الخاصة بالشركات، والتي أوصت بها المعايير الدولية فضلا للتقارير المالية ، فضلا عن أن المخاطر التي تتعرض لها الشركات تعدّ أحد أهم معايير تقييم كفاءة الشركات ، وهو ما يساعد على المحافظة على مصالح مستخدمي القوائم المالية لهذه الشركات ، ويساعدهم على اتخاذ قراراتهم المختلفة بشأنها بشكل سليم .

7. بيّنت النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن القيمة العادلة وفق (IFRS7) في جودة التقارير المالية في المصارف العراقية المدرّجة في سوق العراق للأوراق المالية.
8. بيّنت النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن مخاطر السيولة وفق (IFRS7) في جودة التقارير المالية، أي أن هنالك تأثير طردي بين المتغيرين المستقل والوسيط .
9. تعدّ سيولة النظام المصرفي من العوامل التي تحدد الاستقرار المالي حيث ظهرت العلاقة واضحة في ضوء الأزمة المالية التي حدثت ، والتي أثبتت عدم قدرة المصارف الوفاء بالالتزامات المالية للمودعين إلى تدهور الاستقرار المصرفي والمالي للبلاد.

المبحث الثاني

التوصيات

بناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها توصي الباحثة بالآتي:

1. إلزام المصارف المتداول أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية بالافصاح عن مخاطر الأدوات المالية طبقاً لمتطلبات (IFRS 7) بوصفها أحد أهم الافصاحات الخاصة بالشركات ، والتي أكدت عليها المعايير الدولية للتقارير المالية ، فضلاً عن أن المخاطر التي تتعرض لها الشركات تعدّ أحد أهم معايير تقييم كفاءة الشركات ، وهو ما يساعد مستخدمي القوائم المالية اتخاذ قراراتهم بشكل سليم
2. تسهيل الوصول إلى المعلومات والحصول عليها عن طريق تقليل النمطية في الافصاح والعمل بشكل جيد وموسع على غلق الفجوة المعلوماتية.
3. قيام سوق العراق للأوراق المالية بالتأكد من أن المعلومات الواردة في القوائم المالية تفيد بتلبية احتياجات مستخدمي هذه المعلومات.
4. زيادة الوعي الاستثماري لدى المستثمرين بضرورة الاستثمار في الشركات التي تتمتع بمستوى عالي من الافصاح عن القيمة العادلة ومخاطر السيولة وفق (IFRS7) في المصارف.
5. قيام سوق العراق للأوراق المالية بعقد ندوات وورش عمل ومؤتمرات توعوية لتعريف المستثمرين بالمشاكل المستقبلية لمخاطر السيولة وانعكاسها على تعظيم قيمة الشركة، فضلاً عن توعية إدارة المصارف حول مشاكل مخاطر السيولة في المستقبل .
6. توعية المستثمرين بضرورة التعرف على المقاييس التي يتم استخدامها في قياس قيمة الشركة لغرض التعرف على مستقبل استثماراتهم والعوائد التي تعود على الاستثمارات والتعرف على حجم المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات.
7. إلزام الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على ضرورة تحسين الافصاح في تقاريرها المالية المنشورة.
8. إلزام الشركات والعمل على تشجيعها لزيادة نسب الافصاح وذلك لزيادة الثقة في الاسواق المالية ومنع المعلومات غير المتماثلة وعليه زيادة ثقة المستثمرين وقيمة الشركة..
9. توعية القطاع المصرفي بأهمية الاستقرار المالي لمنع تنفيذ السياسات الائتمانية المسايرة للدورات الاقتصادية في النظام المالي، أي تجنب التمويل المفرط للأنشطة وتجنب إصدار الائتمان عبر فترة الركود الاقتصادي .



المراجع والمصادر

المصادر والمراجع

المراجع والمصادر العربية

القران الكريم

أولاً:- التقارير والوثائق الرسمية

1. تقارير البنك المركزي ونشرات التداول في سوق العراق للأوراق المالية .
2. التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث.

ثانياً :- الكتب العربية

1. الجعارات، خالد جمال، (2017)، المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، الأردن.
2. حماد، طارق عبد العال (2003). المدخل الحديث في المحاسبة: المحاسبة عن القيمة العادلة، الدار الجامعية، مصر.
3. حميدات واخرون (2024)، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعملية-، عمان، الأردن.
4. الشجيرى ، محمد حويش (2020)"المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية". دار الهاشمي للطباعة والنشر، بغداد.
5. الشيرازي، عباس مهدي(1990) "النظرية المحاسبية"، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.
6. نور الدين واخرون.(2015). القياس والافصاح المحاسبي عن المخاطر في المصارف التجارية، الدار الجامعية، طبعة الأولى، الاسكندرية

ثالثاً :- البحوث والدوريات

1. ابتهاج اسماعيل ، جنان عبد العباس (2018). " الممارسات المحاسبية للادوات المالية في ظل تطورات معايير المحاسبة الدولية دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي الخاص في البيئة العراقية (مجلة الادارة والاقتصاد للدراسة المال ات الاقتصادية ، 10(3).
2. أبو وادي واخرون (2016)، "القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)المجلد 30(12).
3. الباحث، ريمون زياده. (2023). " أثر معيار القيمة السوقية المضافة على مؤشر الأسهم القيادية المتقل بالأسهم الحرّة لسوق دمشق للأوراق المالية" دراسة على القطاع المصرفي. مجلة جامعة البعث-سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية.

4. حسن، عبدالله. (2023) تقييم الموجودات البيولوجية باستخدام القيمة العادلة في ظل معيار المحاسبة الدولي "" 41 واثره على الخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المحاسبية: دراسة أستطلاعية لأراء عينة من الاكاديميين في تخصص المحاسبة في جامعة أربيل. مجلة البوليتكنيك للعلوم الأنسانية والاجتماعية (1)4.4.
5. الحكيم ، (2023).تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها في بيئة الأعمال السورية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين السوريين. مجلة جامعة تشرين-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، (1)45.
6. حنان، قسوم(2019) " أهمية اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IAS-IFRS) في تحسين جودة القوائم المالية -دراسة تحليلية لبعض المعايير"، مجلة البحوث والدراسة المالية التجارية، مجلد (3)، عدد(1).
7. خليل و اخرون(2013). طبق لمعيار التقرير تقييم مدى ملائمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة المالي الدولي رقم (13)في ضوء قواعد حوكمة الشركات. مجلة التجارة والتمويل33(3).
8. دريد واخرون (2021). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الارباح-دراسة حالة: المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر.
9. رشوان واخرون (2021) "قياس وتحليل اثر استخدام مؤشرات الصحة المالية على القيمة السوقية ، مجلة جامعة فلسطين المجلد 9 ، العدد 2 .
10. زايد، واخرون (2023). دور الافصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية (دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والإسلامية). المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية.
11. سديرة، واخرون (2023). دراسة تحليلية لتقييم مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي (2016-2021).مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة،(1)7.
12. سرور، منال جبار، (2017) ، " إدارة التكلفة الاستراتيجية"، مكتب الجزيرة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2017 الوزيرية، بغداد، العراق.
13. سوادي ، سكرة (2014) دراسة مؤشرات نمو الاستثمارات في المصارف الاسلامية العراقية : دراسة تطبيقية في المصرف العراقي الاسلامي ومصرف إيلاف الاسلامي ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية.

14. شيحان واخرون (2021) تأثير قياس مخاطر السمعة في القيمة السوقية للمصارف باعتماد الأحداث الجوهرية ، مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد الأول ، العدد 4 ، كانون الأول.
15. صغراوي واخرون (2018). إشكالية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية على ضوء معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي: دراسة ميدانية لعينة من الاكاديميين والمهنيين المحاسبين الجزائريين . مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة (2).
16. طايبي واخرون (2021). أثر تطبيق مفهوم القيمة العادلة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. عابد، محمد نواف، (2018)، إثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف وقطاع التأمين، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد (7)، العدد (1).
18. عبد الحليم، احمد حامد (2019)، " إثر التغيير الالزامي للمراجعة الخارجي على جودة التقارير المالية: دليل من بيئة الاعمال السعودية "، جامعة القصيم-كلية الاقتصاد والإدارة -مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (2)، العدد (2).
19. عبد الرحمن، محمد الطيب (2021) "قياس إثر الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية عن طريق الية حوكمة المصارف التجارية السودانية"، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد (5)، العدد (2).
20. عذاب، علي عبد (2021) " اثر الرافعة المالية في القيمة السوقية السهم المصارف التجارية العراقية : بحث تطبيقي في مصرف بغداد ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد ، العدد 57
21. علال و لخضر بن ثابت. (2019) . إشكالية تطبيق محاسبة القيمة العادلة لتحسين المعلومات المالية في البيئة الجزائرية دراسة تحليلية مجلة الدفاتر الاقتصادية، 10 (2).
22. فايزة زرقط، والأمين لباز (2020)، إدارة المخاطر في المصارف التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي " IFRS7 الأدوات المالية - الإفصاحات ". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية والمجلد 13، العدد (10)،.
23. كنزة، قريشي كنزة. (2019). توجه النظام المحاسبي المالي نحو القيمة العادلة: بين متطلبات القياس وإشكالية التطبيق في البيئة الجزائرية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 19 (1)
24. محمد خليل، فيحاء عبدالله. (2022). تأثير مخاطر مراكز العملات الاجنبية على استمرارية الوحدة الاقتصادية: بحث تطبيقي. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 17 (60).

25. مظلوم واخرون (2021)، الرافعة المالية وتأثيرها في القيمة السوقية لمنشآت الاعمال : دراسة تطبيقية لعيمة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد الأول ، العدد 4 ، كانون الأول .
26. النعيمي، شهاب الدين (2012) "التنبؤ بأداء وربحية الشركات باستخدام معادلة Tobin'sQ: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (2) العدد (20) الفصل الثالث
27. النفودي، سوزي فاروق،(2023) " إثر دمج تكنولوجيا سلاسل الكتل Bloc chain ولغة تقارير الاعمال الموسعة XBRL على تسحين جودة التقارير المالية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (24)، العدد (1) .
28. يحيوش حسين، (2014) ، " المخاطر و تأثيرها على هدف تعظيم قيمة المنشأة" مجلة الاقتصاد الصناعي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، المجلد/العدد 7 ديسمبر 2.

رابعا :- الرسائل والاطاريح الجامعية

1. ال فتح الله، محمد عبد علي،(2023)،"تأثير تبني مؤشرات S&P500 للشفافية في مخاطر المعلومات المحاسبية وانعكاسها على قيمة المنشأة"، أطروحة دكتوراه في علوم المحاسبة- كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء- العراق.
2. أبو ماضي، محمد عاطف،(2020)، اثر الإفصاح غير المالي على كفاءة الأداء المالي والإداري للبنوك التجارية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
3. بالنور(2018). القيمة العادلة وتطبيقاتها في المصارف الاسلامية دراسة حالات تطبيقية. اطروحة دكتوراه، قسم المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسر، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر
4. البطاط، علي عودة جابر(2021)" توظيف المعلومات المالية وغير المالية (معايير SASB) في تعزيز شفافية الإبلاغ وثقة المستثمرين وقيمة الشركة"، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة.
5. علي حامد بنيان(2023) "استخدام معيار الإبلاغ المالي (IFRS 13) لتعزيز جودة البيانات المالية وانعكاسه في قرارات المستثمرين"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، قسم المحاسبة..

6. الحمداني ، محمد (2013) " قياس اثر الصيرفة الالكترونية في مؤشرات الاداء المالي للمصارف " ، رسالة مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء.
7. حموة، مفتاح (2020)، تأثير الانحراف بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية على درجة الإفصاح في القوائم المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر.
8. الداور، بهاء الدين حسن. (2019)، إثر مستوى الإفصاح المالي على القيمة السوقية للشركات العامة المدرجة في البورصة في ضوء معايير المحاسبة الدولية (IAS) المتعلقة بالإفصاح المحاسبي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الازهر، غزة
9. السعدي، الاء سالم (2021) "قياس مستوى الإفصاح المستدام في ظل التقارير المتكاملة لتعزيز قيمة الشركة دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة.
10. الشامي ، أكرم يحيى (2009) ، اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية ، جامعة الشرق الأوسط للدراسة المال ات العليا ، اليمن
11. شليغم واخرون (2023)، تقييم الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة شركة بيوفارم BIOFHARM، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية قسم علوم التسيير، الجزائر.
12. الشمري ، محمد عايد(2022) ، فجوة السيولة وتأثيرها على الصحة المالية للمصارف ، بحث مقدم إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء .
13. شهاب، صبري (2016) أثر ادارة مخاطر القيمة العادلة على القطاع المصرفي الاردني قبل وبعد الازمة المالية العالمية، جامعة الشرق الأوسط، الاردن
14. الشيبلي ، هيثم عبدالرحمن (2019) " الإفصاح على وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وانعكاسه على جودة التقارير المالي-بحث تطبيقي في هيئة دعوى الملكية"، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة الدول العربية، هو جزء من متطلبات نيل المحاسبة القانونية، 2019.
15. عبد الرحمن، وليد محمد (2018) اثر حوكمة الشركات على العلاقة بين التخطيط الضريبي وقيمة المنشأة"، دراسة امبريقية، اطروحة دكتورا فلسفة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
16. عبد العباس ، سوّدد علي(2021) ، العلاقة السببية بين التنوع المصرفي وكفاية راس المال وتأثيرها في القيمة السوقية : دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة

- في سوق العراق للأوراق المالية ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء .
17. العبودي ، عباس(2022) " تقييم الاداء المالي للمصارف العراقية عبر تحليل مصفوفة (الاداء ، الأهمية) " ، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء .
18. العواد، اسعد محمد علي، (2021)، " تأثير هيكل الملكية في كفاءة القرارات الاستثمارية وانعكاسه على قيمة الشركة"، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، العراق.
19. كاظم ،حيدر نعمة(2022) " تأثير المداخل الجديدة للاعتراف بالإيراد على وفق معايير الإبلاغ المالي (IFRS) في القوائم المالية وانعكاسه على قيمة المنشأة(بحث تطبيقي)"، مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القا نونية وهي أعلى شهادة مهنية في حقل الاختصاص يتمتع حاملها بجميع حقوق وامتيازات شهادة الدكتوراه.
20. الكرعاوي، محمد سلمان(2019) " القياس بالقيمة العادلة لتحسين شفافية الإبلاغ المالي وتأثيره في القرارات الاستثمارية "رسالة ماجستير -جامعة كربلاء .
21. محمد، منى جبار ، (2020)، إعادة تصنيف بنود القوائم المالية في ظل تبني IAS/IFRS وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
22. المرسومي ، مروج(2017) " أثر مخاطرة السيولة المصرفية و كفاية راس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2014 " ، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء .
23. الموسوي، علاء حسن، (2017) " العلاقة بين المسؤولية البيئية والابعاد المحاسبية للرفاهية الاجتماعية وأثرها في تعظيم قيمة الشركة" رسالة ماجستير في علوم المحاسبة -كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة القادسية -العراق.
24. المياح ، شيماء شاكر(2019) ، قياس متطلبات التمويل ودورها في تحسين القيمة السوقية للمصرف ، رسالة وقدمه إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء .
25. النجار "حياة"(2014) إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل – دراسة واقع المصارف التجارية العمومية الجزائرية. في العلوم الاقتصادية "الجزائر .

26.النصراوي، سلام عادل عباس، (2017)، الية مقترحة لتكييف متغيرات البيئة المحلية باتجاه التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ المالي IAS/IFRS، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.

خامسا :- المواقع العربية

1. سوق العراق للأوراق المالية (<http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/sectorsDetails.html>).
2. مجلس معايير المحاسبة الدولية <https://www.iasplus.com/en/resources/ifrsf/iasb-ifrs-ic/iasb>
3. معايير الدولية لأعداد التقارير المالية (<https://www.ifrs.org/>)

المصادر الاجنبية:

First: Books

1. Alexander, David & Nobes, Christopher, (2016) FINANCIAL Accounting An International Introduction, British Library Cataloguing, Sixth edition..
2. Barr, Eric J., (Valuing Pass Through Entities), 1st ed, John Wiley & Sons, Inc., Canada, 2014.
3. Belkaoui, A. Riahi (2005) International accounting and economic development – The interaction of accounting, economic and social indicators, Westport: Greenwood Publishing Group, Inc.
4. Benoit PIGE et Xavier PAPER, Normes comptables internationales et gouvernance des entreprises: le sens des normes IFRS , 2ème édition, 2dition EMS, 2009.
5. Demetri Kantarelis, (2008), "Theories Of The Firm", (2007), 2nd Edition, Publisher: Inderscience,)2007), ISBN: 0-907776-34-5, Pages: 314, The American Economist, Spring 2008, Volume LII, Number 1.
6. Douppnik, Timothy & Perera, Hector (2012)"International Accounting" McGraw-Hill Companies, Inc., US , Third Edition
7. Ehrbar, Al. (1999), EVA: The Real Key to Creating Wealth, New York, John Wiley and Sons.

8. Fazzini, Marco, (Business Valuation: Theory and Practice), 1st ed, Palgrave Macmillan, 2018.
9. Granof, M. H., Khumawala, S. B., Calabrese, T. D., & Smith, D. L. (2016). Government and not-for-profit accounting: Concepts and practices. John Wiley & Sons.
10. Hitchner, James R. & Mard, Michael J., (Financial Valuation Workbook: Step-by-Step Exercises and Tests to Help You Master Financial Valuation), 3rd ed, John Wiley & Sons, Inc., Canada, 2011.
11. Hitchner, James R., (Financial Valuation: Applications and Models), 4th ed, John Wiley & Sons, inc., Canada, 2017
12. Jeter, Debra C.; Paul K. Chaney, (2012), "ADVANCED ACCOUNTING" Fifth Edition, 2012.
13. Kamaliah. (2020). Disclosure of corporate social responsibility (CSR) and its implications on company value as a result of the impact of corporate governance and profitability. Int'l JL & Mgmt., 62.
14. Kieso, Donald E. & Weygandt, Jerry J. & Warfield, Terry D., (2018), Intermediate Accounting, Sixteenth Edition, John Wiley & Sons, Inc.
15. kieso, donald e.; jerry j. weygandt; terry d. warfield, (2020), "intermediate accounting: ifrs", 4 ed., copyright © 2020 john wiley & sons, inc
16. Martin J.D., Petty J.W, "Value Based Management: The Corporate Response to the Shareholder Revolution". Harvard Business School Press, Boston, 2000.
17. Rogers, Jamie, (2019), "Strategy, Value and Risk Industry Dynamics and Advanced Financial Management", New York, 4th Ed
18. Saunders, Anthony & Cornett, Marcia Millon," Financial Institutions Management", 6th ed, Mc Graw Hill, New york, 2008.
19. Saunders, Anthony & Cornett, Marcia Millon," Financial Institutions Management", 6th ed, Mc Graw Hill, New york, 2018

20. Saunders, Anthony, Cornett, Marcia Millon, "Financial markets and institutions" 7th, The McGraw-Hill/Irwin, 2011
21. Shapiro, Eric, Mackmin, David & Sams, Gary, (Modern Methods of Valuation), 11th ed, Routledge, USA, 2013
22. Trugman, Gary R., (Understanding Business Valuation: A Practical Guide to Valuing Small to Medium Sized Businesses), 4th ed, John Wiley & Sons, Inc., 2012.
23. wagner., "The liquidity of Bank assets and banking stability" .J. Bank AFinance, 2007.
24. Zyla, M. L. (2020). Fair value measurement: Practical guidance and implementation. John Wiley & Sons. Li, S. (2010). Does mandatory adoption of international financial reporting standards in the European Union reduce the cost of equity capital? The Accounting Review, 85(2)

Second : Researches , Periodicals & articles

1. Ogilo Fredrick & Omwoyo Jeremiah & Zipporah Onsomu "The Relationship between Liquidity Risk and Failure of Commercial Banks in Kenya" Universal Journal of Accounting and Finance 6(1), 2018
2. Abdelaziz, H., Rim, B., & Helmi, H. (2020). The Interactional Relationships Between Credit Risk, Liquidity Risk and Bank Profitability in MENA Region. Global Business Review
3. Abuzarqa , Rawan, Evaluating Banks Financial Performance Using Financial Ratios : A Case Study Of Kuwait Local Commercial Banks, Journal of Business and Economics, Volume 4, Issue 2 Published on September 2019
4. Ahmed Arif and, Ahmed Nauman Anees, " Liquidity risk and performance of banking system", Journal of Financial Regulation and Compliance, 2012
5. Al berro, Jose & Ruttinger, George D., (Going Concern, As a limiting Factor on Damages in Investor- State Arbitrations), The Journal of Damages in International Arbitration, Vol. 2, No. 1(2015)

6. Al berro, Jose & Ruttinger, George D., (Going Concern, As a limiting Factor on Damages in Investor- State Arbitrations), *The Journal of Damages*
7. Al harasis, E. E., Prokofieva, M., Alqatamin, R. M., & Clark, C. (2020). Fair Value Accounting and Implications for the Auditing Profession: Historical Overview. *Accounting and finance Research*, 9(3).
8. Al tawalbeh, M., (2020), "The impact of fair value accounting on information asymmetry: Evidence from Jordanian banking sector ", *International Business Research* , 13 (9), 1-55
9. Angela Roman and Alina Camela Sargu, " the impact of bank-specific factors on the commercial banks liquidity: empirical evidence from CEE countries ", 7th International Conference on Globalization and Higher Education in Economics and Business Administration, GEBA, 2015.
10. Anssari , M. A. A. (2023). The Impact of Accounting Measurement of Financial Instruments at Fair Value on Stock Prices Changes for Banks: an Empirical Study on Companies Listed on Iraqi Stock Exchange .*International Journal of Professional Business Review*, 8(4)
11. Assad, N. F., & Alshurideh, M. T. (2020). Financial reporting quality, audit quality, and investment efficiency: evidence from GCC economies. *WAFFEN-UND Kostumkd. J*, 11(3)
12. Barry J .Epstein et Eva K. Jermakowicz , Interpretation and application of IFRS, Wily editor, London, 2010.
13. Bawa, J. K., & Basu, S. (2020). Restructuring assets reform, 2013: Impact of operational ability, liquidity, bank capital profitability and capital on bank credit risk. *IIMB Management Review*, 32(3).
14. Benjamin, S. J., Niskkalan, A, & Marathamuthu, M. S. (2012). FVA and the Global Financial Crisis: The Malaysian Experience. *JAMAR*, 10(1).

15. Brochet, Francois & et al, "Mandatory IFRS Adoption and Financial Statement Comparability ", Working Paper, Harvard Business School, University of Colorado, Boulder, April 2011.
16. cerne, ksenija (2012) influential factors of country's accounting system development, review pregledni rad, vol. 2, No.9..
17. Clinch, Greg & Lombardi, Brett, "Information and the cost of capital: The Easley–O’Hara (2004) model with endogenous information acquisition" , Australian Journal of Management, Vol 36 Issue (1) , University of Melbourne, Australia, Australian School of Business The Author(s), Australian, 2011
18. Dai & all. (2020): "The Role of Municipality in Crisis Management ," interdisciplinary Journal of contemporary research in Business copyright, Institute of Interdisciplinary Business Research.
19. Damayanthi, I., Wiagustini, N., Suartana, I., & Rahyuda, H. (2023). Strategies to reduce credit risk and liquidity risk to increase bank profitability. *Uncertain Supply Chain Management*, 11(4)
20. Daske, H., Hail, L., Leuz, C., & Verdi, R. S. (2008). Mandatory IFRS Reporting Around the World: Early Evidence on the Economic Consequences, *Journal of Accounting Research*, Vol. 46, No.5.
21. Effendie , Jessica & A. Manafe , Henny & Man , Stanis , “ Analysis of the Effect of Liquidity Ratios, Solvency and Activity on the Financial Performance of the Company” , *Dinasti International Journal Of Economics Financial and Accounting* , Vol. 3, No. 5, November 2022
22. EL MAHDI, A. H. A. M. (2023). Liquidity Risk and Bank Financial Performance. *Trade and Finance*, 43(2).
23. Emerson, D. J., Karim, K. E., & Rutledge, R. W. (2010). Fair value accounting: A historical review of the most controversial accounting issue in decades. *Journal of Business & Economics Research (JBER)*, 8(4)

-
24. Esam Alharasis, E., Alidarous, M., Alkhwalidi, A. F., Haddad, H., Alramahi, N., & Al-Shattarat, H. K. (2023). Corporates' monitoring costs of fair value disclosures in pre-versus post-IFRS7 era: Jordanian financial business evidence. *Cogent Business & Management*, 10(2).
25. Gabriela Chmelíková, (2008), ""Economic Value Added versus Traditional Performance Metrics in the Czech Food-Processing Sector", *International Food and Agribusiness Management Review* Volume 11, Issue 4, 2008
26. Ghosh, C., Liang, M., & Petrova, M. (2020). The Effect of Fair Value Method Adoption: Evidence from Real Estate Firms in the EU. *The Journal of Real Estate Finance and Economics*, 60.
27. Grassa, R., Moumen, N., and, Hussainey, K. (2020). " Is bank creditworthiness associated with risk disclosure behavior? Evidence from Islamic and conventional banks in emerging countries", *Pacific Basin Finance Journal*, Volume 61, June 2020 Article .
28. Habib A, and H. Jiang (2015). Corporate governance and financial reporting quality in China: A survey of recent evidence, *Journal of international Accounting, Auditing and Taxation*, (24)
29. *International Arbitration* , Vol. 2, No. 1.
30. Ismail, Salwa Hussein Roshdy, (2021), " Joint audit as a tool to improve the quality of financial report Field study: (environment of professional practice in the Arab Republic of Egypt)", *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences* Volume (5), Issue (19).
31. Jang, Jee, Kyung Joo Lee, Youngmi Seo, Joonhei Cheung (2016). Economic Consequences Of IFRS Adoption In Korea: A Literature Review , *The Journal of Applied Business Research*, Vol.23 , No2
32. Jawad, Alzahraa Kadhim, AL-Doori, Omer Ali Kamil, The effect of IFRS on the quality of banks' financial reports Applied to a sample of private

- commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange, *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, Vol. 19, No. 62, Part (2):2023.
33. Jihadi, M., Vilantika, E., Hashemi, S. M., Arifin, Z., Bachtiar, Y., & Sholichah, F. (2021). The Effect of Liquidity, Leverage, and Profitability on Firm Value: Empirical Evidence from Indonesia. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 8(3).
34. Klapper, Leora F., (2004), corporate governance & Investor protection performance in emerging markets, *Journal of corporate finance*, vol.10, No.5.
35. Lachmann, Maik, Ulrike Stefani, and Arnt Woehrmann. 2015. Fair Value Accounting for Liabilities: Presentation Format of Credit Risk Changes and Individual Information Processing. *Accounting Organizations and Society*.
36. Laux, Christian, and Christian Leuz. 2009. The Crisis of Fair-Value Accounting
37. Laux, Christian, and Christian Leuz. 2010. Did Fair-Value Accounting Contribute to the Financial Crisis? *Journal of Economic Perspectives* 24.
38. Lehman, Glen (2005) A critical perspective on the harmonisation of accounting in a globalising world, *Journal of Accounting Research*, Vol.6 No2.
39. Madugu, A. H., Ibrahim, M., & Amoah, J. O. (2020). Differential effects of credit risk and capital adequacy ratio on profitability of the domestic banking sector in Ghana. *Transnational Corporations Review*, 12(1).
40. Making Sense of the Recent Debate. *Accounting Organizations and Society* 34.
41. Malofeeva, T.N., (2018) The Impact of IFRS Adoption on Earnings Management in Russia, *European Research Studies Journal* Vo. XXI, No.2.
42. Manes-Rossi, F., Tiron-Tudor, A., Nicolò, G., & Zanellato, G. (2018). Ensuring more sustainable reporting in Europe using non-financial disclosure—De facto and de jure evidence. *Sustainability*, 10(4).

-
43. Marco Di Maggio, Marco Pagano, (2018), "Financial Disclosure and Market Transparency with Costly Information Processing", *Review of Finance* 22 (1), 2018..
44. Marius P., Valentine M., Delia G., and Daria S. (2008), The Managerial Performance Evaluation Through The Economic Value Added, *European Research Studies*, 6(4)
45. Marton, J., Lundqvist, P. & Pettersson, A. K. IFRS - i teori och praktik (4. uppl.,) Stockholm: Sanoma Utbildning, (2016).
46. Melinda, A. & Wardhani, R. (2020). The Effect Of Environmental, Social, Governance, And Controversies On Firms' Value: Evidence From Asia, *Advanced Issues In The Economics Of Emerging Markets International Symposia In Economic Theory And Econometrics*, Volume 27.
47. Menicucci and Paolucci. (2019). The relationship between bank's credit risk, liquidity, and capital adequacy towards its profitability in Indonesia. *International Journal of Recent Technology and Engineering*, 7.
48. Mion, G., & Loza Adauí, C. R. (2019). Mandatory nonfinancial disclosure and its consequences on the sustainability reporting quality of Italian and German companies. *Sustainability*, 11(17).
49. Moeljadi, Titisari, K. H., Supriyati, T. S., & Yuniarsa, S. O. (2020). Determinant firm value of the banking sector listing on the Indonesia stock exchange: Mediated by profitability. *International Journal of Scientific and Technology Research*, 9(4)
50. Mohamed Maher Bassiony, M. (2022). Management Characteristics, Risk Disclosure Quality and Liquidity: A Practical Evidence from the Egyptian Business Environment. *Scientific Journal of Accounting Studies*, 4(4)
51. Morina, D. (2020). "Determinants of Credit Risk in Commercial Banks of Kosovo", *International Journal of Economics and Business Administration*, Volume VIII, Issue 2 .

-
52. Mosteanu, N. R., & Faccia, A. (2020). Digital systems and new challenges of financial management—Fintech, XBRL, blockchain and crypto-currencies. *Quality-Access to Success Journal*, 21
53. Muthupandian, K.S. (2014) IFRS 7 Financial Instruments: Disclosures - A Closer Look, *Journal of Business and Management* , Vol., 1, No.9.
54. Ogilo, Fredrick & Omwoyo, Jeremiah & Zipporah, Onsomu, “The Relationship between Liquidity Risk and Failure of Commercial Banks in Kenya” , *Universal Journal of Accounting and Finance* 6(1), 2018 .
55. Ohlson, J. Earnings. (1995). "Book values, and dividends in equity valuation". *Contemporary Accounting Research*, Volume 11, Issue 2, Spring 1995, Pages 661-687
56. Onuorah, A. C. C., and Imene, O. F. (2016). Corporate governance & financial reporting quality in selected Nigerian company. *International Journal of Management Science and Business Administration*, 2(3).
57. Rajni, D., Joycelyn, D., Rashika, K., & Charlotte, T. (2012). Accountant and user perceptions of FVA: Evidence from Fiji. *Global Journal of Business Research*, 6(3).
58. Reschiwati, R., Syahdina, A., & Handayani, S. (2020). Effect of liquidity, profitability, and size of companies on firm value. *Utopia y Praxis Latinoamericana*, 25(Extra 6).
59. rouzi, r., & ferrari, p. (2022, december 24). liquidity risk management in banks: economic and regulatory issues. Récupéré sur.
60. Saleh, I., & Abu Afifa, M. (2020). The effect of credit risk, liquidity risk and bank capital on bank profitability: Evidence from an emerging market. *Cogent Economics and Finance*, 8(1).
61. Shahida Perveen (2019) "Value Relevance of Accounting Information: An Empirical Analysis of Banking Sector of Pakistan". *Journal of Marketing and Information Systems*, University Islamabad, Abbottabad Campus 1(2); P.P.

- 10-17, 02 February 2019 Journal of Marketing and Information Systems (JMIS)
COMSATS
- 62.**Shen, Chung-Hua & Chen , Yi-Kai , “Bank Liquidity Risk and Performance”
 , Article in Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies , 2018
- 63.**Social Responsibility in Financial Performance", European Research Studies,
Vol. 23, No.1.
- 64.**Soelton, M., Ramli, Y., Anggraini, D., and Khosasi, D, (2020)
"Implementing Good Corporate Governance to Engage Corporate
- 65.**Sy , Aida, & Tinker, Tony . (2013). Africa does not need IFRS. African
Journal of Accounting, Auditing and Finance, Vol.2, No.1 Byard, D., Li, Y.,
& Yu, Y. (2011). The effect of mandatory IFRS adoption on financial
analysts' information environment. Journal of Accounting Research, Vol 49.
No. 1.
- 66.**Tahat, Y. A., Dunne, T., Fifield, S., & Power, D. M. (2016). The impact of
IFRS 7 on the significance of financial instruments disclosure: Evidence from
Jordan. *Accounting research journal*, 29(3).
- 67.**Trugman, Gary R., (Understanding Business Valuation: A Practical Guide to
Valuing Small to Medium Sized Businesses), 4th ed, John Wiley & Sons,
Inc., 2012.
- 68.**UTAMI1, V. R., & Rachmawati, A. (2017). The Role of Corporate Social
Responsibility on the Relationship between Financial Performance and
Company Value. Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 8
No 3 (2021)
- 69.**Vojapkova, Helena, (2015),Financial Instruments: Meeting Disclosure
Requirements Defined by IFRS 7 in Energy Industry in the Czech Republic,
Science Direct, volume(25).
- 70.**Winarta Wiwick & Kuntadi. Cris"the Effect of Company Size, Company
Growth, and Company Liquidity on Going Concern Audit Opinion" Dinasti

International Journal Of Economics Financial and Accounting Vo 1.3, No. 4, September 2022.

Third: Thesis's and Dissertations

1. Amir, Mohamed Arsjad(2013) Impact of IFRS implementation in Netherlands The effect on the information comparability of financial reporting after IFRS implementation ,the degree of Master in Accountancy & Control, Amsterdam Business School , University of Amsterdam
2. Arefi, D., & Amanollahi, G. F. (2023). Applying and Teaching Fair Valuation Accounting in Banks with a Systematic Approach: Applying and Teaching Fair Valuation Accounting in Banks with a Systematic Approach. International Journal of Learning spaces Studies, 1(3)
3. Badloe, S.H.(2010) The Quality of Accounting Information: A Case of the Netherlands, Erasmus University Rotterdam, Faculty Erasmus School of Economics, Master Thesis Accounting, Auditing & Control
4. Gupta, Ram Kesh, (2012) Impact on economic activities by adoption of international Financial Reporting Standards by Indian Companies A thesis submitted to Christ University for the Degree of Doctor of Philosophy in Commerce, Christ University..
5. Kim, Hyun-Pyo(2011), Investigating Perceptions Concerning the Adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS) Among College Students, INTERDISCIPLINARY STUDIES, Submitted to the Graduate Faculty, of Texas Tech University in Partial Fulfillment , Master Degree in Accounting
6. Kose Stijn claessens, m. Ayhan. (2013)." Improving Public Safety EmergencyResponse Efficiency Amid Uncertainty Through Crisis Leadership Training ",Doctor Dissertation, Walden University

7. Kuqi , Shukran, & Jonuzi, Jeton(2011) Accounting for SMEs and suitability of IFRS for SMEs in Macedonia, Master Thesis Accounting & Auditing, school of economics and management, Lund university
8. Lois munro & Jenny Stewart, External auditors' reliance on internal audit: the impact of sourcing arrangements and consulting activities, Griffith university, 2009.
9. Mantzari, elisavet, (2013) Adoption of International Financial Reporting Standards in Greece: A critical approach, the degree of Doctor of Philosophy in Accounting and Financial Management of the University of Portsmouth
10. Menicucci, E. (2019). Earnings Quality: Definitions, Measures, and Financial Reporting. Springer Nature, University of Roma Tre, Rome, Italy
11. moreno , juan francisco, (2019), " disclosure of non-financial information by colombian companies" tilburg university ll.m international business law master thesis.
12. Nurunnabi, Mohammad, (2012) The role of the state in implementing IFRSs in a developing country: the case of Bangladesh, Submitted in fulfilment of the requirements for the degree of PhD in Accounting The University of Edinburgh Business School
13. Ouali, F., & Rabet, S. (2020). Financial analysis as a tool for evaluating company performance: SPA ENIEM case (2015-2017) (Doctoral dissertation, Mouloud Mammeri University). In addition to this, you will need to know more about it.
14. Punda , Pawel(2011) The impact of international financial reporting standard (IFRS) adoption on Key financial ratios – evidence from The UK, Master's Thesis Aarhus School of Business M. Sc. in Finance and International Business.
15. Smith, Clint (2016) The Impact of International Financial Reporting Standards on Key Financial Indicators of Canadian Companies , Doctor Of

- Philosophy (Ph.D.) Degree In Accounting, In The Department Of Accounting , Walden University College of Management and Technology
- 16.Suryady, A. T. Y., & Limbunan, E. (2022). Basic Concept of Fair Value Accounting Method and The Impact on Financial Statement. Available at SSRN 4010159
- 17.Tsi, Anye Paul, Managing Liquidity Risk In Banks, published Dissertation, Centria University OF Applied Sciences, 2018
- 18.Wijekoon Mudiyanseelage Himali Nisansala Wijekoon(2018), Towards the development of a financial reporting framework for Sri Lankan SMEs, The University of Waikato, submitted in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Accounting

Fourth: Bulletins and standards

1. CFI Team, Corporate Finance Institute, (2019).
2. Financial Accounting Standard Board (157) Fair Value Measurements.
3. IFRS.7, A Review of the Conceptual Framework for Financial Reporting(2018), Copyright Hong Kong Institute of Certified Public Accountants, IFRS Foundation Publications Department, United Kingdom.
4. Szabó, D. G., & Sørensen, K. E. (2015). New EU directive on the disclosure of non-financial information (CSR). European Company and Financial Law Review, 12(3)
5. The International Financial Reporting Standards (13) Fair Value Measurement



الملاحق

ملحق رقم (1)
قياس نموذج الإفصاح

ت	متطلبات الإفصاح وفق المعيار IFRS 7 الدولي المركز المالي	عدم الإفصاح	إفصاح جزئي	إفصاح تام
		√	√	√
1	يتم تبويب الموجودات والمطلوبات فيها حسب القيمة الدفترية			
2	الإفصاح عن فئات الأصول والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي			
3	الإفصاح عن الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة عن طريق الربح أو الخسارة			
4	الإفصاح عن الأصول تلك المصنفة بشكل إلزامي بالقيمة العادلة عن طريق الربح أو الخسارة (مثل الاستثمارات في الاسهم والسندات للمتاجرة).			
5	الإفصاح عن الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.			
6	الإفصاح عن - الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة عن طريق الدخل الشامل الآخر			
7	الإفصاح عن التغير في المدة الحالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة للأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية الذي يعود إلى التغيرات في المخاطر الانتمائية للأصل المالي.			
8	الإفصاح عن التغير في المدة الحالية والتغير المتراكم في القيمة العادلة ألي مشتقات انتمانية أو أدوات مشابهة ذات صلة، منذ تصنيف الأصل المالي.			
9	الإفصاح عن الفرق بين القيمة الدفترية للإلتزام المالي والقيمة التي تطالب الشركة تعاقديا الاستحقاق إلى حامل الإلتزام.			
10	الإفصاح عن أي تحويلات للربح أو الخسارة المتراكمة ضمن حقوق الملكية خلال المدة			
11	الإفصاح عن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة على أنها بالقيمة العادلة عن طريق الدخل الشامل الآخر			
12	الإفصاح في الميزانية أو في الايضاحات عن طبيعة وغرض كل احتياطي			
13	الإفصاح عن حساب مخصص الخسائر الانتمائية			
14	الإفصاح عن التعثرات والتخلف عن السداد			
	الوسط الحسابي			
	الانحراف المعياري			

ت	متطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية كشف الدخل	عدم الإفصاح	إفصاح جزئي	إفصاح تام
		√	√	√
1	على الشركة أن تفصح عن بنود الدخل، والمصروف، والربح، والخسارة			
2	الإفصاح عن المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة			
3	الإفصاح عن الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.			
4	الإفصاح عن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة على أنها بالقيمة العادلة عن طريق الدخل الشامل الآخر .			
5	الإفصاح عن إجمالي دخل الفائدة وإجمالي مصروف الفائدة			
6	الإفصاح عن إيرادات ومصاريف الاعتاب المقبوضة والاعتاب المدفوعة			
7	يجب الإفصاح عن تحليل للمكاسب أو الخسائر			
8	الإفصاح أسباب إلغاء الاعتراف بتلك الأصول المالية.			
10	الإفصاح عن الأصول والمطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة عن طريق الأرباح والخسائر.			
	الوسط الحسابي			
	الانحراف المعياري			

ت	متطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية لقائمة التغير في حقوق المساهمين	عدم الإفصاح	إفصاح جزئي	إفصاح تام
		√	√	√
1	صافي ربح أو خسارة المدة			
2	سياسة الشركة في شطب أو إعدام الأصل المالي بما في ذلك مؤشرات على عدم وجود توقع معقول للاسترداد.			
3	الاساس الذي حددت الشركة أن الأصول المالية تعتبر أصول مالية ذات مستوى إنتماني متدني.			

			كيف تم تجميع الادوات في مجموعات إذا تم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس جماعي (مثل قياس مخاطر محفظة قروض السيارات أو محفظة القروض الشخصية).	4
			تعريفات الشركة للتعثّر في السداد، بما في ذلك أسباب أختيار تلك التعريفات	5
			الوسط الحسابي	
			الانحراف المعياري	

ت	متطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية للتدفقات النقدية	عدم الإفصاح	إفصاح جزئي	إفصاح تام
		√	√	√
1	اظهار التدفقات مصنفة التشغيلية ، الاستثمارية ، التمويلية			
2	الإفصاح عن تحليل لتواريخ استحقاق المطلوبات المالية غير المشتقة بما في ذلك عقود الضمان المالي			
3	الإفصاح عن تحليل لتواريخ استحقاق المطلوبات المالية المشتقة.			
4	وصف لكيفية إدارة مخاطر السيولة الملزمة لتلك المطلوبات (المشتقة وغير المشتقة).			
5	الإفصاح عن الاصول المالية المحولة التي يتم إلغاء الاعتراف بها بكامل قيمتها.			
6	يجب الإفصاح عن طبيعة الاصول المالية المحولة والمخاطر والمنافع المرتبطة بها و التي لم يتم إلغاء إثباتها في مجملها			
	الوسط الحسابي			
	الانحراف المعياري			

ت	متطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية الايضاحات والسياسات المحاسبية	عدم الإفصاح	إفصاح جزئي	إفصاح تام
		√	√	√
1	الإفصاح وضمن بند ملخص السياسات المحاسبية الهامة عن أسس القياس المستخدمة في أعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة والملائمة لتعزيز فهم القوائم المالية.			
2	الإفصاح عن استراتيجية الشركة لإدارة المخاطر وكيف تطبق إدارة المخاطر؛			
3	الإفصاح عن اثر أنشطة التحوط للشركة على مبلغ تدفقاتها النقدية المستقبلية، وتوقيتها وعدم تأكدها؛			

			يجب الإفصاح عن القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والمطلوبات المالية بشكل يمكن مقارنة تلك القيمة مع القيم المسجلة بالدفاتر لتلك الأصول والمطلوبات.	4
			الإفصاح عن الأثر الذي كان للمحاسبة عن التحوط على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية.	5
			الإفصاح عن المعلومات الضرورية غير المعروضة في صلب القوائم المالية	6
			الإفصاحات غير المطلوبة للقيمة العادلة مثل (ذمم مدينة تجارية قصيرة الأجل والذمم الدائنة، أو الالتزامات عقود الأيجار.	7
			الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية والتي قد تتعرض لها الشركة في تاريخ أعداد القوائم المالية.	8
			الإفصاح عن التعرض للمخاطر وكيفية نشونها.	9
			الإفصاح عن الأهداف والسياسات والعمليات والأنشطة المتخذة لإدارة هذه المخاطر والطرق المستخدمة لقياس هذه المخاطر.	10
			يجب الإفصاح ولكل نوع من أنواع المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية	11
			الإفصاح عما يأتي: بلد الشركة وعنوان مقرها الرئيس- طبيعة عملها وأنشطتها الرئيسية	12
			الوسط الحسابي	
			الانحراف المعياري	

ملحق رقم (2) مؤشرات السيولة

اسم المصرف	السنة	الموجودات	النقدية	الاستثمارات	الودائع	حق الملكية
أشور الدولي	2016	374,710,708,000	333,069,974,000	2,566,000,000	94,829,661,000	252,640,494,000
	2017	375,795,746,000	332,339,436,000	2,614,000,000	81,267,219,000	266,126,256,000
	2018	467,479,690,000	427,474,671,000	2,661,000,000	17,755,803,000	26,808,554,000
	2019	415,992,208,000	443,165,739,000	2,695,000,000	139,172,738,000	26,709,572,000
	2020	473,954,153,000	418,505,232,000	2,895,000,000	113,093,263,000	273,563,676,000
	2021	613,525,839,000	498,843,599,000	3,896,000,000	156,667,084,000	281,483,803,000
	2022	779,419,575,000	495,077,833,000	4,499,915,000	211,847,739,000	294,328,884,000
بغداد	2016	1,200,424,117,000	333,069,974,000	5,864,988,000	752,295,716,000	282,821,705,000
	2017	1,090,152,647,000	332,339,436,000	4,634,506,000	684,047,064,000	276,942,042,000
	2018	1,113,538,558,000	427,474,671,000	91,059,609,000	782,173,539,000	266,742,720,000

273, 641, 424, 000	801, 174, 857, 000	102, 423, 041, 000	443, 165, 739, 000	1, 132, 744, 205, 000	2019	
278, 435, 852, 000	1, 072, 372, 065, 000	168, 593, 739, 000	418, 505, 232, 000	1, 419, 528, 237, 000	2020	
309, 129, 878, 000	1, 157, 462, 988, 000	442, 311, 497, 000	498, 843, 599, 000	1, 539, 808, 656, 000	2021	
349, 626, 266, 000	1, 309, 292, 958, 000	1, 197, 494, 000	495, 077, 833, 000	1, 724, 199, 578, 000	2022	
281, 941, 053, 000	117, 737, 848, 000	291, 319, 000, 000	117, 711, 522, 000	423, 819, 261, 000	2016	التجاري العراقي
292, 558, 698, 000	134, 227, 044, 000	317, 371, 000, 000	125, 174, 841, 000	460, 702, 017, 000	2017	
283, 958, 246, 000	134, 551, 597, 000	267, 872, 000, 000	155, 818, 299, 000	443, 945, 613, 000	2018	
271, 929, 254, 000	146, 013, 412, 000	190, 336, 100, 000	238, 337, 839, 000	449, 777, 104, 000	2019	
307, 754, 629, 000	272, 760, 843, 000	187, 346, 000, 000	401, 044, 663, 000	616, 949, 229, 000	2020	
314, 542, 919, 000	159, 989, 675, 000	288, 679, 000, 000	178, 796, 138, 000	512, 311, 665, 000	2021	
326, 057, 692, 000	168, 040, 618, 000	278, 679, 000, 000	153, 103, 959, 000	528, 983, 923, 000	2022	
317, 733, 784, 273	427, 200, 844, 364	140, 195, 587, 636	307, 543, 246, 421	802, 022, 034, 419	2016	الخليج
320, 887, 340, 766	265, 803, 562, 818	82, 724, 084, 407	225, 842, 525, 825	603, 312, 989, 740	2017	
314, 472, 925, 906	232, 934, 933, 496	66, 626, 622, 471	248, 049, 292, 551	578, 336, 518, 931	2018	
306, 709, 058, 201	201, 579, 972, 579	60, 428, 666, 231	258, 253, 837, 342	549, 145, 530, 701	2019	
307, 172, 111, 451	180, 767, 475, 870	60, 893, 196, 570	234, 509, 931, 074	510, 798, 283, 631	2020	
304, 325, 776, 837	204, 966, 518, 867	45, 300, 000, 000	270, 642, 632, 503	538, 490, 755, 397	2021	
308, 640, 863, 010	225, 447, 864, 091	39, 500, 000, 000	280, 146, 690, 210	553, 057, 328, 642	2022	
289, 792, 736, 000	254, 003, 297, 000	16, 982, 722, 000	426, 463, 569, 000	577, 870, 247, 000	2016	الاستثمار
283, 082, 676, 000	246, 005, 724, 000	23, 738, 889, 264	385, 847, 443, 429	573, 706, 555, 803	2017	
283, 101, 619, 368	238, 583, 932, 240	25, 935, 409, 660	355, 093, 483, 003	607, 084, 862, 905	2018	
260, 626, 478, 492	210, 962, 480, 920	4, 420, 422, 820	303, 545, 298, 378	529, 829, 506, 291	2019	
265, 274, 449, 718	269, 018, 347, 254	4, 394, 810, 327	357, 700, 691, 777	571, 480, 175, 360	2020	
263, 138, 358, 446	246, 011, 272, 428	9, 950, 588, 943	322, 667, 818, 861	650, 958, 668, 058	2021	
284, 362, 870, 949	254, 539, 407, 366	30020316483	293152702311	752, 255, 033, 028	2022	
287, 361, 478, 000	251, 838, 721, 000	39, 870, 945, 000	307, 499, 000, 000	656, 850, 484, 000	2016	الشرقي الأوسط
261, 151, 000, 000	324, 513, 571, 000	33, 336, 935, 000	424, 780, 817, 000	770, 690, 000, 000	2017	
267, 467, 533, 000	429, 184, 675, 000	33, 336, 935, 000	474, 994, 577, 000	800, 749, 802, 000	2018	
267, 290, 296, 000	279, 215, 000, 000	32, 994, 835, 000	326, 833, 240, 000	658, 231, 494, 000	2019	
246, 891, 189, 000	266, 696, 675, 000	32, 994, 835, 000	317, 314, 325, 000	64, 786, 875, 000	2020	
265, 181, 362, 000	278, 784, 094, 000	34, 994, 885, 000	330, 097, 097, 000	640, 721, 811, 000	2021	
265, 195, 849, 000	252, 828, 591, 000	35, 994, 885, 000	361, 051, 971, 000	795, 103, 959, 000	2022	
287, 838, 883, 000	149, 121, 176, 000	2, 527, 679, 000	367, 688, 219, 000	578, 847, 033, 000	2016	الاهلي العراقي
285, 719, 322, 000	184, 727, 884, 000	2, 548, 973, 000	399, 496, 647, 000	603, 980, 329, 000	2017	
257, 849, 745, 000	189, 794, 178, 000	27, 013, 364, 000	378, 455, 143, 000	525, 757, 058, 000	2018	
256, 641, 507, 000	250, 548, 236, 000	58, 292, 403, 000	355, 227, 378, 000	632, 802, 650, 000	2019	
307, 483, 051, 000	418, 325, 084, 000	72, 224, 745, 000	441, 271, 772, 000	893, 964, 966, 000	2020	
315, 862, 149, 000	1, 145, 235, 415, 000	125, 787, 047, 000	610, 107, 949, 000	1, 821, 341, 840, 000	2021	
318, 455, 721, 000	1, 538, 704, 577, 000	124, 686, 046, 000	1, 143, 677, 016, 000	2, 416, 088, 780, 000	2022	
287, 534, 465, 299	427, 200, 844, 364	38, 302, 796, 404	908, 919, 690, 941	578, 847, 033, 000	2016	المنصور
290, 096, 763, 451	2, 658, 035, 622, 818	306, 716, 266, 731	842, 632, 687, 387	603, 980, 329, 000	2017	
297, 286, 553, 972	232, 934, 933, 496	152, 994, 452, 152	1, 240, 767, 523, 025	525, 757, 058, 000	2018	
279, 661, 254, 738	201, 579, 972, 579	151, 984, 442, 152	1, 214, 677, 152, 701	632, 802, 650, 000	2019	

286,554,793,106	180,767,475,870	150,884,443,151	1,220,674,133,856	893,964,966,000	2020	
280,081,281,992	204,966,518,867	149,883,433,151	460,796,064,144	1,821,341,840,000	2021	
283,054,974,054	225,447,864,091	149,772,333,150	440,361,819,960	2,416,088,780,000	2022	
267,079,991,000	467,663,355,000	838,834,000	214,489,044,000	351,697,600,000	2016	سومر
267,513,283,000	89,771,184,000	1,738,000,000	262,377,317,000	390,176,183,000	2017	
268,424,123,000	80,745,035,000	2,524,000,000	1,299,802,652,000	409,535,591,000	2018	
269,467,762,000	62,691,922,000	1,729,000,000	238,055,855,000	350,387,452,000	2019	
262,925,705,000	54,593,890,000	2,018,395,000	250,413,128,000	333,165,030,000	2020	
263,997,158,000	48,152,931,000	3,095,279,000	300,081,514,000	372,349,319,000	2021	
265,258,324,000	55,656,114,000	4,098,266,000	258,349,913,000	327,857,356,000	2022	
322,775,524,707	65,416,364,158	6,741,457,000	53,466,691,022	527,820,770,171	2016	المتحد
297,437,697,083	103,903,709,809	4,187,782,000	58,136,717,925	519,396,084,598	2017	
303,730,081,187	73,269,624,685	3,450,397,000	8,264,124,205	515,535,374,763	2018	
303,471,677,000	69,438,830,486	3,253,064,000	7,848,249,864	60,431,374,763	2019	
303,634,925,000	152,234,248,000	3,078,000,000	25,388,391,000	669,147,651,000	2020	
307,407,607,000	294,799,103,000	5,989,421,000	46,222,758,000	1,018,649,322,000	2021	
305,737,200,000	157,018,116,000	4,889,421,000	46,518,758,000	792,467,511,000	2022	

اسم المصرف	السنة	القروض	المطلوبات غير المتوقعة	الموجودات السائلة	مطلوبات قصيرة الاجل
آشور الدولي	2016	17,683,219,000	878,404,500,000	144,603,216,000	133,130,161,000
	2017	10,463,173,000	493,968,600,000	125,321,672,000	120,189,374,000
	2018	4,512,609,000	98,516,900,000	185,596,564,000	198,881,136,000
	2019	5,362,345,000	91,269,030,000	155,644,265,000	157,526,273,000
	2020	25,108,909,300	60,044,640,000	119,565,136,000	201,855,349,000
	2021	83,804,881,000	80,937,090,000	340,025,321,000	330,003,921,000
	2022	241,682,253,000	25,183,618,000	323,950,104,000	475,090,682,000
بغداد	2016	195,066,079,000	880,976,107,000	824,049,771,000	917,602,412,000
	2017	145,602,262,000	783,862,410,000	753,747,895,000	813,210,605,000
	2018	161,954,726,000	820,796,426,000	794,467,017,000	846,795,838,000
	2019	149,602,718,000	827,705,060,000	691,503,831,000	859,102,781,000
	2020	141,629,918,000	68,720,319,000	1,035,375,156,000	1,141,092,385,000
	2021	121,636,282,000	73,215,790,000	1,330,128,758,000	1,230,678,778,000
	2022	89,496,407,000	62,115,680,000	153,327,335,000	1,374,573,312,000
التجاري العراقي	2016	9,903,977,000	141,848,208,000	117,711,522,000	141,878,208,000
	2017	10,789,288,000	168,787,517,000	125,174,841,000	168,807,517,000
	2018	11,932,589,000	150,531,367,000	155,818,299,000	159,987,367,000
	2019	11,446,640,000	143,127,937,000	238,520,527,000	177,847,850,000
	2020	18,840,651,000	258,581,718,000	401,044,663,000	309,194,600,000
	2021	27,136,047,000	153,226,093,000	178,796,138,000	197,768,746,000
	2022	13,029,839,000	168,620,844,000	154,397,991,000	202,926,231,000
الخليج	2016	287,550,217,570	451,723,937,740	226,684,787,000	484,288,250,146
	2017	20,427,493,680	252,730,483,952	271,123,121,000	282,425,648,974

263,863,593,025	306,179,392,000	238,303,371,364	171,492,437,055	2018	
242,436,472,500	413,297,862,000	227,399,582,494	144,623,558,927	2019	
203,626,172,180	257,829,463,000	194,234,099,063	127,002,548,274	2020	
234,164,978,560	306,912,873,000	225,635,375,469	112,006,582,419	2021	
244,416,465,632	3,066,390,169,000	224,525,373,466	91,885,760,983	2022	
316,662,000,000	444,531,291,000	293,728,000,000	103,401,279,000	2016	الاستثمار
290,623,878,876	410,368,393,693	261,787,878,876	118,712,026,712	2017	
323,983,243,537	381,657,909,663	295,273,867,537	141,059,490,666	2018	
269,203,027,799	308,409,537,902	246,889,062,799	146,505,944,788	2019	
306,205,725,642	362,506,870,257	285,854,852,018	138,827,183,508	2020	
387,820,309,612	3,323,684,078,000	363,705,579,791	217,918,655,122	2021	
467,892,162,079	3,229,230,188,000	362,605,568,681	317,961,323,420	2022	
369,489,006,000	335,747,720,000	338,508,165,000	113,713,062,000	2016	الشرق الأوسط
509,539,000,000	429,269,000,000	482,821,862,000	100,251,982,000	2017	
533,282,269,000	508,331,512,000	514,081,623,000	94,572,477,000	2018	
390,941,198,000	359,828,075,000	364,375,064,000	94,050,981,000	2019	
382,977,561,000	350,309,160,000	347,323,171,000	83,942,157,000	2020	
375,540,449,000	373,010,938,000	341,523,886,000	85,011,311,000	2021	
529,908,110,000	365,068,229,000	340,522,776,000	218,112,915,000	2022	
291,865,737,000	370,230,104,000	275,731,786,000	124,682,911,000	2016	الاهلي العراقي
318,261,007,000	402,059,826,000	299,272,994,000	134,355,735,000	2017	
267,907,313,000	351,441,779,000	250,465,959,000	76,828,441,000	2018	
276,161,143,000	296,934,975,000	215,386,786,000	168,964,172,000	2019	
585,910,726,000	369,047,027,000	585,910,726,000	317,598,636,000	2020	
1,505,479,691,000	685,105,947,000	1,138,510,470,000	866,613,924,000	2021	
2,082,821,894,000	121,232,989,000	1,028,410,370,000	950,955,823,000	2022	
816,529,349,022	9,311,539,954,000	2,410,812,897,000	114,534,680,947	2016	المنصور
1,026,354,746,006	8,427,326,874,000	2,365,083,154,500	116,742,879,142	2017	
1,269,081,403,330	1,705,051,244,000	657,723,048,000	123,811,750,240	2018	
181,817,654,830	1,215,790,982,000	1,181,816,655,730	109,127,024,624	2019	
1,000,864,267,745	1,120,798,515,000	1,001,764,267,735	102,671,658,627	2020	
417,836,147,563	4,623,090,429,000	317,736,137,553	122,230,266,177	2021	
453,784,562,847	4,421,969,788,000	443,674,462,746	167,284,780,763	2022	
84,633,695,000	447,738,834,057	57,008,163,000	108,062,232,000	2016	سومر
122,662,901,000	308,566,610,232	95,805,683,000	94,838,407,000	2017	
141,111,468,000	341,124,204,029	110,465,028,000	78,931,479,000	2018	
80,919,690,000	339,783,418,200	50,489,011,000	76,837,037,000	2019	
70,239,325,000	312,190,306,435	44,386,395,000	46,027,988,000	2020	
108,392,431,000	355,119,335,193	84,367,727,000	32,984,198,000	2021	
62,674,378,000	261,445,192,000	74,366,616,000	28,218,347,000	2022	

224,698,525,874	60,208,148,000	197,072,993,874	323,328,992,206	2016	المتحد
221,958,387,515	62,324,500,000	195,101,169,515	329,052,958,254	2017	
211,805,293,576	11,714,521,000	181,158,853,576	341,001,836,947	2018	
300,842,294,735	11,101,314,000	270,411,615,735	252,214,812,710	2019	
521,642,913,000	28,466,391,000	520,184,028,000	118,842,261,000	2020	
395,512,726,000	52,212,179,000	392,010,581,000	149,013,171,000	2021	
2,082,821,894,000	163,140,101,000	381,110,571,000	72,130,764,000	2022	

ملحق رقم (3) قياس جودة التقارير المالية وقيمة الشركة

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	الربح التشغيلي (فانض العمليات الجارية)	Tobin Q	الأرباح المحاسبية	القيمة الدفترية	سعر السهم في نهاية المدة	التدفق التقدي للسهم	السنة	اسم المصرف
-11423084000	15477426000	0.553	0.061	1.011	0.340	0.046	2016	أشور الدولي
-8949619000	15348585000	0.492	0.062	1.065	0.300	-0.036	2017	
98,873,748,000	4,735,286,000	0.49	0.029	1.074	0.230	0.395	2018	
-38,334,664,000	6,048,960,000	0.512	0.024	1.035	0.240	-0.153	2019	
25,940,395,000	14,827,792,000	0.57	-0.014	1.094	0.280	0.104	2020	
-16,742,214,000	98,654,789,000	0.721	0.043	1.126	0.440	0.201	2021	
-99,071,420,000	87,985,432,000	0.751	-0.020	1.177	0.400	-0.237	2022	
-243,356,591,000	37,920,517,000	0.954	0.081	1.131	0.910	-1.004	2016	بغداد
-19,653,195,000	23,093,813,000	0.886	0.024	1.107	0.610	-0.080	2017	
73,170,765,000	4,152,102,000	0.826	0.017	1.066	0.290	0.293	2018	
4,975,556,000	7,298,604,000	0.825	0.029	1.094	0.300	-0.199	2019	
420,263,814,000	2,020,007,100	0.876	0.121	1.113	0.410	1.721	2020	
-283,819,638,000	37,148,542,000	0.978	0.120	1.236	1.030	0.920	2021	
-238,324,201,000	63,789,805,000	0.414	0.213	1.398	1.370	0.208	2022	
29,680,569,000	9,190,208,000	0.618	0.033	1.127	0.480	-0.119	2016	التجاري العراقي
25,335,198,000	11,244,365,000	0.631	0.044	1.170	0.490	0.101	2017	
7,564,467,000	10,722,403,000	0.625	0.043	1.135	0.470	0.030	2018	
21,364,643,000	6,996,900,000	0.651	0.026	1.087	0.460	0.083	2019	
88,682,288,000	40,422,525,000	0.679	0.142	1.231	0.440	0.355	2020	
-113,531,163,000	13,009,256,000	0.689	0.052	1.258	0.620	-0.454	2021	
33,585,238,000	11,661,802,000	0.852	0.047	1.304	0.500	0.134	2022	
63,755,163,000	6,955,475,034	0.604	0.022	1.059	0.450	0.080	2016	الخليج التجاري
-98,590,032,000	5,040,967,413	0.468	0.014	1.069	0.390	-0.500	2017	
1,810,025,906	5,917,889,500	0.456	0.002	1.048	0.190	0.006	2018	
6,287,320,440	-3,931,357,837	0.442	-0.013	1.022	0.140	0.021	2019	
-18,048,171,856	-12,354,334,407	0.399	0.0015	1.023	0.410	0.060	2020	
27,764,316,365	5,038,769,658	0.435	-0.017	1.014	0.150	0.093	2021	
35,056,205,788	-5,131,100,435	0.558	-0.171	1.028	0.160	0.116	2022	

45,063,797,000	13,045,318,000	0.758	0.041	1.159	0.600	0.178	2016	الاستثمار
-40,616,125,000	5,415,527,000	0.69	0.016	1.132	0.420	-0.072	2017	
-28,832,567,889	33,896,457,300	0.534	0.001	1.132	0.280	-0.115	2018	
-74,614,857,049	17,216,299,000	0.508	0.0688	1.042	0.270	-0.298	2019	
37,149,108,331	4,673,583,718	0.536	0.019	1.061	0.230	0.149	2020	
62,850,166,897	1,790,165,335	0.596	0.004	1.052	0.300	-0.251	2021	
100,180,769,583	7,435,299,149	0.378	0.0299	1.137	0.280	-0.401	2022	
8,262,803,000	14,132,964,000	0.726	0.047	1.149	0.430	0.033	2016	الشرق الأوسط
95,609,902,000	578,721,000	0.775	-0.002	1.044	0.350	0.382	2017	
53,162,896,000	-2,295,243,000	0.707	-0.009	1.069	0.130	0.213	2018	
1,475,834,000	7,867,787,000	0.632	0.003	1.069	0.100	-0.590	2019	
-4,062,911,000	8,812,341,000	0.665	-0.008	9.87	0.120	-0.016	2020	
34,884,819,000	29,017,289,798	0.664	0.001	1.060	0.200	0.140	2021	
-76,426,404,000	14,876,580,000	0.377	0.006	1.060	0.140	-0.400	2022	
68,501,180,000	20,207,476,000	0.68	0.094	1.151	0.410	0.274	2016	الاهلي العراقي
51,844,788,000	2,965,436,000	0.721	0.012	1.142	0.470	0.224	2017	
24,767,728,000	-7,912,541,000	0.671	-0.032	1.031	0.340	0.111	2018	
38,968,943,000	9,164,205,000	0.835	0.037	1.026	0.610	0.156	2019	
12,839,629,000	19,907,018,000	0.913	0.08	1.224	0.920	0.051	2020	
89,042,608,000	26,163,348,000	0.995	0.104	1.263	1.230	0.356	2021	
381,516,222,000	27,769,055,000	0.195	0.107	1.273	1.100	0.152	2022	
40,250,076,603	16,967,428,302	0.74	0.02	1.150	0.990	0.161	2016	المنصور
218,923,520,698	17,508,753,325	0.78	0.027	1.160	0.790	0.876	2017	
237,478,581,691	21,164,144,077	0.81	0.022	1.189	0.630	1.046	2018	
43,045,709,395	8,278,258,676	0.809	-0.02	1.118	0.670	-0.172	2019	
172,256,096,397	7,005,133,190	0.978	-0.014	1.146	0.570	-0.689	2020	
-553,666,157,437	91,758,246,050	0.599	0.032	1.120	0.510	-2.215	2021	
-7,388,908,768	149,041,837,290	0.384	0.051	1.132	0.620	-0.293	2022	
-648,646,000	3,036,540,000	0.88	0.015	1.068	0.900	0.013	2016	سومر التجاري
47,009,469,000	471,357,000	0.891	0.016	1.070	0.900	0.186	2017	
45,205,342,000	912,959,000	0.894	0.036	1.073	0.900	0.177	2018	
-58,382,663,000	1,008,783,000	0.595	0.004	1.077	0.510	-0.234	2019	
19,591,877,000	1,066,854,000	0.511	0.043	1.051	0.400	0.078	2020	
37,248,538,800	1,167,546,000	0.546	0.004	1.055	0.380	0.205	2021	
32,778,460,900	1,033,797,000	0.953	0.041	1.061	0.190	-0.165	2022	
-61,836,031,902	4,071,464,559	0.389	0.004	1.075	0.310	-0.206	2016	المتحد
9,639,433,178	-3,130,871,887	0.427	-0.014	9.914	0.230	0.032	2017	
49,700,818,869	16,798,612,900	0.411	-0.035	1.012	0.090	-0.166	2018	
-1,246,498,760	2,057,722,269	0.533	-0.007	1.011	0.070	-0.004	2019	
112,722,642,000	447,941,000	0.582	0.001	1.012	0.080	0.376	2020	
39,375,787,000	1,981,863,000	0.731	0.011	1.024	0.110	0.131	2021	
3,820,139,000	1,204,162,000	0.408	0.040	1.091	0.060	0.127	2022	

Abstract

The research aims to demonstrate the impact of disclosure of fair value and liquidity risks in accordance with IFRS 7 in the Iraqi environment by testing the impact of disclosure and liquidity risks on the quality of financial reports and maximizing the value of the company, by applying it to a sample of (10) Iraqi commercial banks listed on the market. Iraq Securities for the period (2016-2022), that is, (7) years for (10) banks, to be (70) views.

All research variables were measured based on models developed in the literature, where the level of fair value disclosure was measured by unifying the five disclosure ratios calculated on the basis of the financial statements after converting them to standard numbers for the purpose of making them homogeneous and removing the differences resulting from the mechanism for calculating each ratio for the sample years. In the research, as for liquidity risk, it was measured through a set of liquidity indicators, and the quality of financial reports was measured through the goodness of fit scale and also faithful representation. In addition, the company's value was measured using the (Tobin's Q) scale, in addition to using a set of methods. Statistics to test research hypotheses and determine the size of the correlation, effect, and level of significance between the research variables, using both the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) program, the Eviews-v10 statistical analysis program, as well as the statistical program (AMOS).

The results of the research showed that the first independent variable (disclosure of fair value) has a direct effect on the dependent variable (company value), and its effect is reflected through the mediating variable (quality of financial reports), that is, there is mediation, and also that the second independent variable (Disclosure of liquidity risks has a direct impact on the dependent variable (company value), and its effect can also be reflected through the mediating variable (quality of financial reports), meaning there is mediation.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Karbala University -Economic and Administration College

Department of Accounting - Postgraduate Studies



**The impact of disclosing fair value and liquidity risks in
accordance with IFRS 7 on the quality of financial reports
and its impact on maximizing the company's value**

**(An applied Study on a Sample of Iraqi Commercial Banks Listed in The
Iraq Stock Exchange)**

**A Master's Thesis Submitted to The Board of The College of
Administration and Economics / University of Karbala ,Which Is Part of
The Requirements for Obtaining a Master's Degree in Accounting**

BY:

Azhar Saadi Hatem

Supervised by

Ass. Prof. Dr. Jasim Idan Barak Al Mamouri

2024 A.D

A.H 1445